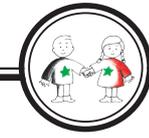


ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص.ب (35033) - تلاكسي (+963-11-3120598) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

جرمانا.. ويبقى الشعب السوري واحداً



الافتتاحية

الأزمة الاقتصادية.. سياسية أولاً

ساد منطق الحسم الأمني- العسكري طيلة الشهور العشرين الماضية، وأدى هذا المنطق ليس إلى تفاقم الأزمة الأمنية بما يعنيه ذلك من ارتفاع مستوى العنف ومستوى نزيف الدماء ومستوى تهديد الوحدة الوطنية فحسب، بل وأدى أيضاً إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية الموجودة أصلاً.. فوصول العنف والأعمال المسلحة إلى حدودها الحالية أدى عملياً لتراجع الإنتاج على المستوى الكلي وإلى تراجع الوضع الاقتصادي والاجتماعي.. إن استمرار الوضع على ما هو عليه يندرج بتوقف قطاعات أساسية مثل الطاقة والنقل والغذاء.. يزيد من تعقيد الوضع درجة الارتباط الكبيرة بين هذه القطاعات وتأثير أحدها على الآخر، الأمر الذي يندرج بصعوبات اقتصادية كبرى وتوقف شامل لبعض القطاعات الأساسية، ويثبت من جهة أخرى ما أكدنا عليه مراراً من أن حلول الأزمة الاقتصادية في الظرف الراهن ليست اقتصادية بالدرجة الأولى ولكنها سياسية قبل كل شيء.. إن تخفيف حدة هذه الأزمة يتطلب تأمين خطوط النقل الداخلي والاحتياطات الاستراتيجية والغذائية منها خاصة، ونقول تخفيف حدتها لأن ما يجري حتى اللحظة هو حلول ترقيعية ما دام الحل السياسي لم يأخذ طريقه إلى النور بعد، وكما هو معروف فإن النقل غير مؤمن والاحتياطات الاستراتيجية منهكة، وكلما استمر منطق الحسم أصبحت لقمة السوريين وقدرتهم على الحياة مهددة أكثر.. ولذلك فإنه مع مطالبة الحكومة بتحمل مسؤولياتها والقيام بدورها الذي وعدت فيه كاملاً فإن الحل الحقيقي لا يمكن أن يكون إلا بالحوار وباللحل السياسي، ومن نأفل القول إن حلولاً جذرية وناجزة على يد الحكومة الحالية ليست سوى وهم وقبض للريح، ذلك أن ما تقوم به الحكومة حتى الآن، ولنقل ما تسمح به بنيتها، لا يخرج عن إطار إدارة الأزمة، أي تقديم حلول مؤقتة وجزئية، ولكن حل الأزمة مسألة أخرى تحتاج إلى تغييرات عميقة في المنظومة القائمة، وهذه التغييرات بالذات هي مضمون الحل السياسي الذي تأتي ضمن أهم مفرداته حكومة الوحدة الوطنية الشاملة ذات الصلاحيات والبنية التي تسمح بكسر معيقات الحل وتحييدها..

يأتي في هذا السياق الرد على بعض الناطقين باسم أوساط متشددة في النظام والذين يهاجمون ممثلي الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في الحكومة، عبر بعض وسائل الإعلام المحلي الخاص، بدعوى أن رؤية الجبهة للإعاقات التي تزعم أنها تواجهها يجب أن يدفعها إلى الانكفاء.. وهنا نعيد التذكير بأن دخول الجبهة الشعبية للحكومة كان تحدياً ومسؤولية وطنية ارتضتها الجبهة كخطوة باتجاه حكومة الوحدة الوطنية الشاملة، وكخطوة في طريق الحل السياسي، ومنطق الأمور يفرض أن على الوطنيين كسر المعوقات وليس الانكفاء أمامها، بل ويجب فوق ذلك كف يد هذه المعوقات وإزاحتها.. إن المزاودين الذين يدعون حرصهم على الوطن، يفوتون قضية أساسية هي أن على جميع الوطنيين في سورية مسؤولية الحفاظ على إحدى أهم المؤسسات الضامنة لوحدة سورية أرضاً وشعباً، عليهم الحفاظ على مؤسسة الجيش العربي السوري، والحفاظ على هذه المؤسسة لا يكون بتحميلها وحيدة مسؤولية عبء حل الأزمة التي لم تخلقها هي، والتخلي المستمر لشهدائها وانجازاتها دون أن يترافق ذلك مع تحمل مسؤولية البدء بحلول سياسية حقيقية تسمح بتلبية المطالب المشروعة التي لما تلب بعد..

إن الرهان سيبقى قائماً على وحدة مصالح الوطنيين في الحركة الشعبية السلمية، وفي المعارضة وفي النظام، والحل لن ينجز إلا بالسماح لهذه العناصر الثلاثة بإيجاد طريقها إلى العمل المشترك من خلال حوار وطني حقيقي وحكومة وحدة وطنية شاملة.. وفي تجارب مصر وتونس وغزة عبوة للجميع، فالشعب التي قدمت تضحيات كبرى في جولة أولى، تتأهب الآن لجولة ثانية تضع فيها النقاط على الحروف، وتعيد التاريخ إلى مجرى يخدم مصالحها ويسمح لها بالتقدم نحو المستقبل الذي تريده..



بيان عن رئاسة حزب الإرادة الشعبية

بالبلاد، وصولاً إلى فتح الطريق أمام عملية التغيير الحقيقي الوطني الشامل. يهيب الحزب بكل القوى الوطنية والفعاليات المجتمعية والحركة الشعبية السلمية العمل بهذا الاتجاه لأنه الطريق الوحيد لانقاذ الوطن وإيقاف نزيف الدماء السورية الطاهرة.

دمشق ٢٠١٢/١١/٢٨

والعرقية، ويرى الحزب أن هذه التفجيرات تأتي رداً على القوى الداعية إلى الحوار والحل السياسي بعد نضوج ظروفه الموضوعية وظهور مؤشرات أولية على توفر العامل الذاتي. وكما أكدنا مراراً أن الرد الواقعي والحقيقي على مثل هذه التفجيرات والعنف عموماً يكمن في الإسراع بالحل السياسي عبر الحوار الوطني كأداة وحيدة لحل الأزمة الوطنية التي تعصف

شهدت بلدة جرمانا في ريف دمشق صباح اليوم ٢٠١٢/١١/٢٨ سلسلة تفجيرات إرهابية أودت بحياة العشرات من المدنيين الأبرياء ومثلهم من الجرحى. إن حزب الإرادة الشعبية إذ يدين ويستنكر هذه الأعمال الإرهابية الجبانة يرى فيها خطوة باتجاه تعميم العنف في كل مناطق البلاد بهدف خلق المزيد من الفوضى وإثارة الفتن المذهبية والطائفية

4

جديدة عرطوز... سورية الصغرى

6

الأزمة تحول سورية لدولة تحتاج مساعدات غذائية

10

مصر... إلى ميدان التحرير «دُر»

13

أين تكمن القوى الثورية الحقيقية؟

قوى الفساد إذ تخشى المحاسبة..

إن الترجمة الحقيقية لهذا التحول تتلخص في أن المتشدد في النظام لا يريدون للحل السياسي أن يتحول إلى واقع، لأن ذلك سيكلفهم المحاسبة على فسادهم، وما يرتضونه للأزمة السورية هو «حل توافقي» بينهم وبين متشدد الطرف الآخر يعيدون من خلاله اقتسام سورية في إطار تغيير مزيف شبيه بذلك الذي جرى في مصر وفي تونس، وهذا يعني في العمق أن من الممكن للفسادين المزاودين ضمن النظام أن ينحرفوا عن المصلحة الوطنية وأن ينزلقوا إلى تبني المخطط الأمريكي في سورية، فقط لكي يهربوا من المحاسبة..

يمكن أن يقرأ بوضوح ودون جهد كبير موقف الجزء المتشدد من المعارضة السورية وبخاصة المرتبط منها بالخارج من كل من روسيا والصين وإيران، فهذا النوع من المعارضة يزعم أن موقف هذه الدول يدعم النظام السوري ويطلق يده في الداخل السوري، ومن الواضح أن وراء هذه المزاعم يختفي حقد كبير على وقوف هذه الدول طيلة فترة الأزمة ضد المطامح الأمريكية والصهيونية في إسقاط سورية الدولة وتفتيتها، ولكن ما يدعو للوقوف عنده جداً هو تنامي الاتجاه المعادي لروسيا والصين وإيران داخل بعض أوساط النظام المتشددة التي لم يعد يعجبها مواقف هذه الدول كما يبدو!



بمراة

النقابات والدفع باتجاه
الحل السياسي

◀ محمد عادل اللحام

لم يعد خافياً على أحد ما وصلت إليه الأزمة الوطنية من تطورات خطيرة سياسية واقتصادية واجتماعية باتت تهدد الوطن برمته أرضاً وشعباً بالتفتيت لأسباب كثيرة منها الداخلي ومنها الخارجي، والأمر أصبح يحتاج إلى مواقف واضحة وصريحة من القوى التي يهيمها حماية الوطن مما هو مرسوم له من مخططات أقل ما فيها تجلعه ضعيفا، ولا حول ولا قوة له تجاه الحاضر والمستقبل، حيث المطلوب من الشعب السوري أن يرفع الراية البيضاء ويستسلم لقدره الذي يكتبه له الآن أعداؤه في الداخل والخارج، ولا يعني فقط من يحمل السلاح أو من يمول هذا السلاح بل هناك قوى كثيرة لا تحمل السلاح، ولكنها تكمل دور المجموعات المسلحة في إعاقة، ومنع إيجاد مخارج سياسية للأزمة الكارثية التي يعيشها وطننا، وفي تدميرها للبنية التحتية التي هي ملك للشعب السوري دفع ثمنها من عرقه ودمه وجوعه وحرمانه من أبسط احتياجاته التي تمكنه من القول أنا موجود على قيد الحياة.

إن التطورات الجارية على الأرض تنذر بعواقب خطيرة، ومنعها يحتاج إلى حراك سياسي، وشعبي يوازي تلك المخاطر، تقوم به القوى بمختلف تصنيفاتها معارضة وموالاة منظمات شعبية وأهلية، وما بينها من الكتل الشعبية التي ليست مع النظام بحلولة، وليست مع المجموعات المسلحة بسلوها التدميري، حيث لحق بهذه القوى الشعبية الضرر الكبير، وأصبحت تعاني حتى في تأمين لقمة عيشها اليومي، وفي تأمين سقف يؤويها بسبب نزوحها الكبير الذي أجبرت عليه خوفاً على حياتها من القتل والموت اليومي غير المبرر التي تتعرض له، ولهذا لم يعد مبرراً التلطي، والتمرتس، والمكابرة خلف مواقف أثبتت الأزمة استحالة تحقيقها بالشكل والطريقة المطروحة لأن من يقرر في النهاية إيجاد الحلول والمخارج للأزمة موازين القوى على الأرض التي من المفترض النضال الحاسم من أجل تعديلها لصالح الحفاظ على الوطن وعلى وحدته الجغرافية والوطنية، وهذا المسعى الوطني يتطلب قطع الطريق على القوى المعادية للحل السياسي، وبدء الحوار بين السوريين في الداخل والخارج الناخبين للعنف، والرافضين للتدخل الخارجي، وخاصة العسكري منه، عبر الدفع، والضغط لكي يصبح الحل السياسي هو الأساس في الخروج الآمن من الأزمة، ويمكن أن تلعب هذا الدور العديد من القوى الوطنية، والشعبية، في مقدمتها الحركة النقابية بما تملك الحركة من رصيد وطني ومن إمكانية حقيقية للعب هكذا دور عبر النشاط السياسي باتجاه الحل السياسي، والحوار، وعبر النشاط النقابي المكثف مع الطبقة العاملة، والتواجد الفعلي معها في مواقعها الانتاجية المتبقية التي يجب الحفاظ عليها ومنع انهيارها مهما كانت التكاليف التي ستدفع، حيث تعرض الكثير منها وما زال يتعرض لعملية اعتداء واضحة أهدافها ومراميتها، وهو ضرب البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وإنهاك الدولة على طريق إنهاء دورها الذي تقوم به الآن وإن بحدوده الدنيا الذي من المفترض العمل بكل الوسائل والطرق لتعزيز هذا الدور الذي هو رمز الوحدة الوطنية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ولا يجوز تحت أي ظرف التحلي أو التراجع بل لابد من القيام بجزء من مهام الدولة، وذلك في المساعدة على حل مشكلة المهجرين، وتقديم المساعدات المختلفة التي تخفف عنهم وطأة التهجير والنشرد، والمساعدة على تنظيم الشؤون اليومية للمواطنين في الأفران، ومحطات توزيع المشتقات النفطية الحكومية، وغيرها من الأعمال التي يمكن للنقابات القيام به.

رهاننا على دور خاص للحركة النقابية في الظروف الحالية كبير فهي قادرة على حمل جزء مهم من القضايا المطلوب حلها، وهذا يتطلب التعبئة وتنظيم صفوف الطبقة العاملة، وفتح باب الحوار والنقاش معها حول القضايا الوطنية وأهمية الدفاع عنها، وأن لا يترك ذلك الفراغ بين قيادة الحركة وقاعدتها كي لا يدخل من يعبئ الفراغ باتجاه آخر لا يخدم قضية الدفاع عن الوطن تحت شعارات تلامس هموم ومطالب الطبقة العاملة التي غيبت طويلاً بفعل سياسات وتوجهات مدروسة فعلت فعلها في عوامل تفجر الأزمة. ■■

◀ نزار عادل

قبل سنوات اعتبرت منظمة العمل الدولية بأن الحركة النقابية العمالية في سورية منظمة حكومية غير مستقلة، وصدر بعد ذلك مرسوم يؤكد استقلالية الحركة النقابية عن الحزب القائد وأحزاب الجبهة وعن الحكومة، واعتبارها منظمة أهلية... وصدر فيما بعد قرار باستقلالية الحركة النقابية عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وقبل هذا القرار كانت تخضع الميزانيات بشكل عام للنقابات والاتحاد العام واتحادات المحافظات إلى تفتيش سنوي من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الاتحاد العام لنقابات العمال أصدر تعليماته بهذا الصدد، وذلك بأن يتم انتخاب لجان مالية من العمال في كل نقابة واتحاد، ويتم انتخابهم مع كل دورة نقابية مع الانتخابات التي تجري ومهمة هذه اللجان التدقيق في ميزانيات النقابات كل عام، وتدوين الملاحظات على الصرفيات من الناحية المالية.

في الحقيقة فعلاً لم تعد لوزارة الشؤون علاقة في تفتيش النقابات ولكن جرى التحايل في بعض النقابات في موضوع انتخاب اللجان التفتيشية من مؤتمر النقابة، حيث تجري أحياناً مساومات لترشيح فلان ما وآخر من أصدقاء رئيس النقابة أو مكتب النقابة، وأحياناً تتم تركيبة البعض منهم على القاعدة الشعبية «حكلي حلككم»، وهنا مكنم الخلل، حيث يتم

الاستر على التجاوزات العديدة التي تحدث في هذه النقابات، أما في موضوع استقلالية الحركة النقابية عن الحزب.. وهنا نعني رفع وصاية الحزب عن المنظمة النقابية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للنقابات من الناحية المالية وحضور المؤتمرات العربية والدولية وإصدار البيانات، واتخاذ مواقف وقضايا مطلوبة فإن هذا لم ينفذ حتى الآن.

وقد أضعفت هذه التدخلات الحركة النقابية السورية، وأضعفت كيانها وجعلتها في أحيان كثيرة مجرد أداة بيد أشخاص لا هي في الأصل نقابية ولا عمالية، ومن هنا نجد، ونحن أمام دورة نقابية جديدة بأن الدفاع عن استقلالية الحركة النقابية يعد دفاعاً عن حريتها ومبادئها.



إن الحركة النقابية مطالبة بأن تقاوم أية ضغوط تمارس عليها إن كان من القيادة أو من إدارات في القطاع العام، وما حصل في الدورة النقابية الماضية ما زال في الذاكرة، حين حضر مدير إحدى شركات القطاع العام لقاعة الانتخابات الخاصة باللجان النقابية ومكتب النقابة، وكان هذا المدير يوجه ويعطي

أوامره بانتخاب أشخاص بعينهم، بل ويهدد العمال إذا تقاعسوا عن انتخاب القائمة التي حضرها، اللافت أن هذا التجاوز كان يحدث بحضور ممثل عن فرع الحزب واتحاد العمال ذاته.

إن الذي يجب تطبيقه أن الوصاية على الحركة النقابية العمالية مرفوضة تماماً، ارفعوا الوصاية عن الحركة النقابية.. لكي تعمل!!

شكاوى العاملين في مؤسسة الإسكان العسكرية بحمص

الحكمة حكمت لمصلحة العمال..والقرارات لم تنفذ!

وصلت الرسالة التالية من مجموعة من العاملين في مؤسسة الإسكان العسكرية بحمص يقدمون فيها عبر جريدة «قاسيون» شكواهم للجهات المختصة يقول العاملون:

«مؤسسة الإسكان العسكرية، من المؤسسات الهامة في القطر، وقد ساهمت في بناء العديد من المنشآت في مختلف المجالات، إلا أن عمالها لا ينالون حقوقهم في العديد من الاعتبارات، سواء من الترفيعات الدورية التي يتمتع بها بقية العاملين في مؤسسات القطاع العام في الدولة، أو الراتب التقاعدي وإلى غير ذلك.

وفي هذا الإطار يعرض عشرات العمال من هذه المؤسسات شكواهم، حيث تم تخفيض أجورهم بما يقارب الـ ٣٠٪ ما يعادل قرابة الـ ٤٠٠٠ / ليرة سورية من الراتب، وذلك بعد مرور أكثر من ١٥ / سنة على عملهم في هذه المؤسسة، أي الترفيعات الدورية المعمول بها في بقية شركات القطاع العام في الدولة ويتم العمل بعكسها تماماً، حيث يتم هنا تخفيض الأجور إضافة إلى قرارات إدارية تقضي بحسم مبالغ أخرى من الراتب، ما يجعل الراتب الشهري لأكثر من ٥٠٪ عاملاً في هذه المؤسسة ينخفض إلى ما يقارب الـ ٦٠٪ دون تبيان السبب أو المبرر لهذه الإجراءات..

لقد باشر هؤلاء العمال في العام ١٩٩٧ في سد تل حوش، وفيما بعد ساهموا في تنفيذ العديد من المشاريع التي نفذتها مؤسسة الإسكان العسكرية في مختلف المجالات سواء في مجال العمل في السدود أو تنفيذ خط غاز (حمص - بانياس) وغيرها إلى أن تم

نقلهم مؤخراً إلى فرع الإسكان في حمص، وذلك في العام ٢٠٠٨، وبقرار غير مبرر قام مدير الفرع بتخفيض أجورهم، وفرض حسميات إضافية على رواتبهم بما يوازي الـ ٤٠٪ من دخلهم الشهري، الأمر الذي حدا بهؤلاء العمال للجوء إلى القضاء، وقد حكمت محكمة البداية في حمص لمصلحة العمال وعدم قانونية قرارات الفرع المذكور ١٢٢ / لكن وحتى الآن لم يتم تنفيذ قرارات المحكمة، ولم ينصف العمال، ولم ينالوا حقوقهم المشروعة. إن من واجب الإدارة أن تبحث عن السبل الكفيلة بتحسين واقع العمل لديها، وتقديم أفضل ما يمكن لعمالها من أجور وخدمات تكفل لهم العيش بكرامة، ومن الواضح أن قرارات الحسم وتخفيض الأجور لا تسجيم مع هذا المبدأ».

إننا في «قاسيون» نؤكد أن مطالب العاملين المشار إليها في شكواهم محقة، ويجب أن تنال الاهتمام سواء بإلغاء قرارات الحسم أو تخفيض الأجور أو باتخاذ إجراءات تؤدي إلى منحهم التعويض المادي بدلاً عن يوم العطلة الذي يعملون فيه (السبت)، حيث أن العطلة الأسبوعية لديهم هي يوم واحد فقط في الأسبوع خلافاً لقانون العمل، إضافة إلى إصنافهم في بقية المجالات كالطبابة وغيرها والتي سيكون لها حديث آخر.

ونحن إذ نضم صوتنا إلى أصوات الإخوة العمال أصحاب الشكوى نأمل من مؤسسة الإسكان الاهتمام وتنفيذ المطلوب منها بما يكفل الوصول إلى الحقوق الأساسية للعمال في هذه المؤسسة الهامة والكبيرة.

■ مراسل قاسيون - حمص

العاملون في دار البعث مرة أخرى في مواجهة إدارتهم

والآن يوجد حوالي ٥٠٠ عامل لا يعرفون مصيرهم علماً أن الدار تعتبر المصدر الوحيد لرزقهم، وكدليل على فساد الإدارة يؤكد العاملون أنه وعلى مدار السنين تم اقتطاع جزء من رواتب الموظفين على أنه بدل للتأمينات الاجتماعية ليتبين لاحقاً عند مغادرة الـ ١٥٠ عاملاً والذهاب للتأمينات الاجتماعية لنيل مستحقاتهم أنه لا وجود لأسماهم على قيود المؤسسة، ووجب عليهم دفع التأمينات والرسوم اللازمة لتسجيلهم بالتأمينات على عدد سنوات الخدمة قبل وبعد التثبيت وهذه بحد ذاتها قضية تستحق النقاش!!!.

يذكر أن العاملين كانوا وما زالوا يؤكدون على تحقيق مطالب ثلاثة وهي:

أولاً: تثبيت جميع العاملين دون تمييز أو إعطاء الأفضلية للمقربين من الإدارة، خاصة وأن المثبتين لم يعملوا كمثبتين قدامى. ثانياً: المطالبة بتغيير الإدارة الحالية التي حسب قولهم لأنها السبب في تراجع الدار، والغريب أنهم لم يخافوا من الإعلان عن الأسماء التي يجب تغييرها، وهم المدير العام والمدير الإداري والمدير المالي. ثالثاً: تشكيل لجنة محايدة خارج إطار الدار لنقل العاملين بناء على رغبة العامل ودون أي إجراء تعسفي بحق المياومين.

«قاسيون» للمرة الثانية تضم صوتها للعمال وتطالب بتثبيتهم وحل مشاكلهم المحقة، وعدم التخلي عنهم دون مبررات منطقية. ■■

من الأرشيف العمالي

مصادقية القرار التنفيذي

◀ أبو فهد

إذا كانت القرارات في البلدان الرأسمالية المتطورة تعتمد على آراء المختصين ونتائج دراسات مراكز الأبحاث فيها، فإن القرارات في بلدان العالم الثالث غالباً ما تأخذ طابع الارتجال، ولا تأخذ بعين الاعتبار انعكاس تلك القرارات من الواجهة الاجتماعية والاقتصادية على أوسع شرائح المجتمع فقراً. بداية لابد من التأكيد بأن اتخاذ قرار تنفيذي ما هو إلا عملية سياسية مركبة تعكس مواقف وآراء ومصالح من شارك في اتخاذ هذا القرار أو ذلك.

فمن حيث المبدأ على الجهة الصانعة للقرار الابتعاد عن الارتجالية، وألا يتناقض قرارها مع القرارات والقوانين التي سبقتها، وألا يتناقض مع الدستور طالما هو ما زال ساري المفعول ووفق الجميع..

السلطة التنفيذية لدينا غالباً ما وقعت في خطأ الارتجال وعدم الوقوف عند الأثر السلبي لقراراتها على أوسع شرائح المجتمع فقراً، فهي ليست فقط قد تجاوزت القوانين وأضعفتها بل استبدلت القوانين بالتعاميم والتوجيهات والتعليمات، والتي غالباً ما كانت تاكل الجوانب الإيجابية في القرارات الصادرة..

وكي نتجنب ما وصلنا إليه اقتصادياً واجتماعياً لا بد من رؤية أي قرار قبل إقراره انطلاقاً من علاقته بالمصلحة الوطنية العليا، ومدى مساهمة ذلك في تعزيز قدرات البلاد على الأصدعة كافة.

ومن هنا لا بد أن تكون جميع القرارات المتعلقة بالإصلاح والتطوير، منطلقة من احتياج البلاد والمجتمع، وليس من احتياجات وطلبات الآخرين التي تتوافق مع مصالحهم قبل كل شيء، فأى إصلاح لا يؤدي إلى تحسين أوضاع الجماهير المعيشية ليس فيه من الإصلاح شيء، لأنه يهدد الأمن الاجتماعي في المجتمع بأسره، وأية لافطة ديمقراطية تنتقص من مكاسب الطبقات الفقيرة هي تسويغ للقمع الذي سيتلوها، وبالتالي لا تخدم المصلحة العليا للبلاد. فبالإصلاح الحقيقي هو إصلاح سياسي، اقتصادي، اجتماعي ديمقراطي شامل وخط الفصل فيه الموقف المعادي من قوى السوق والسوء التي تهب الدولة والمجتمع معا.

قاسيون العدد ٢١٤ كانون الثاني ٢٠٠٤

■■

سوق سوداء في مشفى ابن النفيس الجراحي!



تحسين الجهجاه

يذهب المواطن لإجراء تصوير طبقي محوري في مشفى ابن النفيس يحدد له موعد بمكانه وزمانه مع عبارة لا يوجد لدينا المادة الظليلة عليك بشرائها من الخارج.

ولحاجة المواطن لهذه الصورة ولضرورتها فهو مستعد أن يشتريها بأي ثمن وخاصة في الحالات الخطرة.

من خلال التقصي عرفنا أن هذه المادة تباع في المشفى نفسه أي في مشفى ابن النفيس ونقلنا الواقعة إلى المدير العام للمشفى الذي أصر بكل حزم بأنه لا يمكن لأحد أن يبيع هذه المادة في المشفى بكل عنجهية قائلاً أنها إشاعات وافتراء فاضح.. خرجنا من عنده وتوجهنا إلى الممرضة (ن) أعطيلناها /١٥٠٠/ ليرة وأتت إلينا بالمادة المطلوبة حملناها ودخلنا إلى المدير العام قلنا له تفضل يا دكتور ها قد اشتريناها من مشفاك ومن الممرضة (ن) فنحن عندما نقول شيئاً لا نقوله إلا عن علم ودراية و متأكدين مما نقوله .

بداية امتنعص لأننا قدمنا دليلاً ملموساً أرسل معنا المدير الإداري وعرفناه على الممرضة التي أنكرت علاقتها بالموضوع قائلة: لقد ساعدتهم مساعدة فقط ولقد جثت بها من الفني في قسم التصوير المحوري (ع) وأعطيته المبلغ أنا لا أبيع هذه المادة بل هو من يبيعهها .. المهم أن المادة تباع في المشفى، أزيد ثم أرعد وشتم الجميع كيف وقعتم بالفخ هذا ما فهمناه من علاقة عندما أصر على معاقيتهم. والسؤال إذا كان مدير المشفى لا يدري بما يحصل في مشفاه فلماذا هو مدير له؟ ثم لماذا هذا النكران بداية الأمر والإصرار عليه؟

هذا الواقع المرير الذي يعانیه المرضى من جراء هذا التصرف اللاإنساني ويجب أن يوضع حد له فما يعانیه المواطن في بلادنا لو وزع على الوطن العربي لطرحة بالمهموم والمعاناة.

نحن نطالب وزير الصحة بإقالة مدير مشفى ابن النفيس الجراحي فوراً وفتح تحقيق بكل ما ذكر فغياب المحاسبة أوصلت البلاد إلى حيث هي فلا بد من وقفة يتحكم بها الضمير والمصلحة الوطنية التي هي فوق كل شيء..

■ ■

معضمية الشام.. أزمات متعددة!



ع . ن

قطع التيار الكهربائي عن معضمية الشام بشكل نهائي منذ يوم السبت ٢٠١٢/١١/١٨ الساعة ١٢ ظهراً ومازالت بجميع الأحياء مقطوعة.

سألنا .. قيل لنا لضرورات أمنية، وسألنا مرة أخرى قيل لنا ... العصابات المسلحة ضربت المحولات وخربت المحطة، وسألنا أيضاً قيل لنا لن يرجع التيار قبل شهر أو أشهر، اتصلنا وسألنا الطوارئ قالوا لنا لا نعرف لماذا قطع التيار.

المعضمية في كل أحيائها الشرقية والغربية والشمالية تضم أكثر من ٧٠ ألف مواطن ماذا يعني قطع التيار الكهربائي عن هذه المنطقة وأغلب سكانها من الفقراء وذوي الدخل المحدودة هذا السؤال أوجهه إلى وزير الكهرباء وإلى الجهات الأخرى أمنية وسياسية، وأعلم أنهم لن يجيبوا وأجيب عنهم نيابة عن الفقراء في هذه المنطقة وخصوصاً في الأحياء الشرقية والشمالية والتي تفتقد إلى الحد الأدنى من الخدمات أبرزها : عدم وجود مدارس ومركز صحي وشوارع نظيفة وأية خدمات أخرى يحتاجها الإنسان، وتستترف دخول هؤلاء أجور نقل أبنائهم إلى مدارس دمشق وإلى المزة تحديداً حيث يكلف

من يعوّض أصحاب الممتلكات الخاصة؟

◀ محمد هاني الحمصي

تركت الأزمة تأثيرات سلبية على مختلف جوانب حياة المواطن، وتفرخ يوماً بيوماً تأثيرات جديدة ومنها تدمير الممتلكات الخاصة

ونظراً لأهمية هذا الموضوع وما يتركه من أثر مادي واجتماعي يؤثر بشكل كارثي على مصير الكثير من الأسر السورية كان لقاسيون لقاءات مع بعض هؤلاء المتضررين:

«أسماء».. طفلة يبلغ عمرها تسع سنوات وهي من منطقة الصاخور وقد نزحت هي وأهلها إلى مدينة دمشق بسبب المعارك المخيفة الدائرة هناك بين الجيشين الحر والنظامي وتقول أسماء أن منزلهم في حلب قد دمر بالكامل وأن أخوها أيمن قد استشهد خلال هذه الرحلة المتعبة من حلب إلى دمشق وهي وعائلتها تقيم الآن في إحدى الحدائق وتعمل بالتسول في سوق الحميدية ومقهى الباشا في دمشق.

«الحاجة أم عدنان» وهي من سكان منطقة القدم في دمشق تقول: القصف لا يهدأ في منطقة القدم وقد دمرت قذيفة سطح المنزل، غير أنهم أعادوا ترميم السطح من جديد وبعد أربعة أيام سقطت قذيفتان على المنزل فدمر المنزل بالكامل». «الحاجة أم عدنان» تقول أنها لا تتهم الجيش النظامي ولا الجيش الحر بهذا العمل ولكن الحمد لله أنني كنت أقيم عند أبنائي في مدينة دمشق وآتمنى من الشباب السوري أن يتحلوا بالحكمة فهذه بلدنا وقد دمر غير بيتي الكثير من البيوت في أحياء أخرى بمنطقة القدم.

الشابة «شام» وهي من سكان منطقة القابون تقول: لقد كتأ خارج المنزل ساعة دخول عناصر أمنية وأخذوا وحطموا كل ما في المنزل من أثاث ثمين وزجاج وسرقوا الأموال الموجودة في الخزانة بعد أن حطموها، خسائرنا تقدر بنحو أربعمائة وخمسين ألف ليرة .

ويقول المحامي س-م وهو مقيم في بلدة قدسيا: أنا لا أعتبر نفسي من الضحايا

شؤون محلية

من الذاكرة



سلام على مثقل بالحديد

◀ محمد علي طه

قالوا ونقول لا خلاص من الاستعباد إلا بمقاومة الاستبداد ومقارعة الطغيان، فالمستبد عدو الحق.. عدو الحرية وقاتلها والاستبداد أصل لكل فساد. وفي عص الظلمة التي تمر بالأمم أنا بعد أن، يعمد الباطشون إلى تقييد حرية القول والكتابة، فمن إرهاب إلى سجن.. إلى نفي وتشريد ..

وحكاية السجون هي حكاية الظلم بأقسى وأبشع صوره، الظلم الذي يفضح همجية الحكام الطغاة الذين ترتعد فرائصهم أمام صمود السجناء الذي ينتمون لشعوبهم قلباً وقالباً ويناضلون من أجل الحرية والتقدم والغد الأفضل، فيتعرضون للاضطهاد والسجون..

فلا تضعف لهم قناة ولا تفتّر لهم عزيمة، يتحدون السجن والسجان، وقد أجاد شاعرنا الكبير محمد مهدي الجواهري وصف صمودهم:

سلام على مثقل بالحديد ويشمخ كالقائد الظافر

كان القيود على معصيه مفاتيح مستقبل زاهر
ولم يكن السجن يوماً — دفاعاً عن حق وقضية عادلة— إلا مدعاة للفخر والاعتزاز، فهو لا يعيب ولا يخيف وفي ذلك قال الشاعر علي بن الجهم منذ قرون:

قلت: حبست فقلت: ليس بضائري حسي، وأي مهند لا يغمد

والبدر يدركه الظلام فتتجلى أيامه، وكأنه متجددٌ والسجن ما لم تغشه لدنية شنعاء، نعم المنزل المتورد واليوم استعيد من الذاكرة بعضاً من نضالات رفاقنا وشموخهم وهم في أقبية التعذيب وغياهب السجون، وبخاصة إبان الحملة المسعورة الظالمة التي طالت آلاف الرفاق في عهد الوحدة، فزج بهم في السجون والمعتقلات و«شهرها» سجن المزة العسكري الذي بني في زمن الاحتلال الفرنسي، ليكون الأداة الدامية لإرهاب المناضلين الأحرار والثوار المجاهدين، وتاريخ هذا السجن الرابض على أحد تلال قرية المزة قرب دمشق حافل بقصص.. بل بغصات الأحرار ومعاناتهم طوال عهد الاحتلال وما تلاه من ((عهود)) فقد دخله الآلاف من المجاهدين والثوار المناضلين السياسيين الأحرار مدنيين وعسكريين مع الإشارة إلى أن بعضهم وهم مسؤولون عسكريون عاهدوا رفاقهم السجناء أنهم عندما يخرجون من السجن سيبادرون ومن خلال مراكزهم في الدولة إلى إلغاء هذا السجن الرهيب، لكن ذلك وللأسف الشديد لم يتحقق.

السجن مؤلف من طابقين يحيط به سور كبير مرتفع تعلوه الأسلاك الشائكة المكهربة، ومدخله يطل على ساحة فيها براكبات للحراسة وفسحة لوقوف السيارات، المدخل مؤلف من بابين حديديين بينهما ردهة ويليهما ساحة صغيرة على جانبيها غرفة التحقيق وعدد من الزنزانات والحمام وفي وسطها بحيرة تستخدم للتعذيب«بتغطيس» رأس السجن فيها حتى يوشك أن يختنق، ثم هناك باب داخلي للسجن بعده مهاجع المساجين ثم باب على ساحة السجن الكبير التي يخرج إليها السجناء في فترة«التنفس» وفي صدر الساحة المطبخ وإلى جواره«المستوصف» وكثيراً ما تشاهد على أطراف هاتين الساحتين عدداً من المساجين وهم يجلسون على «ركبهم» شبه عراة وقد أدمت السياط ظهورهم وصدورهم وحتى وجوههم.

أما الطابق العلوي فيضم عدداً من المهاجع و«مدرسة» صارت مهجعاً، إلى جانب عدد من الغرف والزنزانات وقد «خصص» الطابق العلوي للسجناء المدنيين وفترات التعذيب«التحقيق» غالباً ما تبدأ عند العصر وتستمر إلى ساعات متأخرة من الليل، إضافة إلى «تحقيق صباحي» ينتهي عند الظهر، وخلال التعذيب يضج السجن بأصوات وصرخات الألم والمعاناة القاسية، وفي الأيام التي لا تكون «لجان التعذيب» على رأس عملها يستعاض عن الصراخ الحي الحقيقي ببث تسجيلات لصيحات الألم والتوجع.وفي منتصف الليل تعلو أصوات حراس السجن الموزعين على أطراف السور وهم يرددون بالتناوب صيحة«جاهز.. جاهز..» حتى الصباح، ومن «طرقات» على ألواح التوتياء التي تغطي زوايا السجن، وبكل ذلك لكي لا يتسنى للسجناء دقائق من راحة أو هدوء، وأبطال مسلسلات التعذيب من «المحققين» العسكريين و المدنيين. أصبحوا مشهورين ومجرد ذكر أسمائهم كان يحمل «قدراً» من القلق والتوجس والخوف، ومنهم عبد الوهاب الخطيب وشيتوي سيفو ونعسان ذكار وسامي جمعة وشايش التراكوي و... من محترفي التعذيب والتشفي والسادية أمثال عزات حسين وسليمان عيسى والفظراوي وكلتا وأبو جادور وغضبان وباكير وزين العابدين ...

والبقيةتتبع..

الطالب شهرياً ٣٥٠٠ ل.س، ولن أتحدث عن الخدمات المفقودة الأخرى لأن شرحها يطول، أقول بشكل واضح إن هناك قوى وفتنات تعمل على مفاقمة الأزمة في سورية، ونحن نعلم أن حكومة العطري الدردي خلقت الحاضنة لما يجري في سورية، وسبق أن قال لي الدردي حرفياً في أحد الاجتماعات: «أنت تعرف إلى أين أقود سورية اقتصادياً، أجبته: إلى الخراب أعرف ذلك».

لقد فرخ الدردي العشرات والمئات يقيمون بيننا ولكن ليس في المعضمية، بعضهم هرب إلى الخارج والآخرن في أبو رمانة والأحياء الراقية وهؤلاء لا ينقطع التيار الكهربائي عن بيوتهم، قطع التيار الكهربائي لأيام عديدة وربما يدوم شهراً أو أكثر لا يتسبب في خسائر لسكان المعضمية لأن براداتهم خاوية على عروشها ولا يوجد بداخلها سوى المكدوس والزعتر والخبز وهو غذاؤنا اليومي، ولكن تضررنا أكبر في انقطاعنا عن العالم، لأن انقطاع التيار رافقه انقطاع الاتصالات كافة وتضرر أطفالنا الذين يدرسون ويكتبون واجباتهم المدرسية على ضوء الشموع وتضررنا في أمراض بدأت تظهر بين الأطفال وكبار السن بسبب عدم وجود تدفئة مازوتية أو كهربائية في بيوت تفتقد إلى الحد الأدنى من الخدمات وأصبحنا نساوى مع الذين هربوا من جحيم القصف ويعيشون في الخيام.

■ ■

يحلم الآن بالعودة إلى بلده سورية .

« أبو عمر» يقيم في بلدة سقبا ويملك ثلاثة منازل غير أنه وبعد اعتقال ولده الشاب عمر والذي لا يعرف عنه شيئاً منذ شهرين استأجر منزلاً في مدينة الزاهرة ويقيم الآن هو والعائلة كاملة (١٤) شخصاً في غرفتين خوفاً من القصف المتكرر على بلدة سقبا والاعتقالات العشوائية كما يقول.

«أبو زياد» يقول: كان أخي يمتلك محل موباييلات، وتم تهديده من قبل بعض المسلحين بحجة أنه (عوايني) ولأنه لم يستجب لمطالبهم حرقوا محله بما فيه. وبعد.. كلما استمرت الأزمة ازداد عدد المتضررين وإذا كان الضرر المادي هو أهون بالنسبة للقتل فإن هذا الضرر أيضاً يقتل الأرواح ويترك آثاراً اجتماعية ربما تدوم أجيالاً وأجيال.. ويبقى إيقاف العنف والشروع في الحل السياسي هو المخرج الوحيد من الأزمة.

■ ■

من تبقى من أبناء الحي واقتحمه الجيش النظامي وتم تدميره كاملاً. ما ذنبنا نحن في ذلك حتى يهدم مسكننا ؟ الشاب «محمد» وهو يملك محل أجهزة اتصال خليوي حديثة و مستلزماته وأفلام سيدي وأشياء من هذا القبيل يقول: دخل رجال الأمن إلى المحل أثناء اقتحامهم بلدة كفر بطنا ودمروا كل ما في المحل من معدات وسرقوا الأجهزة وقاموا بأخذ مبلغ من المال يقدر (٣٠٠٠٠) من المحل وذهبوا بعد أن عبثوا بالمحل لدرجة لا توصف. مشفى الفاتح ببلدة كفر بطنا جرى تدميرها في أكثر من مرة واعتقل معظم أطباؤها وتم تفجير أقسامها الرئيسة عدة مرات وتم تحطيم مستودع الأدوية بداخلها لأكثر من مرة.

«منذر» طالب متفوق في الجامعة وقد ترك الجامعة وهرب إلى جزيرة قبرص بعد أن تلقى رصاصة بقدمه اليمنى أثناء إحدى المظاهرات السلمية في بلدة كفر بطنا وهو

الزمن يتوقف في دمشق وريفها...

أزمة مرور خانقة تحتاج لحلول جذرية

◀ أروى المصفي/ قاسيون

مهمة بحاجة لصبر وطول انتظار، عملية الخروج إلى العمل أو الجامعة أو إلى أي مكان آخر، فبات على القاطنين في مدينة دمشق وضواحيها الخروج قبل الموعد المعتاد بساعة ونصف إلى ساعتين للوصول إلى مقصدهم دون تأخير، ناهيك عن ساعتين إضافيتين تنتظران طريق العودة إلى المنزل..



شوارع دمشق وساحاتها تشهد يومياً ازدحامات خانقة وأعداداً كبيرة من المواطنين يصطفون على طول الطرقات بانتظار (سرافيس) أو باصات النقل الداخلي، التي رغم عيوبها أصبحت تفرح قلب من يراها تتقدم باتجاهه.. وليس من الصعب أن يتوصل المرء إلى بعض أسباب هذا الازدحام، خاصة بعد أن استقبلت دمشق أعداداً كبيرة من النازحين من المناطق الساخنة، إضافة لإغلاق عدد من الشوارع وتحويل الطرقات عنها، ما أدى للضغط على الطرقات الأخرى، إلا أن تفاقم الوضع يدفع بالتساؤل إلى دور القائمين على قطاع النقل في المدينة وريفها بإيجاد الحلول لتخفيف الضغط والعبء عن المواطنين.

٣ ساعات انتظار يومياً

إباء من سكان جرمانا في ريف دمشق وطالبة في كلية الفنون الجميلة، تحدثت عن معاناتها اليومية بسبب الازدحام، قائلة إن الذهاب إلى الجامعة أصبح يشكل عبئاً يومياً رغم قصر المسافة بين جرمانا ومنطقة البرامكة، لكن تغيير نهاية الخطوط منذ سنتين تقريباً بالنسبة لسرافيس الريف على أطراف دمشق زاد صعوبة التنقل، والآن تحول الذهاب للجامعة إلى سفر يومي يتطلب ساعتين ونصف إلى

ثلاث ساعات يومياً..

أما بشر طالب في كلية الآداب من سكان دمشق فقال بدوره إن «كنت أعتبر نفسي محظوظاً بين أصدقائي لأنني أسكن في المدينة، أما الآن فلم يوجد فارق، لأن التنقل داخل المدينة أصبح أصعب بكثير والازدحام لم يعد له وقت محدد ينتهي به، والوصول إلى منزلي في ركن الدين من شارع الثورة أصبح يستغرق ساعة إن لم يكن أكثر، والوقت طبعاً مجزأ بين انتظار السرافيس وبين زمن الوصول إلى المنزل».

ومن جهتها منال موظفة وتسكن في المزة وصفت الوضع بـ «المزري»، قائلة إن «استغلال سائقي التاكسي لم يعد يطاق، وأصبحو يطلبون مبالغ خيالية ضمن المدينة، ولا أحد يفتقد بالعباد إن كان يعمل بالأساس»، مشيرة إلى أن «زملائي في منطقة الضاحية ومشروع دمر يعانون كثيراً

والتكلفة تصل إلى ألفي ليرة بالتاكسي!».

تعداد سكان دمشق زاد ٣ مليون.. ووسائل النقل بتناقص

وفي المقابل، برر مصدر في محافظة دمشق سبب الازدحام في المدينة بارتفاع عدد السكان فيها إلى ٨ مليون نسمة بعد أن كان حوالي ٥ مليون فقط، عدا عن خروج بعض الآليات (تكاسي وسرافيس) عن الخدمة بسبب سائقها القاطنين في ريف دمشق، وارتفاع سعر المازوت ونقصه، عدا عن توقف بعض السرافيس عن العمل لنقص عدد الجولات التي كان يقوم بها يومياً، والتي انخفضت من ١٥ دورة وسطياً إلى ٤ أو ٥ دورات في اليوم فقط.

أما عن باصات النقل الداخلي التي أصبحت قليلة التواجد، تبين أن هناك عدداً كبيراً من

المحافظة لا تملك إيجاب السائقين على العمل وبدوره قال بسام قاسم عضو مكتب تنفيذي لقطاع النقل في محافظة ريف دمشق إن «سبب الازدحام المروري يعود لعدم التزام المركبات بالخطوط في الظروف الراهنة، حيث انتقل بعض المواطنين ومنهم سائقو السرافيس للعيش في مناطق أخرى، وبما أن ٩٩٪ من الخطوط هي ملكية خاصة لا يمكن إجبار السائقين على العمل، ولا تتجاوز نسبة التقيد بالخطوط حالياً نسبة ٥٠٪».

وتابع قاسم إنه «لا يوجد خط متوقف بشكل كلي، والتوقف في بعض الخطوط جزئي بنسبة ٢٠-٢٥ ٪ ومتركز في المناطق الساخنة».

الحلول في طور الدراسة

وعن الحلول المقترحة لمعالجة الاختناقات، بين قاسم إنه «ندرس حالياً كحل إسهال في تخديم بعض الخطوط المضبوطة وذات الكثافة، بواسطة باصات النقل الداخلي والمستثمرين لسد الثغرة الحاصلة، مثل خط ضاحية قدسيا وخط صحنايا»، منوهاً إلى أن «الحلول المطروحة هي المتوفرة بين أيدينا والممكنة في ظل الظروف».

وبين عضو المكتب التنفيذي إنه «يعاقب السائق في حال غير خط سيره أو تقاضي أجره زائدة، لكن لا يمكن إجباره على العمل في حال توقف، وبالنسبة للتعاقد مع المدارس أو الشركات، فهو أمر مفروض وتتم الموافقة عليه بما لا يخلق اختناقات على الخطوط ويحث لا يكون خط نقل الطلاب أو الموظفين بعيداً عن مسار خطه الأصلي».

يذكر أن دمشق تحوي حالياً ٦٠٠ باص، و٣٦٠٠ ميكرو باص، ٢٥ ألف تكسي، بينما يوجد ١٠ آلاف تكسي في الريف تعمل ما بين الريف والمدينة.

■

جديدة عرطوز.. سورية الصغرى التي تعاني الأمرين



يتم إصلاحه حينها بسبب عدم وجود حاجة للتوسع بالإنتاج وذلك وفقاً لرواية أحد المواطنين المستتدة لحدثه مع مسؤول محلي في المنطقة.

◀ قاسيون

تتوالى فصول الأزمة التي تعيشها البلاد لتشكل حلقة دائرية مزرغة يصب كسرهما، فمن أزمة المازوت إلى أزمة النقل فإزمة الطحين ليتبعها أزمة في الخبز «قوت الشعوب».

هذه المرة تضرب الأزمة في الريف القريب نسبياً من العاصمة دمشق وتحديداً في بلدة «جديدة عرطوز» بشقيها الشرقي «البلد» والغربي «الفضل».

تتقاسم هذه المنطقة كغيرها من المناطق جزءاً من الأزمة العامة، فالمطالب التي تشغل بال قاطنيها، هي بشكل رئيسي حاجاتهم من المازوت والتي تقول الإحصاءات أن منطقة «جديدة عرطوز البلد» تحتاج إلى ٢,٢ مليون لتر (بمعدل ٢٠٠ لتر للعائلة الواحدة حيث تضم «جديدة البلد» ١١ ألف عائلة) ، بينما وصل لهذه المنطقة حتى الآن ١٦ ألف لتر فقط تم توزيعها عبر البلدية. طبعاً هذا الرقم هو لمنطقة «جديدة البلد» وحدها ولا يشمل منطقة «جديدة الفضل»، كما أن هذا الرقم مبني على أساس أن منطقة «البلد» فيها ١١ ألف عائلة فقط، علماً بأن الألاف من العوائل في البلدات المجاورة قامت باللجوء إلى هذه المنطقة الآمنة نسبياً، حيث يقدر البعض عدد المهجرين في هذه المنطقة ب ٢٥ ألف شخص مايعني حوالي (٥٠٠٠) عائلة إضافية تحتاج إلى مليون لتر إضافية لا يعرف أحد من المسؤولين كيف سيتم تأمينها.

قوت الشعب

مما يضاعف معاناة أهل المنطقة هو أزمة الخبز المرهقة، حيث باتت الطوابير المتجمعة أمام فرن جديدة عرطوز الألي في منطقة «البلد» وهو فرن حكومي، تصل إلى عشرات الأمتار. ورغم أن بعض المسؤولين يؤكدون أن الفرن يعمل بكامل طاقته إلا أنه لا يستطيع أن يؤمن احتياجات المنطقة خاصة بعد أن توقفت العديد من الأفران المجاورة عن العمل. يرى بعض المواطنين أن هذه الأزمة من الممكن حلها أو التخفيف منها فيما لو تم تشغيل خط الإنتاج الثاني في الفرن الألي الحكومي، فهذا الخط معطل منذ عشر سنوات ولم

ما مصير التعاونيات الفلاحية؟

◀ آلان كرد

تبلور شعار الأرض لمن يعمل بها نتيجة نضالات مريرة خاضتها الجماهير الفلاحية في الريف السوري منذ ثلاثينيات القرن العشرين وكانت إحدى نتائج هذه النضالات صدور قانون الاتحاد التعاوني عام ١٩٦٥ الذي أدى إلى انتشار الجمعيات التعاونية الفلاحية في الريف وانعقاد المؤتمر الأول للجمعيات التعاونية في العام نفسه هذه التعاونيات التي كانت مكسباً تقدسياً وديمقراطياً مهماً انتزعه الفلاحون رغم كل السلبات التي رافقت التجربة السورية في التعاونيات الفلاحية ومنها تجربة محافظة الحسكة التي لم تختلف عن بقية المحافظات بالسلبات والإيجابيات التي أفرزتها تجربة سبعة وأربعين عاماً من العمل التعاوني في الريف

واقع التعاونيات الفلاحية في الحسكة:

وحسب الإحصائيات التنظيمية الأخيرة لاتحاد فلاحي الحسكة فإن مجموع عدد الجمعيات الفلاحية في محافظة الحسكة تبلغ ٦٦٣ جمعية تضم ١١٠١٦٣ عضواً تعاونياً منهم ١٩٤٩٧ فلاحاً وقدمت هذه الجمعيات منذ نشوئها خدمات كثيرة للعمل الزراعي ودفعته خطوات إلى الأمام من تأمين البذار والمبيدات الحشرية والمحروقات والآليات وكل مستلزمات العمل الزراعي للفلاحين وخلال العقد الأول من تجربة التعاونيات في ريف الحسكة برزت جمعيات عديدة رائدة في المجال التعاوني حيث أثمر العمل الجماعي للفلاحين بنتائج اقتصادية اجتماعية مهمة من حيث توفير مستلزمات الانتاج وحجم العائدات التي تختلف كثيراً من حيث الفرق عن العمل الفردي منها جمعية كربي زيل وجمعية تل جمعة التي لقبت بالصين الشعبية بسبب تحقيقها نتائج عالية في العمل التعاوني وغيرها الكثير من الجمعيات لاحقاً وبعد كل الإيجابيات التي حصلت أثناء العمل التعاوني انتشرت المحسوبة وتغلغل الفساد والروتين البيروقراطية في جسم الجمعيات الفلاحية حتى تم إفراغها من مضمونها بشكل جزئي وتورط الكثير من رؤساء الجمعيات الفلاحية في ملفات الفساد على حساب لقمة الفلاحين الفقراء واستجر الكثير منهم قروضاً زراعية على اسم الجمعيات الفلاحية وتوريط الفلاحين بهذه الديون ومن ثم سرقة هذه

■

في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار..

د.جميل: القوانين الحالية لا تسمح لنا بالتدخل بالأسواق وأسعارها إلا بنسبة ١٥٪ فقط!

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك د.جميل، على أهمية العمل على وضع برامج عمل لكل القطاعات لفترة ما بعد الأزمة التي تعيشها البلاد، وإعداد نموذج ذكي لتدخل الدولة في الأسواق، مبيناً أن القوانين الحالية لا تسمح لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتدخل في الأسواق وبأسعار المواد إلا بنسبة ١٥٪.

حديث د.جميل هذا، جاء خلال لقائه يوم الأربعاء ٢٨/١١/٢٠١٢ أعضاء مجلس إدارة هيئة الاستثمار السورية، حيث دعا إلى «إجراء مسح علمي وشامل للفرص الاستثمارية الكامنة للاقتصاد السوري ووضع خارطة استثمارية جديدة تأخذ هذه الفرص بعين الاعتبار لتوجيه الاستثمارات إليها وإلى القطاعات الأكثر إنتاجية التي تحقق أعلى قيمة مضافة ممكنة».

ورأى النائب الاقتصادي أن «توجه الاستثمارات في الفترة الماضية إلى القطاعات الخدمية والاستهلاكية لم يعط مردوداً جيداً على الاقتصاد السوري ولم يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسب عالية مع غياب الاستثمار الحقيقي في القطاعات الانتاجية ذات المردود الأعلى التي تحقق قيمة مضافة عالية»، معتبراً أن «سورية من أغنى البلدان العربية واقتصادها يتمتع بتنوع كبير وقدرات كامنة لم يتم اكتشافها واستثمارها كما يجب».

ونوه د.جميل إلى «وجود قطاعات انتاجية ومنتجات تتمتع بمزايا مطلقة يمكن ان

يحقق المستثمر فيها أضعافاً مضاعفة فيما لو تم استغلالها بالشكل الأمثل كقطاع النباتات الطبية والوردة الشامية وزيت الزيتون ولحم العواس وغيرها من المنتجات التي تمتاز بها سورية عن غيرها من البلدان ما يتطلب توجيه هيئة الاستثمار للمستثمرين إلى هذه الفرص ومشاركتهم في مشاريعهم عبر تقديم أفكار لاستثمارات رابحة وذات عائدية أعلى ما يرجع على خزينة الدولة بالفائدة».

ولفت النائب الاقتصادي إلى «ضرورة توجه هيئة الاستثمار السورية خلال المرحلة القادمة إلى التشاركية في عملها مع مختلف الجهات العامة والخاصة ذات الصلة والابتعاد عن البيروقراطية في التعامل مع المستثمرين ومساعدتهم لإنجاح استثماراتهم وبعيداً عن الروتين القاتل».

وأشار د.جميل إلى صعوبة السيطرة على

الأسواق في الظروف الحالية مؤكداً على «أهمية العمل على وضع برامج عمل لكل القطاعات لفترة ما بعد الأزمة وإعداد نموذج ذكي لتدخل الدولة في الأسواق»، مبيناً أن «القوانين الحالية لا تسمح لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتدخل في الأسواق وبأسعار المواد إلا بنسبة ١٥٪».

في السياق ذاته وفي إطار تنفيذ سياسة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتكثيف الحملات الميدانية لضبط سوق السلع الاستهلاكية والقضاء على السلع المغشوشة وغير المطابقة للمواصفات بالسوق المحلي، قام الوزير بجولة ميدانية على مركز توزيع غاز برزة والإطلاع على آلية التوزيع، والاستماع لمطالب المواطنين وآرائهم حول آليات التوزيع وشكاويهم على المركز، حيث أكد البعض منهم على عدم حصوله على اسطوانة غاز منذ أكثر من شهرين



رغم تسجيله ضمن قوائم الدور المنظمة لذلك، وأكد وزير التموين أن الوزارة مستمرة في تكثيف الحملات على سوق السلع الاستهلاكية بالأسواق لتضييق الخناق على المتلاعبين بالأسواق ولكافة السلع المهمة والرئيسية التي يحتاجها المستهلك، حيث ارتفعت أسعار السلع والمواد الغذائية في سورية خلال الفترة الأخيرة بشكل جنوني، حيث أظهرت بيانات رسمية سابقة أن أسعار معظم المواد ارتفعت بحدود ٢٥٪ أو ٣٠٪، في حين تضاعفت أسعار مواد أخرى بشكل أكبر، بحسب المستهلكين أنفسهم.

يذكر أن الوزير تابع جولته الميدانية على أفران ابن العميد، وعلى المؤسسة الاستهلاكية في المزرعة وعلى بعض الأسواق، مبدئياً استيائه الشديد من تصرفات بعض المسؤولين الذين لم يقدموا شيئاً ملموساً للمواطن.

مشروع إنعاش الريف... بحاجة إلى إنعاش

الموقع : بانياس .. جرد العنّازة.. التون الجرد

من السّهولة بمكان تصديق أن منشأة عامّة ما قد أصابها العجز أو الترهّل إن كان لسوء في الإدارة، أو تقادم في المعدات، أو حتّى قلة حيلة عمالها من محاولات فاشلة لكسر روتين خائق تحميه بيروقراطية وورقيات مملّة.

إنما من الصعب التصديق أن صرحاً حُكّم عليه بالموت حتّى قبل أن يري النور ويبيّض من اسم المشروع (مشروع إنعاش الريف) أنه خلق ليجيي الريف القريب منه والبعيد، لا أن يهمل ويبقي حسرةً و غصّة بحلق من رأوه يبنّى. فمن شهد حجر الأساس في شبابه غالباً لن يرى افتتاحه النهائي خاصة أنّ عمر المشروع حتّى اليوم قد تجاوز الثلاثين عاماً.

ابتدأ العمل بهذا المشروع في أوائل ثمانينيات القرن الماضي و بعد عدة مراحل مهمة من بنائه توقّف المشروع، ولمدة تجاوزت العشرين عاماً.

بعدها أعيد إنعاش بنائه ليتم إنجاز معظمه سنة ٢٠٠٤ وتم تسليمه من قبل المعهد(مؤسسة الإسكان العسكرية) إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل و بتمايعة كاملة من الخدمات الفنية في العام نفسه تم التسليم الأوّلي على أن يتلافى المعهد بعض الملاحظات ليصار إلى التسليم النهائي الذي لم يحصل حتّى اليوم. هذا الصرح الذي يبعد (٣٥) كم عن مدينة بانياس الساحلية--ناحية العنّازة- قرب قرية التون الجرد، مكوّن من عدة أبنية منظمة تنظيمياً جميلاً تتخلله الحدائق والممرات و المواقف وهو عبارة عن :

١- مستوصف: مبنى كبير من طبقة واحدة يشغل منه غرفة كعيادة أسنان وصيدلية متواضعة وهو يرقى لمستوى مشفى (لو تم تجهيزه و تفعيله)، وما أدراك ما حاجة المنطقة للمشفى! خاصة أنه يحتوي على غرفة عمليات نسائية(ولادة) وقاعة للمخبر و أخرى للتصوير الشعاعي مع كامل بناها التحتية، وعدد من الغرف الكبيرة وكلّها خالية.علماً أن أقرب مشفى من المشروع يبعد(٣٥)كم.

٢- روضة يمكنها استيعاب عدد كبير من الأطفال لو حظيت ببعض مقومات الروضة و لضعف الإمكانيات لا نستقبل إلا عدداً قليلاً من الأطفال رغم الحاجة الماسّة لها.

٣- ملعب رياضي مجهّز و غير مُفعل وله سور حديديّ ويمكن إشغاله بملعب لكرة السلّة و اليد و الطّاائرة و

دارياً.. ضحية للعنف مجدداً..

◀ حتاً بادرة

تصاعد العمل المسلّح في مدينة دارياً خلال الأسابيع الماضية حاملاً معه المشهد ذاته في كل مناطق النزاع، المشهد الذي بات معروفاً لدى كل السوريين، الأهالي يهرعون من بيوتهم إلى خارج المدينة هرباً من العنف المسلّح الذي لا يبيقي ولا يذر، اشتباكات وقذائف وقصف وحصار.. الخ. ويصبح البقاء داخل المدينة ضرباً من الجنون، فالأولوية في لحظات الهرب للحفاظ على الأرواح قبل أي شيء آخر. يهرب الأهالي من المدينة دون أن يكون بمقدورهم أن يأخذوا من بيوتهم أبسط الأمور التي قد تساعدهم في أيام التنقل أو التشرّد ..

أصوات المعارك العالية في المدينة تصل بيسر وسهولة إلى المدن والأحياء المجاورة، بل قد تدور رحاها على تخوم تلك المدن، في صحنايا والأشرفية وكفرسوسة واونتسترد درعا.. الخ. هي المدن التي يلجأ إليها الأهالي بطبيعة الحال، يتوزعون في شوارعها وبيوتها وحدائقها وأسواقها.. وسط غياب لأي دور حكومي أو نشاط لأي مؤسسة، اللهم إلا المساعدات من أهالي تلك المدن والأحياء، ويحدث ذلك وسط تضيق ما يسمى بـ «اللجان الشعبية» واستغلالهم لهذه اللحظات الصعبة التي يظهر فيها دورهم السلبي، في التعامل مع مثل هذه الأزمات، والطائفي أحياناً.. بما يتنافى مع شيم أهالي المناطق المضيفة، والتي تظهر في اقدامهم على مساعدة الفارين من الموت، في تلك اللحظات التي يغيب فيها أي معين، ووسط غياب أي إضاعات إعلامية وسياسية وحتى الجهود الإنسانية، شأنها في ذلك شأن أي مأساة مشابهة في هذه البلاد.. يخرج الأهالي في مختلف الأحياء المشتعلة من دائرة التحكم بمجريات الأحداث، وأحياناً كثيرة لا يمتلكون حتى سلامتهم الشخصية، في مشهد مأساوي، يخشى أن يصبح مألوفاً في الواقع السوري الحالي والمقبل..

أما من يتحمل المسؤولية عن هذه المأساة فهم من يمارس العنف أينما كانوا، بل وحتى من يدعمه ويبرزه من أولئك الذين يذرفون الدموع عبر شاشات الإعلام على دماء بعض من أبناء هذا الوطن، ويدعون إلى قتل البعض الآخر في الوقت نفسه. ومن خلف كل هؤلاء قوى الفساد الكبير داخل جهاز الدولة وخارجها، ومن يقف وراءهم خارج هذه البلاد..

هذا لا يعفي القوى الوطنية في المعارضة والنظام من مسؤوليتها تجاه ما يحصل في هذه المدينة وغيرها، إذ يقع على عاتق الحكومة وزر تقديم المساعدات اللازمة لأهالي كل المناطق المتضررة من مسكن وملبس وماوى، والارتقاء إلى مستوى الأزمات المختلفة عبر تجهيز فرق إغاثة ومعونة جاهزة للتدخل في أي منطقة، قد تلاقى مصيراً مشابهاً. ناهيك عن السعي لحل الأزمة بالعمق، التي هي جذر هذه المآسي الاجتماعية المتكررة والمتزايدة، وذلك من خلال الإسراع في دعم مساعي الحل السياسي والحوار والمصالحة الوطنية، بما يجنب بلادنا المزيد من الخراب والدمار..

■



- صالة تحتوي على عدة مكثات للتريكو.
- قاعة فيها عدد من الحواسيب.
- صالة دائرية وهي مدخل الإدارة ويسقف زجاجي و يفترض أن تكون معرضاً (يفترض أن تكون لعرض السجّاد اليدوي المفترض تصنيعه ضمن المجمع أو خارجه) وتُسمى صالة التدبير المنزلي.
- صالة مسرح وكل تجهيزات السينما الأولية ، مدرجات خالية المقاعد و قد تتسع لأكثر من مئتي شخص.
- وغيرها من الأنشطة و الفعاليات و الساحات التي لم ترَ النور بعد .
- حكومات أفلت وعقودٌ مضت و زياراتٌ لعدة مسؤولين لم يبخلوا بتوزيع الأحلام و الوعود البرّاقة. و لم يتحقّق منها شيء حتى الآن.
- غصّة بحلق كل مواطن يقطن قريباً منه وعاصر مراحل إنجازها،والخراب الذي لحق به بفعل عوامل الطّبيعة القاسية في تلك المنطقة أو لتأخير التسليم النهائي.
- إن أهالي البلدات والقرى المجاورة إذ يناشدون كل الشرفاء في هذا الوطن أن يساعدهم في إنعاش و تفعيل هذا الصّرح لما يقدمه من خدمات كثيرة ومتنوعة ويخلق فرص عمل كثيرة وجديدة. صرخة تلعو.. فهل من مجيب؟
-

الثّس و عدّة أنشطة و رياضات أخرى.

٤- مبكرة: وهو بناء مجهز لحظائر الأبقار وتربية المواشي وقد تم اشغاله من قبل مستثمر.

٥- وحدات سكنية: وهي أبنية من عدّة شقق خصّصت للعائلات وعدد من الغرف لغير المتزوجين وهي كاملة المرافق.

٦- أراضي: أرض زراعية تتجاوز العشرة دونمات لم يتم استثمارها أو تشجيرها.

٧- تدفئة مركزية لكامل المشروع من أقصاه إلى أدناه، كل تجهيزات التدفئة المركزية الحديثة و كامل البنى التحتية من كهرباء و صرف صحيّ و مياه الشفة.

٨ - داخل المشروع محوّلّة كهرباء و خزّان مياه و مستوعب كبير للمحروقات.

٩- مبنى الإدارة: وهو بناء من طبقتين ويحتوي العديد من الفعاليات المفترضة في حال تفعيلها ومنها على سبيل المثال:

- قسم الادارة وهو عبارة عن عدد من المكاتب الفارغ(٨) تقريبا .

- قسم مخصص ليكون وحدة إرشادية وهو عبارة عن (٥) غرف فارغة.

- عدة قاعات كبير(١٠٠-٢٠٠)م وكل منها ملحق بغرفة داخلية وكلّها فارغة.

الأزمة تحوّل سورية لدولة تحتاج مساعدات غذائية..



من تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية « الفاو» :
تجري منظمة الأغذية والزراعة العالمية» الفاو»، مجموعة تقارير دورية عن سورية وتتركز في هذا العام حول وضع الأمن الغذائي، وقد أعلنت في تقريرها الأخير أن سورية باتت بين الدول التي تحتاج إلى مساعدات خارجية لتأمين الغذاء، وهي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى العراق واليمن.

سنجمل بعضاً من أهم نقاط هذا التقرير:

جاء في تقرير بتاريخ ١٤/ آذار/ ٢٠١٢ بأن العقوبات الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى تراجع العملة المحلية، كلها عوامل ستؤثر سلباً على قدرة الدولة السورية على الاستيراد، بما فيه استيراد السلع الغذائية. وفي ظل تراجع الإنتاج فإن أمنها الغذائي مهدد .

تعود الإشارات إلى عام ٢٠١٠ حيث ذكر برنامج الأمم المتحدة للغذاء العالمي في ذلك العام أن حوالي ١.٤ مليون شخص يعتبرون معرضين لنقص الأمن الغذائي ممن يقطنون في مناطق أصبحت اليوم من النقاط المتوترة كحمص، وحماة،و ريف دمشق، ودرعا،و ادلب. ومايثير القلق أنهم اليوم أصبحوا أكثر ضعفاً وأقل قدرة على توفير الغذاء .

أما التقرير الأحدث في تشرين الأول ٢٠١٢ فيضع نقاط أساسية تعتبر المؤشرات التي تجعل تراجع الأمن الغذائي بشكل كبير تهديداً جدياً وتشمل النقاط وقائع من إنتاج الحبوب، واستيرادها، ومستويات أسعارها .

نقاط ووقائع أساسية:

التوقعات الحالية لمؤشرات إنتاج الحبوب في

كفى .. استغناء!!

تصدر بعض الأصوات اليوم التي تدل على وصولنا إلى أقل مستوى من المسؤولية في التصريحات شهدته دولة في أزمة..

فيأتي أحدهم ليستعين « بباحثين مصريين» يرون أن من أسباب الأزمة في سورية ارتفاع معدلات الاستهلاك والرفاهية التي « تنقل» كاهل الشعب السوري. ويعود مسؤولون ليؤكدوا بأن الشعب السوري على الرغم من الأزمة « لم يتعلم» ، ومازال يستهلك كميات كبيرة من التبغ، والشاي، والمته، والرز وكلها مواد مستوردة..« دون أن يرأف بميزان الحكومة التجاري».

لهؤلاء نورد بعض الأرقام:

تشير أرقام صندوق النقد العربي إلى ان معدل الاستهلاك الفردي في سورية من أخفض المعدلات العربية.

الاستهلاك الحكومي للفرد	الاستهلاك العائلي للفرد	الاستهلاك الإجمالي للفرد
٠,٩٤ دولار باليوم	٤,٦٩ دولار باليوم	٥,٦٣ دولار باليوم

تأتي سورية في المرتبة ١٥ بين الدول العربية التي توافرت بياناتها، سابقة كل من جيوتي – السودان – اليمن – موريتانيا – جزر القمر. بينما معدلات الاستهلاك في لبنان أكبرمن معدلات الاستهلاك السورية بمعدل خمسة أضعاف، وفي الأردن ضعفان. أي أن استهلاك العائلة السورية الشهري يبلغ ٢٨١ دولاراً، بدولار ٢٠١٠ يبلغ ١٤ ألف ل.س.

بينما حصص المواطن السوري من الاستهلاك الحكومي سنوياً ٣٤٢ دولاراً فقط، وتبلغ ١٧ ألف ل.س سنوياً .

بينما مؤشرات عام ٢٠٠٩ السورية تقول بأن الأسر السورية تستهلك ١٤ ألف بالمتوسط على المواد الغذائية فقط.

بينما متوسط الدخل في سورية يبلغ ١١ ألف.

الأرقام السابقة التي تبدو متناقضة بين متوسط دخل أصغر من متوسط الاستهلاك على المواد الغذائية فقط، وبين متوسط استهلاك إجمالي للأسرة يساوي استهلاك المواد الغذائية.

هذه المفارقات يفسرها إحصائياً مفهوم المتوسط، فمتوسط انفاق ١٤ ألف على الغذاء يبلغ في بعض البيانات ٥٠٠٠ شهرياً، وفي بيانات أخرى ٤٠ ألف شهرياً على المواد الغذائية فقط. ومتوسط دخل ١١ ألف يتوسط بيانات قد تكون إحداها ٦٠٠٠ شهرياً (وهو متوسط دخل في بعض فروع القطاع الخاص)، وبين بيانات دخل قد تصل إلى مئات الآلاف.

أما اجتماعياً فهذا التباين الإحصائي مسمى هو تباين توزيع الثروة، فكثره الأسر التي يبلغ استهلاكها الغذائي الشهري ٥٠٠٠ ل.س، يقابلها عدد أقل من الأسر تستهلك على الغذاء ١٠٠٠٠ ل.س ،وأسر أقل تستهلك ٤٠ ألف ل.س شهرياً، وعدد محدود من أسر تستهلك على الغذاء مبالغ شهرية قد تصل إلى مئات الآلاف.

نطلب من الجهات الحكومية أن تكون مسؤولة عن تصريحاتها تحديداً، عندما «تلوم» السوريين في ظل الأزمة بأنهم لا يخفون استهلاكهم من مواد غير ضرورية أو مستوردة بالكامل: كالتبغ، والشاي، والأرز..

ونقول لهم : أغلبنا لا يملك استهلاك الحد المتوسط من الغذاء، وإذا ما كانت غيرتكم على واردات الدولة وميزانها التجاري، فعليكم بتوجيه تساؤلاتكم لتجار الاستيراد، وعليكم أن تضبطوا سلع الرفاهية لأصحاب الدخل الأعلى، وتديروا الاستيراد.

■ ■

المحاصيل المروية، بينما عدم توفر الاحتياجات والمدخلات الزرعية أثرت على النشاط الزراعي بشكل عام. صعوبة الظروف الأمنية منعت العديد من المزارعين ومالكي الأراضي من الوصول إليها خلال مراحل مهمة من تطور المحاصيل وفي فترات الحصاد الزراعي. وفي النهاية نقص الوقود أثر على إمكانية استخدام المولدات في عملية الري ، إضافة إلى نقص في الحصادات أدى إلى وجود أراض زراعية واسعة غير محصودة .

الحاجة إلى المستوردات من الحبوب ستزداد خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣:

في عام ٢٠١٢ وبناء على التراجع في إنتاج الحبوب محلياً فإن واردات الحبوب وتحديداً القمح و الشعير والذرة سترتفع في السنة المالية

٢٠١٢ /٢٠١٣ وتحديداً في شهري: ٠,٨/٧. لتصل إلى ٥ مليون طن، بزيادة ٢ مليون طن عن السنة الماضية. (يقدر التقرير واردات سورية من الحبوب في عام ٢٠١١-٢٠١٢ ب ٣ مليون طن.

تضخم أسعار الغذاء سجل أرقاماً قاسية منذ نهاية ٢٠١١:

بالاستناد إلى أرقام البنك المركزي السوري، فإن معدل التضخم السنوي وصل ٣٦,١ ٪ في حزيران٢٠١٢، وهو ارتفاع كبير عن أعلى مستوى في آذار٢٠١٢ .

أسعار الخبز والحبوب المحلية ازدادت بشكل حاد وفقاً لمعدل التضخم السنوي لتصل ٣٤ ٪ في تموز٢٠١٢ .

معدلات البطالة الإجمالية ارتفعت من ١٢ ٪ إلى ٢٥ ٪، معدلات البطالة المرتفعة مع معدلات التضخم

الاضطراب الاجتماعي يفاقم نقص الأمن الغذائي:

الاضطراب الاجتماعي المستمر منذ آذار ٢٠١١ قد رفع مستوى الخطر على وضع الأمن الغذائي، بالتحديد للفئات الأكثر ضعفاً. بناء على الاضطراب الاجتماعي فإن الاقتصاد السوري قد انكمش في عام ٢٠١١ بمعدل ٢.٤٪.الحكومة لعام ٢٠١٢ تتوقع نمواً بمعدل بين ٠ - ٢ ٪، بينما المصادر الخارجية تتوقع تراجعاً كبيراً بمعدل ٨ ٪. الاقتصاد سيستمر تحت ضغط العقوبات الدولية والتي تيسم حظراً على الواردات النفطية، وعقوبات على التجارة الدولية، الاستثمار والتحويلات المالية. الواردات الزراعية إلى الدولة السورية تأثرت وستتأثر بصعوبات التحويل.

تتضاءل قدرة الحكومة المالية لدعم المنتجين والمستهلكين بمخططات للإعانات المالية نتيجة لتراجع إيراداتها وللعقوبات الاقتصادية .

١.٥ مليون شخص بحاجة لمساعدة إنسانية ملحة

منظمة تقييم احتياجات الأمن الغذائي العالمية (JREFSNA) في الجمهورية العربية السورية أعلنت عن مخاطر جدية في وضع الأمن الغذائي وتحديداً لدى الفئات الأكثر ضعفاً .حيث أن عدد السكان الذين يحتاجون مساعدات غذائية ملحة قد ارتفع إلى ١,٥ مليون شخص ، أي بارتفاع مقداره نصف مليون من آذار الماضي. خلال الأشهر الستة القادمة هذا العدد مرشح للمضاعفة إذا ما استمرت الأوضاع الحالية على ما هي عليه. أي يتوقع وصول الرقم إلى ٣ ملايين شخص.

■ ■

أزمة غذاء عالمية قد تصل .. بينما سورية تهدر إنتاجها

التضخم في سورية.

ارتفعت أسعار الحبوب في سورية بمقدار ٣٥ ٪ عن أسعار بداية ٢٠١٠، بينما أسعار الغذاء عموماً ارتفعت في سورية بمقدار يفوق ٤٠ ٪.

أسعار المواد المستوردة في ظل الارتفاع

أي أن مستوردات سورية من الأرز التي بلغت في عام ٢٠١٠ : ٢٨٢ ألف طن، كانت قيمتها حوالي ١٣ مليار ل.س فإن سعر شرائها العالمي في حال ارتفاع سعر الرز إلى ٦٠٠ دولار للطن سيصل إلى ٣٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل اليوم: ١٨مليارل.س.

أما مستوردات القمح التي من المفترض أن تغطي في العام القادم نقص الإنتاج أي حوالي ١,٥ مليون طن، وبافتراض ثبات كميات الإنتاج وعدم التراجع، فإن قيمتها في حال ارتفاع أسعار القمح عالمياً إلى ٤٠٠ دولار للطن ستبلغ : ٦٠٠ مليون دولار، أي حوالي ٣٦ مليار ل.س.

كذلك تشير التقارير إلى تراجع كبير في معدلات نمو إنتاج الشعير، الذرة الصفراء، وبعض البقوليات، وهو ما يحمل معه خطر ارتفاع أسعار الأعلاف التي شهدت في هذا العام ارتفاعاً محلياً ناتجاً عن ارتفاع الأسعار العالمية لتصل إلى مستوى ٢٠٠ ٪ أعلى من أسعارها، مع ما حمله هذا من تغيرات كبرى على إنتاج الدواجن، التي صرحت جهات قطاعية عن تراجع إنتاج لحومها بنسبة٢٥-٣٠ ٪، أما اللحوم الحمراء فإن نقص الاحتياجات الكلية للأعلاف في سورية قد دل على تراجع في رقم هذه الثروة الحيوانية، فخطر تهديد الأمن الغذائي، قد تم وهو يشمل اليوم حوالي مليون ونصف سوري، ويهدد بتسارع وتيرته مع دخول القطاع الحيواني والبقوليات إلى إطار التراجع.

لذلك على سورية بداية أن تنفذ إنتاجها المتدهور، وأن تدخل ارتفاع الأسعار العالمي القادم كعامل في حسابات من يدير الأزمة، وأن تجد في دوامة العنف من يخطط جيداً لإعادة الإنتاج السوري إلى معدلاته السابقة، ومنع تدهوره الكبير، وفتح قنوات للمبادلة السلعية مع الدول المستعدة، لأن أي تباطؤ من الجانب السوري في هذا المجال سيكون عنوانه هذه المرة حوالي ٥ ملايين يحتاجون مساعدات غذائية في سورية في حزيران القادم، إذا ما استمر المعدل الحالي لتوسع نقص الأمن الغذائي، الذي شهدته سورية خلال الأزمة.

■ ■

طن.

التراجع بشكل أساسي في أوروبا – أميركا الشمالية، بينما يتوقع تراجع طفيف في افريقيا . أما الزيادة بشكل أساسي في الشرق الأقصى- أميركا الجنوبية.

توقعات الأسعار

هذا التراجع الكبير في الإنتاج العالمي للحبوب الأساسية يظهر منذ اليوم في ميل كبير لأسعارها العالمية نحو الارتفاع، مع توقعات بالعودة إلى أسعار عام ٢٠٠٨ وخصوصاً بعد ان اقتربت أسعار القمح بشكل كبير منها مع نهاية عام ٢٠١٢ . أسعار القمح العالمية: بعد أن بلغت أسعار القمح العالمية أعلى مستوى من الارتفاع في عام ٢٠٠٨ لتصل حدود ٥٠٠ دولار للطن، فإنها عادت للانخفاض في عام ٢٠١٠ لتصل حدود ٢٠٠ دولار للطن، لترتفع في عام ٢٠١٢ لتصل إلى حدود ٤٠٠ دولار في شهر أيلول ٢٠١٢ وبميل مرتفع، يتوقع أن يتجاوز معدل عام ٢٠٠٨ نتيجة توقعات الإنتاج المنخفض في عام ٢٠١٣ .

أسعار الرز العالمية: تستمر أسعار الرز العالمية بالارتفاع حيث بلغت في نهايات ٢٠١٢: ٦٠٠ دولار للطن ولكنها لانزال بعيدة عن أسعار ٢٠٠٨ التي وصلت إلى ١٠٠٠ دولار للطن.

استيراد الحبوب في سورية

بحسب التقارير الدولية فإن سورية تعتمد على الاستيراد من الغذاء بمعدل نصف الحاجة المحلية للاستهلاك، أما استيراد الحبوب في سورية فقد توسع مع دخول سورية في مرحلة الحاجة إلى استيراد القمح منذ عام ٢٠٠٨، والشعير منذ بداية ٢٠٠٧، والذرة الصفراء نتيجة تراجع إنتاجها بشكل كبير .

متوسط استيراد الحبوب ٢٠٠٧-٢٠٠٨ : حوالي ٣,٨ مليون طن.

في -٢٠١١ ٢٠١٢ : ٣,٥ مليون طن.(انخفض الاستيراد نتيجة صعوبته ولكن ارتفعت نسبته مقابل الإنتاج المحلي)

بينما تشمل تقارير منظمة الفاو توقعات بارتفاع مستوردات سورية من الحبوب بين عامي -٢٠١٢ ٢٠١٣ : إلى ٥,٣ مليون طن.

وتعكس زيادة الاستيراد في ارتفاع أسعار الحبوب المحلية، حيث يعتبر ارتفاع أسعار الغذاء والحبوب من ضمنها أحد المكونات الأساسية لارتفاع معدل

◀ **عشتار محمود**

تعطي مؤشرات إنتاج وأسعار الحبوب العالمية اليوم، تشابهاً كبيراً مع المؤشرات التي أدت إلى أزمة الغذاء العالمي في نهاية عام ٢٠٠٧ وخلال عام ٢٠٠٨ .

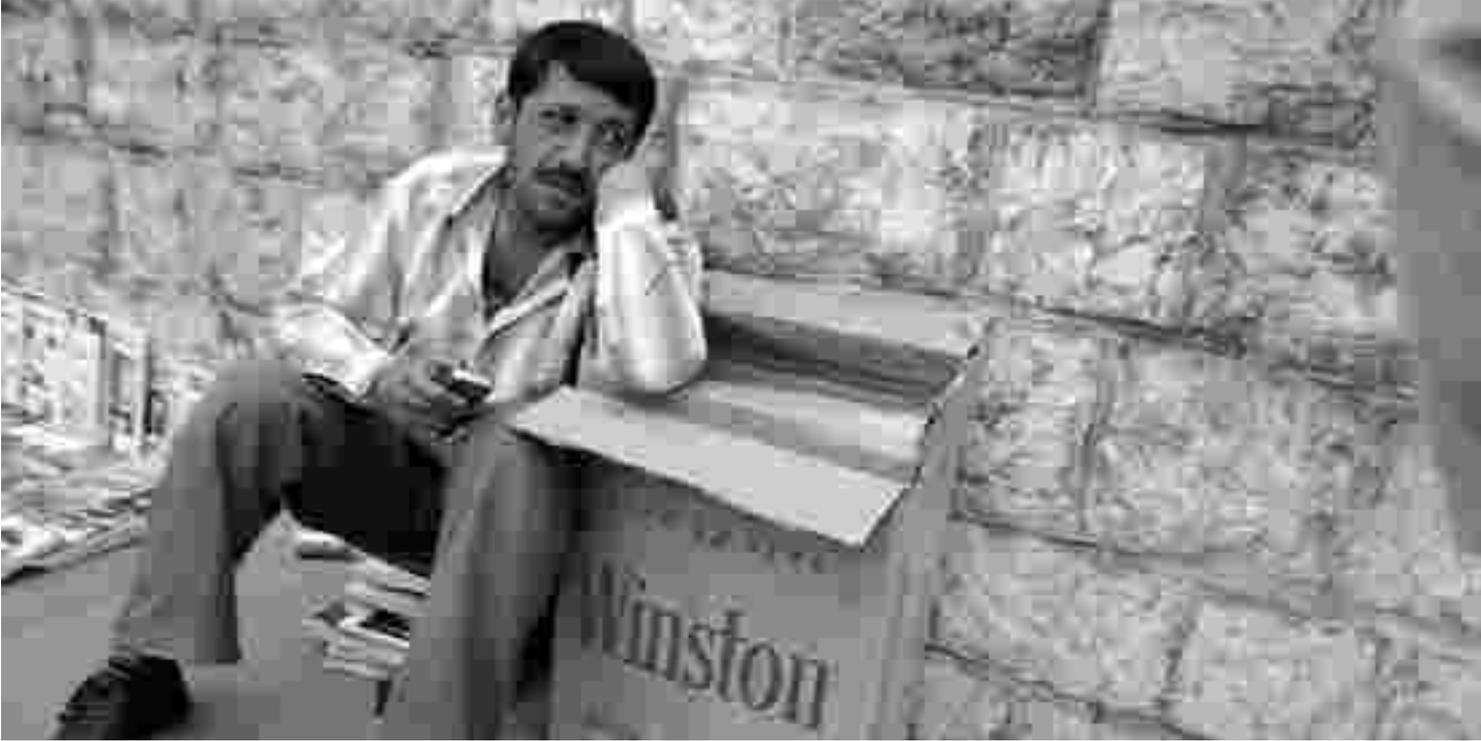
وهو ما قد يشكل ظرفاً خارجياً إضافياً يزيد من الصعوبات التي تحيط بالأمن الغذائي في سورية، فالمؤشرات التي تقول بأن عام ٢٠١٢ شهد تراجعاً في الإنتاج الزراعي مؤشرات عديدة وتطال السلع الاستراتيجية الأكثر أهمية. وهي على مستوى النشاط الزراعي ككل تؤخذ من تراجع المساحات المزروعة، صعوبة تأمين مدخلات الإنتاج الزراعي الضرورية، الكلف المرتفعة، خطط التنفيذ التي وضعت في مستويات أدنى من العام الماضي،ومع ذلك بقيت نسب التنفيذ أقل. الاعتماد على الاستيراد أصبح أكبر نتيجة تراجع الإنتاج المحلي، بالمقابل صعوبات الاستيراد لم تذلل حيث لا يزال أثر العقوبات يعيق عمليات تحويل الأموال، إلا أن الإعاقاة الأكبر تبقى في كلف الاستيراد العالية، وتحديداً مع انخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية بشكل كبير. ومع تراجع إيرادات الدولة بتراجع النشاط الاقتصادي يبدو أن المنفذ الوحيد المتبقي هو العلاقات الاستثنائية وسياسة التجارة في الأزمات التي يتيجها وجود دول صديقة تسير بخطوات جدية نحو تجاوز العقوبات ومساعدة الشعب السوري على تأمين احتياجاته الأساسية . وتتحول هذه التوجهات إلى ضرورة عظمى إذا ما اطلعنا على المؤشر الجديد وهو تراجع إنتاج الحبوب عالمياً بشكل كبير، والأرقام التي تضعها المنظمات الدولية لتوقعات ارتفاع الأسعار خلال العام القادم. وهذه الارتفاعات تحمل في طياتها تهديداً بصعوبة تأمين الحبوب والمواد الغذائية والأعلاف حتى من الدول الصديقة.

تراجع إنتاج الحبوب عالمياً

إنتاج الرز عالمياً: يتوقع أن يبلغ الإنتاج العالمي من الأرز في نهاية عام ٢٠١٢ :٤٨٣مليون طن، بزيادة مليون طن فقط عن عام ٢٠١١، بينما كانت الزيادة ما بين عامي ٢٠١٠-٢٠١١ : ١٤ مليون طن.

إنتاج القمح عالمياً: التوقعات بتراجع إنتاج عام ٢٠١٢ عن ٢٠١١ بمقدار ٣٦ مليون طن. بينما كانت الزيادة بين عامي ٢٠١٠-٢٠١١: ٤٤ مليون

التهرب الضريبي إثراء غير مشروع... يعرقل إعادة توزيع الثروة بين السوريين



◀ حسان منجه

يعتقد أغلب المتهربين ضريبياً، سواء كانوا من التجار، وهم أصحاب الإحصة الكبرى من كعكة التهرب تلك، أو من أصحاب المهن المختلفة أن تهربهم شطارة، أو أنهم «سارقون شرفاء» لكونهم احتالوا على «جيبية» الدولة، أو أن الضريبة التي يدفعونها ما هي إلا اقتطاع مالي ليس له من مقابل، ويسهل ضعف الكفاءة وغياب عنصر النزاهة تهرب هؤلاء ويشجعانه، إلا أن يتجاهلوا الحقيقة الوحيدة، وهي أن لتهربهم هذا أثراً سلبية على بنية الاقتصاد الوطني، ويؤدي طبقات وشرائح المجتمع الأخرى ويضر بهم، لأنه، وبالحصلة النهائية سيحدث اختلالاً في توزيع الثروة بين السوريين، حيث تصل حصة الأرباح إلى ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، بينما تفترض العدالة بالحد الأدنى، عدم تجاوز حصة الأرباح حدود الـ٥٠٪ لتحقيق عدالة الحد الأدنى في توزيع الناتج المحلي..

التهرب الضريبي إثراء غير مشروع

التهرب الضريبي جزء من مكونات الفساد، وهو صاحب حصة غير قليلة في الفاقد الاقتصادي الناتج عن فاتورة الفساد الإجمالية، فالضرائب هي الممول الرئيسي للخزينة العامة للدولة، لذلك، فإن التهرب الكبير الذي يزيد عن ٢٠٠ مليار ليرة حسب آخر التقديرات، سيقبل من الموارد المالية الضرورية لتمويل الموازنة العامة، وسيقلل من إمكانية تنفيذ الخطط التي يجري لحظها لغياب التمويل، أي أن هذا التهرب سيؤثر على مجمل العملية التنموية في البلاد، وعلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وسيترك أثراً اجتماعية واقتصادية سلبية كزيادة الفقر والبطالة، والأهم من كل هذا، هو انعكاس التهرب الضريبي على زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع السوري، وبما يساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية، لأن أغلب أصحاب المداخل المحدودة (نحو ٩٠٪ من السوريين من عاملين في الدولة أو في بعض المؤسسات الخاصة والمسجلين في التأمينات) لا يستطيعون التهرب من دفع مستحقاتهم الضريبية، التي تقتطع مباشرة من رواتبهم، إلا أن كبار ومتوسطي المكلفين هم الذين يقومون بعملية التهرب الضريبي، وهذا التهرب سينعكس بتكديس الثروات والأموال بين أيدي قلة من السوريين، لندخل بحلقة من الإثراء غير المشروع لهؤلاء المكلفين المتهربين، مما سيؤدي إلى زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع، خاصة وأن الضريبة تعتبر الأداة الأساسية في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، مما يفترض به

المساهمة في تقليص الهوة التي تفصل بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، وهذا يعني أن الاستمرار في التهرب الضريبي سيعيق عملية إعادة توزيع الثروة بين السوريين وسيعرقل تنظيم الاقتصاد الوطني..

أثرياء سورية يملكون ٢٣ مليار دولار

يدعم التقرير الصادر عن شركة ويلث إكس (Wealth-X) حديثًا عن التهرب الضريبي ودوره في تراكم الثروات، والذي يبين أن إجمالي صافي الثروة العالية جداً للأفراد (UHNWIs) التي يملكها أثرياء سورية تبلغ نحو ٢٣ مليار دولار، والتي تشكل ٢٨.٧٪ من الاقتصاد السوري قبل بداية الأزمة الحالية (الناتج المحلي بالأسعار الجارية يقدر بنحو ٦٠ مليار دولار في ٢٠١٠)، كما أن عدد الأثرياء ممن يملكون ٣٠ مليون دولار على الأقل (٢ مليار ليرة) يبلغ نحو ٢١٥ شخصاً، لتتربع سورية بموجب هذه الأرقام المرتبة السادسة على مستوى الشرق الأوسط بعدد أثريائها، وقد يتساءل البعض عن العلاقة بين هذا التقرير والتهرب الضريبي، إلا أن الجواب بسيط بطبيعة الحال، فجزء من هذه الثروات المتراكمة عبر عقود خلت، ما هو إلا نتاج تهرب متجدد

السكر يدخل دوامة الاختناقات..

تراجع في الإنتاج واعتماد على الاستيراد

ومتعدد الأجنه، أما درجة الحلاوة فيها فهي تختلف من صنف لآخر من كلا النوعين، ولا تقل عن ١٦٪.

وتحتل سورية المرتبة الثالثة عربياً في زراعة الشوندر، بعد المغرب ومصر، من حيث المساحة والإنتاجية، إلا أن محصول الشوندر هو المحصول الوحيد في سورية للحصول على السكر، لعدم زراعة قصب السكر، إضافة لكونه ثالث المحاصيل الإستراتيجية المهمة بعد القمح والقطن.

أرقام وإحصائيات..

ووصل إنتاج سورية من الشوندر السكري عام ٢٠١١ إلى ١٧٩١٥٦٦طناً، حيث توزعت زراعته على مساحة ٢٥٩٧٣ هكتاراً، وتعد منطقة الغاب الأولى في زراعته بمساحة ٧١٠٣ هكتارات، بينما كانت حلب المحافظة الأولى في إنتاجه بكمية ٢٨١٦٠٤ طناً، وبمردود بلغ ٨٠ طناً بالهكتار.
ووصل متوسط قيمة المستوردات السورية من مادة السكر خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٩ ٢٠٠١- إلى نحو ١٢٧ مليون دولار، ثم تضاعفت في العام ٢٠٠٧ لنحو ٢٢١ مليون دولار، وبعدها عادت عام ٢٠٠٨ لتبلغ نحو ١٤٠ مليون دولار.
وتقسم حاجة السوق المحلية من السكر إلى قسمين، الأول يتعلق باحتياجات القسائم التموينية وقدرت عام ٢٠١٠ بنحو ٢٤٠ ألف طن.

والقسم الثاني يتمثل في الاحتياجات التجارية المعتادة للسوق المحلية، وتؤمن هذه الاحتياجات من خلال ثلاث طرق هي إنتاج معامل السكر المحلية التابعة للمؤسسة العامة للسكر (بحدود ١١٠ آلاف طن سكر)، تأتي من تصنيع مادة الشوندر السكري، إضافة إلى تكرير السكر الخام المستورد إذا كان له جدوى اقتصادية لتغطية النقص المخصص للقسائم التموينية (١٣٠ ألف طن)، ومستوردات المؤسسة العامة للتجارة الخارجية لتلبية احتياجات المؤسسة العامة الاستهلاكية، فضلاً عما يقوم القطاع الخاص باستيراده لطرحة في الأسواق.
وبلغت قيمة إجمالي ما استوردته المؤسسة العامة للتجارة الخارجية حتى نهاية آب الماضي ١١ مليار و٩١١ مليون و٩٥٧ ألف ليرة سورية، موزعة حسب الكميات المستوردة من مواد، السكر الأبيض بمقدار ٢٠ ألف طن، بقيمة ٦٩٠ مليون ليرة سورية، كذلك ٨٧ألف و٩٢٢ طن من مادة الرز بقيمة ٤ مليارات و٢٥٠ مليون و٥٨١ ألف ليرة.
يذكر أن سورية تستهلك سنوياً نحو ٨٠٠ ألف طن من السكر، ويبلغ معدل استهلاك المواطن السوري من السكر ٤٠ كيلو سنوياً. ■■

من دفع الاستحقاقات الضريبية، مما ساهم في تكديس مثل تلك الثروات بين أيدي البعض، ولو كان هناك عدالة ضريبية لما كنا لنرى جزءاً غير قليل من تلك الثروات بين أيدي أصحابها اليوم..

تخفيض التكلفة الضريبي.. دون جدوى

بعد أن حققت وزارة المالية في السابق سقف طموحاتها، بتجهيز قسم خاص «للأكابر» من المتهربين، جاءت الوزارة الحالية لتتشئ قسماً متوسطي المكلفين، إلا أنني أجزم بأن تلك الأقسام جميعها لم تنجح في زيادة نسبة التحصيل الضريبي من الشرائح المتهربة ولو بنسب بسيطة، كذلك هو حال المطالبين بتخفيض التكلفة الضريبي، والذي يتخذونه ذريعة شكلية لتهربهم، وليس من الصعوبة تنفيذ مثل تلك الإدعاءات، لأن تراجع نسبة التكلفة الضريبي كانت عنوان المرحلة السابقة، إلا أنها لم تنجح في الحصول على تحسن فعلي في أرقام التحصيل الضريبي على دخل الأرباح الحقيقية للقطاع الخاص بشكل أساس، فالقانون ٢٠ لعام ١٩٩١ حدد معدلات ضريبة دخل تبدأ بالشريحة الأولى بنسبة ٤.١٣٪ وتتوقف عند معدل ٢,٦٪ للأرباح التي تزيد عن مليون

السكر يدخل دوامة الاختناقات..

مشاكل ومعوقات في مؤسسة السكر العامة

وفي دراسة أعدتها المؤسسة العامة للسكر، بينت أن أبرز المشاكل التي تعاني منها تتمثل بمحدودية عدد أيام العمل الفعلية في شركات تصنيع الشوندر، حيث بلغت في العام الماضي ٨٥ يوماً، فيما تقوم هذه الشركات بدفع كافة المصاريف الثابتة بما فيها رواتب وأجور عمال هذه الشركات لكل العام، بالإضافة إلى انخفاض درجة حلاوة الشوندر المستلم مقارنة بالنورم المتعارف عليه في الدول المجاورة والذي حده الأدنى ١٦٪، حيث بلغت درجة الحلاوة عام ٢٠١٠ حوالي ١٢.٠٩٪.

كلف مرتفعة ومردود منخفض

وأشارت المؤسسة إلى أن ارتفاع سعر مادة الشوندر السكري المستلم، وانخفاض المردود منه، يؤدي إلى ارتفاع كلفة إنتاج الطن من السكر الأبيض.

وبلغ سعر الشوندر السكري في مصر عام ٢٠٠٩ ما يعادل ١٨٠٠ ليرة لطن، وفي عام ٢٠١١ بلغ سعر الشوندر ما يعادل ٢٨٨٠ ليرة، وذلك عند درجة حلاوة ١٦ ٪.
في حين تم تحديد سعر طن الشوندر السكري المحلي بـ ٤٥٠٠ ل.س للطن، عند درجة حلاوة ١٦ ٪، ويخفف ١٠٠ ليرة لكل طن عند انخفاض درجة الحلاوة درجة واحدة.

ويعود سبب انخفاض المردود بشكل رئيسي وانخفاض درجة الحلاوة إلى تعقّن مادة الشوندر السكري، وتلف جزء كبير منها نتيجة الضغط على الشركات المصنعة، وعجزها عن استيعاب كامل كميات الشوندر، التي لا تتناسب مع طاقتها الإنتاجية اليومية، وارتفاع تكلفة نقل الشوندر لمحافظة دير الزور، حيث بلغت وسطيأ كلفة النقل ١,٥ ل.س للكغ، بما يعادل ٢٠٪ من كلفة الشوندر المستلم.

كما بينت المؤسسة أن تراجع الكميات الموردة من الشوندرالسكري ومن السكر الأحمر المستورد إلى المعامل، ومن المواد الأولية اللازمة لصناعة الخميرة وباقي المنتجات المصنعة في شركات المؤسسة، حال دون تنفيذ كامل الخطة الإنتاجية للمؤسسة.

وتبلغ كلف الإنتاج الوسيط للكيلو غرام الواحد من السكر الأبيض من تكرير السكر الخامي نحو ٢١.٨ ليرة سورية مع الأخذ بالحسبان دعم مادة الفيول.

وبيّنت مديرية الإنتاج النباتي فيوزارة الزراعة أن تصنيع الشوندر يسهم بتأمين من ١٦ إلى ٢٠٪ من الاحتياج الكلي للسكر، البالغ حوالي ٧٠٠ ألف طن، ويستخدم بذار الشوندر وحيد الجنين

«صح النوم»!

استفاقت هيبته المنافسة ومنع الاحتكار متأخرة على الأسعار والأسواق، فبعد مطالبة الخبراء الاقتصاديين بإلغاء النشرة التأشيرية لكونها لم تنجح في ضبط الأسواق، بل إن دورها كرس ارتفاع الأسعار التي طاللت أغلب السلع والمواد، وكان دورها ومهمتها تقتصر على مسابرة التجار، حيث لحقت أسعار النشرة التأشيرية بالأسعار الرانجة في الأسواق بدلاً من أن يحدث العكس، وفي ظل هذا الواقع، وبعد شهور من الضل الذريع والمعلن للنشرة التأشيرية، أتى مدير عام «هيئة المنافسة ومنع الاحتكار» أنور علي ليؤكد عدم التزام أصحاب المحال التجارية بالنشرة التأشيرية للأسعار، حيث أوضح علي أن الهيئة لغاية الربيع الثالث من العام الحالي قامت بإعداد مذكرة عن عدم التزام أصحاب المحال التجارية بالنشرة التأشيرية بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٣ ومذكرة عرض فيما يخص «جمعية حماية المستهلك» ما يخص القوائم السوداء والبيضاء وجولات الأسواق التي قامت بها المجموعات الرقابية التي شكلت في الهيئة ومقترحات لتطوير عمل الصناعة بناء على مقترحات مقدمة من «غرفة صناعة دمشق وريفها» والمشاركة في دراسة المواد التي يتم تمويلها بالعملة الأجنبية من «مصرف سورية المركزي».

تدمير دفاعات البلاد.. خيانة وطنية



في ملاحقة الطواقم الفنية لتلك المحطات، وتصفية كبار مهندسيها كالشهيد اللواء«نبيل زغيب»، المسؤول عن برنامج تطوير الصواريخ، على سبيل المثال لا الحصر..

ناهيك عن حوادث تدمير محطات توليد الكهرباء في حماه وحمص، واستهداف مصافي النفط ومحطات التكرير وأنابيب الغاز في دير الزور، إضافة إلى تخريب معامل السماد والأسمنت، وسرقة صوامع الحبوب، كما حدث مؤخراً في محافظة الحسكة..

لا يمكن أن تمثل كل تلك الجرائم تطلعات الشعب السوري ومطالبه العادلة، ولن يعيد مرتكبوها هؤلاء ما أُستلب من حقوق وحریات. بل هي ببساطة استبداد من نوع آخر، يشبه سابقه، قد يدفع بالبلاد إلى دوامة العنف المرير الذي لا بد أن يسقطه الشعب السوري وإن طال الزمن، ويفرض النموذج الحقيقي لعملية التغيير التي تعبر عن مصالحه هو لا مصالح قوى اقليمية ودولية.

القوة الاستراتيجية للجيش السوري، والتي لم تشارك أبداً في أي مواجهات عسكرية أو قمع للمتظاهرين، بل هي تختصّ فقط في الدفاع عن البلاد من أي عدوان خارجي عسكري، كبر أو صغر. فقد قامت بعض مجموعات المعارضة المسلّحة باستهداف محطات الدفاع الجوي في الأونة الأخيرة، وتعمدت تخريب الكباتن الالكترونية للمحطات لكي تصبح عديمة الفعاليّة، كما حدث قبل أيام عند استهداف محطة الاستطلاع الجوي في قاعدة «مرج السلطان» الجوية للحوامات في ريف دمشق الشرقي من قبل مئات المسلحين، من جميع الجهات، بمدافع الهاون وقذائف الأربى جي والرشاشات ، وتمكنوا من تدمير الرادارين الكبيرين اللذين يشكّلان المحطة لتصبح المنطقة الجنوبية كلها، من شمال دمشق وحتى الحدود الأردنية والجولان «عمياء» تماماً إزاء أي هدف إسرائيلي، أو غير إسرائيلي، يقترب من المنطقة. كما نشطت تلك المجموعات

يلزم لرفد سوق الموت هذا بما فيه من بضاعة.. ولم تعد المعركة معركة مطالب شعب، بل أمست تستهدف ضرب تركيبة بأكملها، تركيبة لا يمثل الشعب إلا واحداً من طرفيها«دولة- شعب». ومن ناحية أخرى، لن تكون هذه المعركة بالسهلة أبداً، حيث يواجه الجيش السوري عشرات الآلاف في حلب ودمشق وريفهما وبقية المدن السورية، قدرت بأكثر من ٧٠ ألف مقاتل، مدعومين بالأموال والدعم العسكري واللوجستي من الخارج، بهدف ضرب جهاز الدولة السورية، وتجريده من كل سبل المقاومة. ولكي يحصل ذلك لا بد من تفعيل الانقسام العمودي في البلاد، وإذكاء نيران الطائفية البغيضة، والعمل على استنزاف قدرة ودور الجيش السوري بمناوشات يومية و ضربات مدروسة، وإشعال المناطق الحدودية.

استهداف دفاعاتنا

وتنبغي الإشارة إلى الاستهداف الدائم لمراكز

◀ سмир حنّا

ضجيج الدماء يتعالى، ومستوى العنف بلغ حدّاً أقرب إلى الجنون، تفجيرات يومية، اعتداءات على البنى التحتية ولقمة العيش، قرى و أحياء أصبح وجودها على الخريطة السورية مهدداً. ورغم كل ذلك، لا يزال الحل السياسي الشامل يحافظ على خطواته المتناقلة التي تصطدم يومياً بعشرات الحوائط، ذلك أن مستوى العنف الحالي، غير المسبوق، يؤشر إلى استنفاده أية وسيلة للاستمرار.. وفي النهاية يصبح الحديث عن حل نهائي للأزمة السورية حديثاً واقعياً. ويصبح لزاماً على الجميع الكف عن طرح السؤال : «متى تنتهي؟؟» واستبداله بالسؤال : «كيف تنتهي؟»..

الفوضى الشاملة هي بيت القصيد في خطط الإدارات الأمريكية المتعاقبة، القديمة منها والجديدة، ومهما اختلفت التسميات يبقى الهدف ثابتاً في الحدث السوري: توظيف الدعم الخليجي-التركي كبديل عن التكلفة العالية للتدخل العسكري المباشر، الذي تعثر بسبب الموقف الروسي- الصيني. توظيفه باتجاه استدامة العنف والفوضى في سورية، وليس باتجاه انتصار أحد الطرفين على الآخر، فالمقصود إضعاف دور سورية الاقليمي في الصراع بين الشعوب العربية والمشارع الغربية والعدوالصهيوني.

سوق للموت

إذا ما سنراه هو قتل وتخريب وفوضى وتعطش متزايد للدماء.. فقد أصبحت البلاد سوقاً للموت، وحلّت قيم الثأر المقيتة بدلاً عن قيم الحرية والديمقراطية المنشودة، ودفعت الأموال وجندت أجهزة المخابرات الغربية والخليجية بمن

◀ أمين عليا

هو المشهد ذاته يتكرر كل يوم. دخان يتصاعد من المناطق المختلفة، دوي القذائف والمدافع يعلو، حواجز كثيرة، نشرة الأخبار لم تزل بمفردياتها المعتادة من ذبح وقتل و«حسم وتطهير» .. البلاد تننّ تحت وطأة المعارك والاشتباكات، مدن وأحياء دُمِرت، بيوت خلت من ساكنيها. ما يحدث ليس بغيمة صيف، بل هو أزمة شاملة واسعة، السائد فيها اليوم هو «العنف» بكل تلاوينه وأنواعه..

لعل هذه المرحلة التي تمر بها سورية من أكثر المراحل حساسية وخطورة وتعقيداً. فدوامة العنف والعنف المضاد التي قادنا إليها متشدو المعارضة والنظام سترخي بظلالها لسنوات كثيرة قادمة..

بالعودة قليلاً إلى بداية الحراك الشعبي السلمي في سورية، نجد أن محاولات إجهاضه لم تتوقف للحظة واحدة، فقوى الفساد داخل النظام سعت لقمعه بكل الوسائل، وشركاؤهم في المعارضة اللاوطنية سعوا لحرف الحراك الشعبي عن مساره وأهدافه التي ما كانت تدعو سوى للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. فقد جرى توريد السلاح من كل حذب وصوب إلى مقاتلي تلك المعارضة، بالإضافة الى السعي الحثيث لإشعال فتيل النزاعات الطائفية والمشارئية، والعمل على إغلاق الأبواب أمام الحوار والحل السياسي الذي كان وما زال هو المخرج الوحيد الموضوعي والأمن من الأزمة.. إلا أنه كلما زاد منسوب العنف والقتال، زادت التكلفة التي يدفعها الشعب السوري دماً ومالاً وحاضراً ومستقبلاً للوصول إلى المخرج الأمن. بما يخدم مصالح وأجندات خارجية ودخلية هدفها تفتيت كيان المنطقة وسلب مقدراتها ..

مهمة العنف

إن للعنف الحاصل في سورية نتائج كارثية على كل الصعد، ستستمر إلى ما بعد الخروج من الأزمة، فكما يقال من السهل البدء بالحرب، ولكن من الصعب إنهاؤها ومحو آثارها. سياسياً، كانت مهمة العنف الأولى هي القضاء على

العنف إذ يغيّر وجه البلاد..



وانشغال الأجهزة الجنائية بالصراع الجاري، لتقوم بأعمال السرقة والسطو والتهرّب والقتل والخطف لمأرب مادية بحته أو ثارات شخصية. كما يتطور دور العنف لما هو أخطر، وهو النيل من مفهوم المواطنة، ليصبح الولاء للهوية الطائفية أو المناطقية سائداً، على حساب الهوية السورية، مما يشكل تهديداً حقيقياً على الوحدة الوطنية للبلاد التي تتآكل يوماً بعد يوم مع استمرار الأزمة.

إن فشل التدخل الخارجي العسكري المباشر، بفعل التوازن الدولي الجديد فرض على القوى الخارجية، مع أعاونها في الداخل، تغيير الخطة القديمة والاستعاضة عنها بخلق حالة من العنف والفوضى المستدامة، التي من شأنها رسم خريطة المنطقة من جديد لما يناسب أهواء الطامعين ومصالحهم. لكن مع وصول العنف الى سقفه الأقصى دون أن يحقق أحد أطراف الصراع مبتغاه وأهدافه من اسقاط النظام» أو«الحسم العسكري» يصبح لزاماً على السوريين الوطنيين أيأ كان موقعهم، اتخاذ موقف عملي ضد العنف، وحث الخطى للبدء بالعملية السياسية لتخفيض الثمن على البلاد والعباد ..

العنف إذ يغيّر وجه البلاد..



هوية المناطق السورية

ومع استمرار الانجرار نحو المزيد من العنف، تغيرت الملامح الجغرافية والاجتماعية للمناطق السورية المختلفة. مدن كثيرة فقدت هويتها المتعارف عليها، كمدينة حمص مثلاً، التي كانت خاصرة البلاد واستراحة مسافريها، أمسى طابعها غائباً عنأ، الطابع الذي لا يخلو من مسحة البساطة والمرح، بعدما انشغل أهلها بمعاناتهم وتبعات الأزمة عليهم. ومدينة حلب «الشهباء»، طريق الحرير ومقصد التجار منذ الأزل، ومبتغى الفقراء لرخص أسعار بضائتها، العاصمة الاقتصادية لسورية. أحوالها عنف المتصارعين إلى مدينة مهشمة المعالم في معظمها، خالية من مصانعها التي نُهبِت على أكمل وجه، مقبلة على حقبة مختلفة عما عهدناه، لا يعلو فيها سوى صوت الرصاص والسلاح..

الفوضى والإجرام

وللعنف أيضاً تبعاته الخطيرة، التي تتجلى في انتشار الفوضى والغوغاء.. فكان ملحوظاً أنتشار العصابات الإجرامية، مستغلة غياب القانون

عندما يعجزون.. نقلع شوكننا بأيدينا!

يسار يمين..

◀ مهند دليقان

«يجب الذهاب إلى اليسار،
يجب التوغل في اليمين،
يجب التمرس في الوسط..
يجب الذي يجب»
● محمود درويش

ما يجري الآن هو تجاوز المصادفة التاريخية التي جعلت من يسار ويمين لويس السادس عشر عام ١٧٨٩، إبان الثورة الفرنسية، اليسار السياسي واليمين السياسي. وما يجري الآن هو تشييع فضاء سياسي عالمي قديم لما يدفن بعد، وهو مخاض العالم الجديد ومخاض فضائه السياسي الجديد..

بدأ «اليسار» كمصطلح. وربما لم يتحول يوماً إلى مفهوم، فالتحول نحو المفهوم يحتاج إلى حد أدنى من السمات المشتركة يؤمن تمايزاً نوعياً عما سواه من المفاهيم، وإن كان المعنى المبسط المتداول لليسار هو اعتباره إطاراً سياسياً ومجتمعياً واسعاً للمناضلين من أجل الحرية والعدالة والمساواة والإخاء وحقوق الإنسان وما إلى هنالك، فإن هذا الكلام لا ينفع إلا باعتباره تعريفاً ترويجياً تقدمه قوى سياسية شتى لا يجمع بينها في الممارسة جامع، لا بل تتناقض ويعادي بعضها بعضاً في كثير من الحالات..

لعل الضرورة التي تتضج باتجاه تدقيق مصطلحي اليسار واليمين، تكمن في التشوهات الكبرى التي حملها كل من المصطلحين عبر أكثر من مائتي عام، التشوهات التي جعلت التمايز بين اليسار واليمين في مكان آخر تماماً غير ذلك الذي بدأ منه.. فعلى المستوى الفكري، يظهر اليسار، أو يتم تظهيره، بصورة العلماني، في مواجهة اليمين المتدين، وعلى المستوى الاقتصادي يظهر اليسار اشتراكياً أو شيوعياً ويظهر ليبرالياً، وعلى المستوى الوطني يظهر معادياً للاحتلال والقوى الامبراطورية العالمية، كما يظهر عميلاً لها وداعياً لها باسم حقوق الانسان والديمقراطية.. وباختصار فإن اليسار الذي بدأ واضحاً بات، اليوم يضم داخله الاتجاهات كلها، والآراء المتناقضة كلها، وكذلك هو أمر اليمين، ولهذا السبب بالذات أصبح انحياز الشعوب لمصالحها يحتاج لتعبير جديد ولاسم جديد فالشعوب كما قال درويش «من اليسار إلى اليمين، ومن اليمين إلى الوسط، شاهدت مشنقة.. فقط»

«يجب الخروج من اليقين»، فكيف تلعب بعض القوى الاسلامية «اليمينية» دوراً مقاوماً لمركز الرجعية واليمينية العالمية؟ وكيف تلعب، بالمقابل، بعض القوى والشخصيات «اليسارية» دور الزينة لمشاريع الاستعمار الجديد كما هي حالة جورج صبرا وبرهان غليون وغيرهم..

كيف يكون شافيز ودا سيلفا وكاسترو.. وأولاند في جهة واحدة؟، ربما لم يعد كافياً أن نوصف الأمور بالقول يسار حقيقي ويسار اسمي ويمين حقيقي ويمين اسمي، وهذا لا يعني أن مضمون هذا التصنيف سينتفي، أي العداة والاستقطاب بين الشعوب وبين ناهبيها، ولكن (يسار- يمين) فقط لم تعد بالتأكيد أداة كافية للصراع من أجل الحقوق، ولا بد أن تستقر يوماً ما في مكانها المخصص في متحف التاريخ لأن تسميات أخرى وتصنيفات أخرى ستدخل الميدان، وهي إن لم تدخل حتى الآن، فلأن المعنيين بصياغتها منشفلون اليوم بتحقيقها على الأرض..



جديداً إلى الصراع الدائر في البلاد، لكن من يا ترى أفضل وأصدق وأكثر التزاماً وحرصاً على مصلحة الكادحين وأرواحهم وأمنهم من الكادحين أنفسهم؟!

ماذا عن البرجوازية؟

حتى الشرائح «المسالمة» من البرجوازية الكبرى، التي لم تتورط في التسليح وتسعير الاقتتال، لا يمكن التوغل عليها، ولنا في هروب كثير من أصحاب المصانع من حلب إلى مصر وغيرها، مثال على ذلك، الأمر الذي يقدم برهاناً واقعياً جديداً يحسم النقاش حول ما كان يسمى «برجوازية وطنية» أو على «الدور الوطني للبرجوازية» في عصر الإمبريالية وأزمته، إذ قامت الأزمة بكشف الخطأ المدمر في الاعتماد وحيد الجانب على القطاعات الربعية غير الإنتاجية، وحملة مشروعها من البرجوازية المحدثّة والطفيلية، العاجزة ليس عن تحقيق أية تنمية أو تحديث أو تطوير، أوعدالة اجتماعية فحسب، بل وحتى عن نيل علامة الصفر بالإبقاء على حد أدنى من مستوى المعيشة والحالة الأمنية على حالها. فالיום أكثر من أي وقت مضى يثبت إدانة أولئك الفاسدين بجرم أن «أوطانهم في جيوبهم»، كما ويؤكد على صحة مقولة «دع الفقراء يعيشوا بكرامة»، فهم قاطرة النمو»، وليس هذا فحسب، بل أكثر من ذلك إذ أنّ هذا يجعل التساؤل مشروعاً فيما إذا كان ممكناً الخروج من الأزمة دون الاعتماد الأساسي على الطبقات الكادحة ومبادراتها في تشكيل هذا النوع من لجان التسيير الذاتي، وقد يعترض البعض على الفكرة، بحجة أنها ستضيف طرفاً مسلحاً

وسيرّو خطوط الإنتاج، ضارين بذلك مثلاً يحتذى في الوطنية والصمود، رغم تعرض هذه الشركة، التي تنتج نحو ٦٠٪ من حاجة سورية الدوائية، إلى عدة هجمات مسلحة وتخريب وسرقة كثير من ممتلكاتها وترهيب عمالها وتهديدهم بالقتل.

يفتح لنا هذا المثال باباً للأمل وواحداً من الحلول الإبداعية التي يمكن تطبيقها، علما تساهم في التخفيف من أعباء الأزمة، عبر اعتماد الأشكال المناسبة للتسيير الذاتي الشعبي، وقد سبق وأن رأينا في الواقع بعض النماذج الناجحة الأهالي لمراقبة المحروقات، التي شكلها الأهالي لمراقبة توزيع المحروقات، ومكافحة فساد تجار الأزمات، ولعل سر نجاحها يكمن في الحامل الطبقي لها، إذ نجحت عموماً عندما تعهدتها الطبقة العاملة، بالمقارنة مع تلك التجارب التي لم تجلب سوى الفشل في تحقيق الأمن الحياتي والاقتصادي، بل زادت الطين بلة وعقدت الأزمة، وأقصد تجارب الميليشيات المسلحة، سواء من اللجان الشعبية، المشكلة من مهمشين وعاطلين عن العمل تمّ توظيف بعضهم كمرتزقة عند قوى الفساد داخل النظام، وكذلك الجزء من «مسلحي الثورة» المهمشين والعاطلين عن العمل أيضاً الذين تمّ توظيف بعضهم كمرتزقة عند قوى الفساد خارج النظام.

خلف هذين النوعين المختلفين ظاهرياً من الميليشيات المسلحة، وخلف هذا الستار الذي يتخذ أشكال صراع طائفي ومناطقى وقومي، تقف الشرائح الأكثر فساداً، والمتنافسة فيما بينها من الطبقة البرجوازية الكبيرة الواحدة

◀ أسامة دليقان

تقترب الأزمة من سنتها الثانية، ويصل السوريون إلى حالة معيشية وأمنية خطيرة، تهدد في حال استمرارها بالانهيار الشامل للاقتصاد السوري، وتندّر بخاطر تفكك وحدة كيان الدولة والمجتمع. لكن رغم سوداوية المشهد وكارثيته، يبقى السوريون «محكومين بالأمل»، وحتى يتحول هذا الأمل من إمكانية إلى واقع أفضل، لا بد لنا أن نعرف على من نعول لانتقاذنا، بعد وصول جهاز الدولة إلى حالة العجز عن تأدية وظيفته في حماية حياة المواطنين وأرزاقهم وتسيير أعمالهم، لأسباب باتت معروفة، من فساد وتخريب ممنهج بدأ منذ سنوات قبل اندلاع الأزمة، ولاسيما منذ إدخال «حصان طروادة» النيوليبرالي إلى أرضنا، وتفاقم بانخراط جزء من النظام وجزء من المعارضة في تعطيل وتدمير مؤسسات الدولة، سواء عن قصد وتأمّر لتحقيق مكاسب أنانية ضيقة ومرتبطة بالعمالة لمشروع الفوضى الأخلاقية الأمريكي-الصهيوني، أو بغير قصد بسبب نظرات قاصرة أو رهانات سياسية انتهازية.

دور الطبقة العاملة

لا نسعى هنا إلى إعطاء أي تبرة أو تبرير لتقصير وغياب جهاز الدولة عن تحمل مسؤولياته، بقدر ما نحاول توصيف واقعه الموضوعي السببي، الذي يبرز يوماً إثر آخر حاجة موضوعية ملحة لدى أبناء الشعب السوري للبحث عن بدائل من أجل ملء الفراغ الناشئ، لحماية موارد رزقهم وحياتهم، على عدة مستويات من الخدمات البسيطة والإنتاج الصغير وصولاً إلى الإنتاج الكبير. ولعل أهم ما يسترعي الاهتمام هو مؤسسات الإنتاج الواسع والكبير، وذلك لأنها تشغل عدداً كبيراً من الطبقة العاملة السورية بين قطاع عام وخاص، تلك الطبقة التي لا تملك سوى قوة عملها - رأسمالها الحي، ولا تستطيع أن تستفيد منه إلا إذا بذلت في تشغيل رأس المال الجامد - وسائل الإنتاج ومؤسساته، تبدأ اليوم، وبشكل عفوي على ما يبدو، وتحت الضغط الموضوعي لحاجتها، بأخذ مؤسساتها في أيديها، والدفاع عنها، وإعادة تشغيلها، ولنا في المآثرة التي اجترحتها عمال شركة «تاميكو» فدوة حسنة، ونموذج عميق الدلالات، إذ أصرّ العمال على الاستمرار بالقدوم إلى عملهم، وأعادوا إحياء الآلات،

جريمة تجريب المجرب..

«الجزئية» في هذه المنطقة أو تلك مكانه،.. وبذلت وعود «التحرير» بوعود أخرى ك «التصعيد العسكري».. إن كل هذه الأخطاء التي لازمت منهج الطرفين خلال الأزمة، تعكس، في أحد جوانبها، المشكلة المتجسدة في فقدان هذه القوى لبوصلة صحيحة تشير نحو حل شامل للأزمة في ظل الظروف الموضوعية القائمة والناشئة، ولجوءها إلى منطق صياغة برنامج عملها انطلاقاً من الزاوية الضيقة لقطبي الثنائية الوهمية «موال- معارض».. وهذا الخلل بدوره يعود إلى المصالح الطبقيّة لقوى الفساد الكبير، في الطرفين، التي ما انفكت تضلل جمهوري الموالات والمعارضة خلف شعاراتها التي لا تعكس حقيقة الصراع. من هنا فقد أثبتت سنتان من عمر الأزمة السورية أن طرفي الصراع في سورية يعتمدان مبدأ التجريب في سلوكهم السياسي، المبدأ الذي تتفاقم نتائجه الكارثية حين يتم اعتماده تفادياً لمبدأ آخر يثبت صوابيته موضوعياً، ألا وهو مبدأ الحوار والحل السياسي..

التجريب والحل السياسي:

أعتمد مبدأ التجريب طوال أمد الأزمة السورية لعله يحقق انتصار لأحد الطرفين على الآخر، ويحاول تجديد نفسه كلما اصطدم بالواقع

وظليفته المطلوبة، بل ساهم في خلق ردة فعل عكسيّة تسجّدت في الانتقال إلى طور أكثر تعقيداً في الأزمة السورية، يتمثل بإشتعال معارك عسكرية على معظم بقاع البلاد، مقدمةً بذلك خدمة لقوى الفساد في المعارضة، التي أرادت استثمار الحراك الشعبي وتحويله إلى جيش مسلح في خدمة غاياتها. مما زاد الوضع سوءاً، وفتح الباب أمام معركة عسكريّة لم تزل تُهدد أدنى مقومات الحياة في سورية.

من جهة أخرى تلقّف متشدّدو المعارضة اللاوطنية الأخطاء القاتلة في صفوف الحراك الشعبي، التي ساعدت بدورها في الوقوع في مطب الحرب، فنادوا بالتدخل العسكري الخارجي معتمدين في ذلك على وعود مختلفة، ما لبثت أن ظهر بطلانها بعد الموقف الروسي- الصيني، المتجسد بالفيتو المزدوج لثلاث مرات متتالية. ما أجبر قوى التشدّد هذه إلى اللجوء إلى التدخل العسكري غير المباشر، المتمثل بالدعم بالسلاح والمال اللازم لخوض المواجهات العسكرية. دخل الطرفان هذه المعركة يحدوهم الوهم ب «الحسم العسكري»، ورفض الطرفان إعادة النظر بأوهامهم هذه إلى أن أثبتت التجربة على أرض الواقع لهم ذلك. فغابت مقولات الحسم الشامل في شعارات دعاة التطرف في الطرفين، وحلّت شعارات الحسم

◀ أحمد حسن الرز

إن المسؤولية الوطنية والأخلاقية تفرض على القوى السياسية الوطنية أن تبحث بموضوعية عن عناصر حل حقيقية للأزمة الحالية التي تعصف بالبلاد، حتى لو ساقها هذا الجدل إلى التنازل عن بعض المواقع والسجلات، فلا شك أن الوصول إلى حل الأزمة يتطلب التعالي على الجراح. أما الاستمرار بالحلّول المجرية التي لم تثبت عدم جدواها فحسب، بل زادت من العبء والتضحيات على الدولة والشعب فهي اليوم بمثابة إلفين يدق في نعش مستقبل من يلجأ إليها..

الثنائيات الوهمية أساس التجريب:

حاول متشدّدو النظام السوري التعامل مع الحراك الشعبي السلمي في أشهره الأولى من خلال إعادة تجريب القمع الذي أثبت، حسب اعتقادهم، فعاليته خلال العقود السابقة للأزمة في لجم العمل السياسي، وطمس مطالب الجماهير المحمّة. ولكن سرعان ما اصطدم أصحاب هذا الخيار بعكس ما كانوا يتشددون، فلم يؤدّ القمع

قبضة الفاشية في إعلان دستوري بمصر

◀ **د. أحمد الخميسي - كاتب مصري**

في ٢٧ نوفمبر لم تكن ثمة روح حية واحدة في مصر إلا انتفضت في مواجهة الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي، وارتفع سقف المطلب الشعبي من إسقاط الإعلان إلى إسقاط الحكم الذي فشل على مدى نصف العام ليس فقط في حل أية مشكلة، بل وفي طرح أي تصور سياسي أو اقتصادي. لكن ما يشغلني هنا ليس الإعلان الدستوري الذي استنفر الجميع للتصدي له، يشغلني السؤال القديم، ما العمل؟ في لحظة تلوح فيها كل احتمالات اندلاع المواجهات السلمية والعنيفة ثم وهو الأخطر احتمال لجوء الحكم إلى القمع الدموي لإخماد الثورة؟ لا أبحث عن ادانة الإعلان الدستوري الذي أعلنه محمد مرسي، لأن الإدانة ظاهرة ومتفجرة وسارية بشتى ألوان الغضب والمرارة. تشغلني تلك القبضة الفاشية التي تتوعدنا بتحطيم وجوهنا، وأحلامنا، وقصائدنا، وضحكائنا. يهمني – كيف نواجه مايجري؟ ما هو الرد الصحيح المؤثر الكفيل بتعديل موازين القوى لمصلحة الثورة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية؟

للبداية فقط، أذكر بأنه سبق لي أن نشرت في ١٦ نوفمبر الحالي مقالا بعنوان «الفاشية في مصر تدق الكعب» !حذرت فيه من تهيةّ المناخ العام لحكم فاشي مستبد، ولم تنقض ستة أيام حتى خرج علينا الرئيس مرسي بإعلانه الدستوري الذي أطاح باستقلال القضاء عندما عزل النائب العام وعين نائبا جديدا، ثم حصن الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى(بالتكوين الإخواني الغالب عليهما) من الحل أو الطعون القضائية، وأخيرا زاد الطين بلة بالمادة الثانية من الإعلان التي جاء فيها أن « الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة نهائية ونافاذة بذاتها وغير قابلة للطعن عليها بأي طريق ولا يجوز التعرض لقرارات الرئيس بوقف التنفيذ أو الإلغاء من قبل أي جهة قضائية». وهكذا عدنا إلى العصر الذي أعلن فيه لويس السادس عشر « أنا الدولة، والدولة أنا» إذ أصبح مرسي في غمضة عين هو– الرئيس والجمعية التأسيسية ومجلس الشورى والقضاء معا . بذلك الإعلان أصبح – ما كان مجرد مناخ عام مبعأ بالنزعة الفاشية

مصر...

إلى «ميدان التحرير» دُر

◀ **مراد جاد الله**

« الشعب أمامه خياران إما أن يوافق على الدستور ويلغى الإعلان الدستوري.. وإما أن يرفض الدستور ويستمر الإعلان الدستوري» عصام العريان رئيس حزب الحرية والعدالة وأحد زعماء الإخوان المسلمين.

يغيب عن هذا القيادي البارز في الجماعة الحاكمة أن الشعب المصري «كافر» باللاتين معا، الإعلان الدستوري والدستور الذي سينبثق عن الجمعية التأسيسية في شباط فبراير المقبل.

يعي العريان مايقوله جيدا فعلى ما يبدو أن إخوان مصر لايملكون لحكمها إلا أكثر الآليات «اللاديمقراطية» فإجاجة، فهو كما غالبية الشعب المصري يدري أن اللجنة التأسيسية شكلت بناء على مجلسي الشعب والشورى اللذين انتخبا في وقت سابق وكانت أغلبية كلا المجلسين من نصيب الإخوان وحلفائهم.

لقد كانت اللجنة التأسيسية طوال الوقت الماضي متاراً للجدل وهو ما دفع بالعديد من القوى لاعتبارها لجنة حزبية وليست لجنة معدة لإنجاز دستور وطني، فالدستور هو توافق بين كل أطيايف ومكونات المجتمع المصري بغض النظر عن كمية وجودها في المجتمع. إلا أن اللجنة المنبثقة عن البرلمان – والذي تم انتخابه في ظروف أقل مايمكن وصفها بأنها ظروف مرحلة انتقالية– كانت لجنة مبنية على أساس أكثرية الإخوان المباغثة للمصريين في لحظة وصفها حسنين هيكل بالانتقالية، وطالب هيكل حينها بعدم الاستعجال بأي استحقاق إنتخابي وإعطاء الشعب المصري وقتا لكي يتعرف على القوى السياسية ويرامجها بشكل جدي.

جاء الإعلان الدستوري بمثابة الصفعة الموازية لصفعة اللجنة التأسيسية، فما إن استقر مزاج أطيايف كبرى من الشارع المصري حول ضرورة إعادة النظر باللجنة التأسيسية، حيث شهدت هذه اللجنة جملة من الانسحابات والانتقادات، حتى جاء هذا الإعلان ليطلق يد الرئيس في جسم السلطة القضائية فيسمح لنفسه بتعيين النائب العام الذي يتبع لجسم القضاء وليحصن لجنته التأسيسية بمنع القضاء من حلها بعد أن استشعر الخطر الداهم عليها، ويتيح لنفسه اتخاذ القرارات التي تحمي الثورة فيما لو تم تهديد الأمن القومي، العبارة التي تشبه روح ستينيات القرن الماضي التي ماقتئ الإخوان يلعنون ظلمها، وبذلك أعلن الرئيس أنه الحامي الإلهي للثورة .

تتضح الآن محاولة الإخوان الهروب إلى الأمام من خلال خلق إشكالية على الإعلان الدستوري ليصار إلى مساومتها بشكل فاضح مع دستور حزبي إخواني، لا يقابله سوء إلا فكرة تجميع القوى المتنازعة مع الإخوان في ميدان التحرير على أساس ديمقراطي دون عملية فرز لهذه القوى وينفس الزخم على أساس قضايا المصريين الوطنية والاقتصادية .

قانوناً رسمياً معتمداً لنظام الحكم . ولعل القارئ قد أحاط بمواقف وردود أفعال معظم القوى السياسية المصرية التي تقف خارج خندق الإخوان الذين يوظفون الدين في العملية السياسية لإضفاء الطابع الإلهي على برنامجهم السياسي بحيث تصبح أية معارضة لبرنامجهم اعتراضا على المقدسات. للتذكرة أقول إن معظم القوى السياسية اعترضت على الإعلان الدستوري جملة وتفصيلاً، ومنها– « التيار الشعبي»، والجهة الديمقراطية» و« مصر الحرية » و« الاشتراكيون الثوريون» و« المصريين الأحرار» ، و« التحالف الشعبي الاشتراكي» و« الديمقراطية الاجتماعي» و« الجمعية الوطنية للتغيير» و«الحزب الاشتراكي المصري»، و« حزب الوفد » ، و« الجبهة الديمقراطية» و« التجمع»، و« حزب الغد » ، و« نادي القضاة»، وبقايا حركة « كفاية » ، واتحاد كتاب مصر، ونقابات الفنانين والصحفيين وغيرها ، بل وحتى البعض ممن يحسبون على المتقنعين بالدين مثل عبد المنعم أبو الفتوح! عدا شخصيات عامة وقوى أخرى أدركت على الفور أن الإعلان يدس الفاشية في رغيف إعادة محاكمة قتلة الثوار .

جاء مدى نصف عام من وصولهم للحكم كشخ الإخوان عن جوهر برنامجهم الاقتصادي والسياسي –العجز عن التنمية واستنهاض الصناعة والزراعة والتوزيع العادل للدخل القومي،



والانصياع للتبعية الاقتصادية للغرب وقروضه وشروطه، والخضوع لمصالح السياسة الأمريكية–«الإسرائيلية» بتقديم الضمانات اللازمة لأمّن«إسرائيل»، وتكريس الفشل القديم في معالجة أصغر المشكلات كأزمة المرور وحوادث القطارات، مع اللجوء للتصفية الأمنية لكل حركة احتجاج جماهيري، ومصادرة الحريات العامة بإغلاق القنوات التلفزيونية والصحف وإرهاب المعارضة وصولاً إلى إطلاق الرصاص على جابر صلاح ليصبح شهيد أول رئيس مدني منتخب.

و لمواجهة الإعلان دستوريا عن حكم الفاشية تراوحت مواقف القوى السياسية المعارضة ما بين الدعوة إلى إسقاط ذلك الإعلان وحل الجمعية التأسيسية وإعادة تشكيلها بتمثيل لكل التيارات وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، والمناداة بمظاهرات حاشدة، والسعي لتشكيل إدارة موحدة تجمع القوى الوطنية وصولاً إلى الدعوة لإسقاط حكم المرشد وإسقاط النظام وإرغام رئيسه على الرحيل. وبذلك تدور طرق المواجهة التي تعتمدھا المعارضة في نفس الإطار الذي يتحرك فيه الرئيس مرسي! فالمعارضة تبحث عن حل الجمعية التأسيسية ومرسي يبحث عن استبقائها، والمعارضة تبحث عن دستور ديمقراطي ومرسي يبحث عن دستور فاشي، والمعارضة تريد حكومة

بلاد الرافدين بين حاكمين



إشراف الحكومة الاتحادية (بعد أن كان بإشراف قوات الاحتلال) رغم أن التحالف الكردستاني قد سارع إلى نفي التوصل إلى اتفاق نهائي وأعلن:« أكدت حكومة إقليم كردستان العراق أن الاجتماع الذي عقده الوفد الكردي في بغداد، اليوم الاثنين، لم يتوصل إلى اتفاق لسحب قوات البيشمركة من المناطق المتنازع عليها، مؤكدة أن الوفد يمثل لجنة «تقنية وفنية» لا تملك صلاحية اتخاذ القرارات». وهو تصريح ليبرر مطالبة البارزاني بإشراف قوات أمريكية على القوات المشتركة كما كان الحال قبل الانسحاب الأمريكي وهذا مايرفضه الشعب العراقي جملة وتفصيلاً.

إن تقافم أزمة الحكم التحاصصي الإثني الطائفي في العراق وتساعد الرفض الشعبي له على وقع فضائح الفساد المدوية وتبرؤ مرجعية النجف من التحالف الشيعي الطائفي، فضلاً عن انفضاح الخطاب قومجي المزيف للكتلة العراقية على وقع الأزمة السورية بانحيازها إلى جانب مشروع تقنيت سورية الإمبريالي الصهيوني الرجعي، وتصاعد الصراع داخل التحالف الكردستاني وخارجه في الإقليم على وقع رفض سلطة الدكتاتورية الإقطاعية. ساعدت هذه العوامل على تقدم الخيار الوطني العراقي وتبني قطاعات واسعة من الشعب العراقي له فقد تعمقت أزمة الطبقة السياسية الحاكمة الفاسدة على مستوى المركز والإقليم معا. الأزمة التي لا يمكن الخروج منها إلا بالإطاحة بنظام المحاصصة الطائفية الإثنية وتشكيل حكومة تكنوقراط تقوم بالعمل على إنجاز مهمتين وطنيتين الأولى إعادة بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للشعب والثانية إعداد مسودة دستور عراقي جديد والتحضير لانتخابات برلمان وطني جديد . حكومة إنقاذ وطني تحفظ للعراق حدوده وأمنه وللشعب العراقي حريته وكرامته.

● **مواقع عراقية-قاسيون**

أبو أحمد فؤاد لقاسيون؛

المهم أن نُدمي العدو

◀ حوار : معن خالد

التقت جريدة قاسيون بالرفيق أبو أحمد فؤاد عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأجرت معه حواراً مطولاً حول « العدوان على غزة وانعكاساته السياسية» وسيتم نشر هذا الجزء على صفحات قاسيون الورقية وبإمكانكم متابعة بقية الحوار على الموقع الإلكتروني.

● رفيق أبو أحمد، كيف تقيمون ما أنجز في غزة، فالوقائع العسكرية تشير إلى تقدم لافت ونوعي لقوى المقاومة، وبالوقت نفسه لايزال البعض يتحدث عن عبثية المقاومة؟ ما حدث في غزة يعتبر إنجازاً لقوى المقاومة وللشعب الفلسطيني بشكل عام، لأن الوضع فيها كان مهيباً لمواجهة أي اعتداء ممكن أن يقع، وذلك على ضوء كل المعطيات السابقة التي أشارت لاحتمالات بأن يقوم الصهيوني بالعدوان على غزة، وفي الوقت نفسه فإن فصائل المقاومة الفلسطينية كانت تستعد منذ فترة طويلة لتوفير متطلبات أية معركة مقبلة وخاصة بالاعتماد على الذات وعلى ما يمكن أن يتوفر من إمكانيات داخل القطاع بجهد من الكفاءات والإمكانيات العسكرية والفنية. وأيضاً مايمكن توفيره من خلال إدخاله سواء عن طريق سيناء أو عن طريق الأنفاق أو عن طرق مختلفة أخرى. الكل كان متسبهاً بأن العدوان لن يتوقف، وأن محاولات الاغتيالات والاحتلال لن تتوقف، لذلك عملت كافة الفصائل كل ترتيباتها حتى تواجه أي عدوان متوقع بغض النظر عن حجمه وشكله والطريقة التي ممكن أن يتم فيها .

لذلك ماتم إنجازه هو كبير ونوعي ، خاصة أن العدو بدأ يفكر بأن هنالك إمكانيات تطال المدن الرئيسية في فلسطين المحتلة عام ٤٨ وتفرض على هذا العدو نوعاً من توازن الرعب بالحدود التي نفهمها نحن، وليس بمعنى الدبابة مقابل الدبابة والطائرة مقابل الطائرة، ولذلك أنا اعتبر أن ما حصل إنجاز كبير يجب أن يبني عليه سياسياً، لأنه في كثير من الحالات تحقق المقاومة بعض الإنجازات على الأرض وعندما نصل للنتائج السياسية تجبر النتائج لمصلحة العدو الصهيوني ومن يدعمه وذلك بسبب الضغوط الخارجية وموقف الولايات المتحدة وغالبية الأنظمة العربية .

● **هل اتضح حتى الآن تفاصيل ومعالم وشروط التهدئة، وماهو موقفكم منها؟**

نحن في الجبهة الشعبية لا نوافق من حيث المبدأ على هدنة مع المحتل، فما دام الاحتلال جاثماً على أرض الوطن، فنحن لا يمكن أن نوافق على تهدئة أو هدنة، ولكن من الممكن أن نقبل وقف إطلاق نار لأن هذا لا يدخل في إطار مساومةٍ سياسية، أما التهدئة والهدنة فبرأينا يستفيد منها العدو. علماً بأن شعبنا ممكن أن يرتاح بسبب توقف العدوان ولكن هذا الارتياح جزئي ومؤقت، وهذا العدو ممكن أن يستغل هذه الفرصة ويستمر في عملياته الاجرامية ضد أبناء شعبنا وضد الفصائل الوطنية والقيادات السياسية، لذلك نحن عندما يناقش موضوع الهدنة وليس لأول مرة، كنا نقول هذا رأينا السياسي بها .

لكن إذا حصل نوع من الإجماع الفلسطيني نحن نهدى رأينا ونعارض، ولكننا لن نشكل مشكلة لمن وافقوا أو أن نخرق هذا الاتفاق في أي وقت وتحت أي سبب، نحن نرى أن الهدنة أخطر لأن العدو كان يطلب هدنة لعِشر سنوات أو ١٥ و٢٠ سنة على أساس بقاء الاحتلال قائماً كما هو، ونحن نعرف أن الهدنة

استطعنا أن نوفر عدداً كبيراً من الصواريخ قسم منها كنا نشتريه بشكل جاهز كصواريخ غراد والهاون وقسم آخر هو تصنيع محلي وقد حصلنا على هذه التقنية من أصدقائنا في حزب الله

التصنيف العام لدى الإسرائيليين هو أن الجبهة الشعبية ليس لها مرجعية عند الأنظمة العربية أو غيرها وأنها تفكر وتخطط وتتفد وفق ما تمليه عليها تقديراتها الداخلية وتقديراتها للموقف



ترسخ الاحتلال ليبقى مسيطراً على قطاع غزة والضفة. نحن ضد تقسيم الوطن إلى غزة و الضفة وحتى ٤٨ ، فهذا كله وطن بالنسبة لنا. لذلك أن يقال الآن إننا يمكن أن نوقف إطلاق النار في غزة ونعتدي على الضفة فهذا بالنسبة لنا غير مقبول ونرفضه لأن وطننا واحد، فكيف أقبل أنا بهدنة أو تهدئة في غزة والاعتقالات والقتل والسيطرة الاحتلالية على كل شبر من أرض الضفة مستمرة، كما أن السيطرة الاحتلالية قائمة في غزة بسمائها وبحرها وأجوائها وحدودها..

إذا لم يتحقق من خلال هذه التهدئة مكاسب سياسية ومكاسب على الأرض نكون قد خلطونا خطوة بالاتجاه غير الصحيح، ولذلك نحن نقول إن التهدئة أو الهدنة والتي وافق عليها غالبية فصائل المقاومة يجب أن ينظروا إلى نتائجها السياسية، فإذا كانت ستفضي إلى راحة العدو ومستوطناته ونحن نبقى في هذا الوضع الاقتصادي الصعب تحت الاحتلال والحصار.. الخ، سنكون قد خسرننا المعركة. إننا من هذه الزاوية نؤكد أن الجبهة حريصة على وحدة الصف و وحدة المقاومة لكننا في نفس الوقت سننصرف بما تمليه علينا التطورات والمزاج الشعبي وأيضاً بما يتحقق سياسياً. لذلك الشروط التي وضعت من جانب فصائل المقاومة التي فاوضت بموضوع الهدنة هي شروط نسبياً معقولة، ولكنها لا تتناسب مع مايطالب به الشعب ولا مع حقوقه وأيضاً بعض الشروط لن ينفذها العدو والمتعلقة بفتح المعابر وفك الحصار وهذا وحده غير كاف لأننا لانريد فقط ذلك، نريد أن تتحرر غزة وتربط موضوع غزة بالضفة. و أيضاً المياه الإقليمية هي مياه فلسطينية والأجواء يجب أن تكون أجواء فلسطينية والحدود يجب أن تكون فلسطينية. ينبغي إلغاء كل ماترتب على اتفاقيات أوسلو لأن الاقتصاد والكهرباء والغاز والمازوت . الخ مرتبطة بإسرائيل، فنحن ندفع ثمننا لهذا الاحتلال رغم أنه هو الذي يجب أن يدفع ثمن احتلاله.. لذلك المسألة الجوهرية لنتائج هذه المعركة بالمعنى السياسي يجب أن تكون مسألة كل الوطن الفلسطيني وليس مسألة غزة وحدها .

● **أنت شخصياً برتية لواء، كيف تقيمون أداءكم العسكري على الأرض، خاصة لكون كتائب أبو علي مصطفى كانت من أوائل من فجر هذه المعركة؟**

نحن في غزة والضفة لدينا إمكانات بشرية كبيرة لكن متطلبات المعركة العسكرية لم تتوفر كما توفرت لقوى أخرى ولأسباب عديدة ليست وليدة الفترة الأخيرة ، فنحن لايقدم لنا دعم من أي أحد ، فالأنظمة العربية دون استثناء لا تقدم لنا الدعم ويعتبروننا قوى معادية وامكاناتنا الذاتية توفر متطلبات معركة محدودة بمعنى الصدام المباشر مع العدو، كما فعلنا بالعملية التي قمنا بها بتوجيه صاروخ باتجاه آلية عسكرية للعدو والتي قتل فيها عدد من الجنود الإسرائيليين وكانت ضربة موفقة حيث استخدم سلاح جديد وبدقة متناهية وبعدها أطلق صاروخ على تجمع عسكري وأوقع ٢٥ إصابة ، وهنا صار العدو يحسب حساب أن الجبهة الشعبية استعادت إمكانياتها وقوتها فنحن عرفنا تقريبا بالعمليات النوعية أكثر من إطلاق الصواريخ فسابقا قمنا بضرب عدة أهداف في الضفة الغربية فاستهدفنا مسؤولين ووزراء وحافلات جنود وضباط كبار بالإضافة إلى نشاطنا السابق فيما يتعلق بالعمليات الخارجية والتي كانت نموذجاً معروفاً واتبع من قبل كثير من حركات التحرر، لذلك في غزة نحن نمتلك قدرة عسكرية جيدة نسبياً ولكن لا تتوفر لها كل الإمكانيات التسليحية فالإمكانات التسليحية في ظل الحصار تحتاج إلى تكاليف مالية كبيرة ليست متوفرة لدينا ولكنها متوفرة عند فصائل أخرى وهي تحتاج إلى دعم دائم ومستمر، رغم ذلك استطعنا أن نوفر عدداً كبيراً من الصواريخ قسم منها كنا نشتريه بشكل جاهز كصواريخ غراد والهاون وقسم آخر هو تصنيع محلي وقد حصلنا على هذه التقنية من أصدقائنا في حزب الله ، ولكن الصواريخ الأخرى لم تصلنا لأن الجهات الداعمة التي تسلم هذه الصواريخ لم تسلمنا نحن رغم أننا وعدنا بتسلم هذه الصواريخ بعيدة المدى ولكن هذا لم يحصل ، بينما إخوتنا في حركة حماس والجهاد الإسلامي قدمت لهم هذه الإمكانيات وقد أعلنوا ذلك صراحة، و هذه الصواريخ مصدرها إيران وهذا أمر جيد بالنسبة لنا فنحن لسنا أنانيين ولا فتويين و

نرى أن المهم أن يحصل الشعب الفلسطيني على إمكانيات بغض النظر من هو التنظيم ومن هو التفصيل وحتى لو كانت مجموعة صغيرة تحصل على السلاح، فالمهم أن ندمي العدو. أنا تقييمي كما قلت أن دور الجبهة كان جيداً ولكننا كنا نريده أفضل من ذلك لو توفرت الإمكانيات لأن الموضوع ليس اشتباكاً مباشراً بل هو إطلاق صواريخ، فمن كان لديه المئات أو الآلاف من الصواريخ تمكن من إطلاق كميات أكبر مما أطلقناه . إن ما لدينا هو بالمعظم تصنيع محلي لقد استخدمناها وكانت نتائجها جيدة خاصة في العمق الصهيوني وبأهداف مختارة، وأنا كمسؤول عسكري في هذا المجال أعرف بأن المهم أن تضرب الضربة المؤثرة والتي توقع أكبر خسائر في صفوف العدو وأن تديم المعركة بحيث لايستطيع العدو أن يسيطر على إمكانياتك ولا أن يجردك منها خاصة فيما يتعلق بالتخزين ، والاقتصاد بالذخائر مطلوب لأن البلد محاصر فيجب توجيه ضربات مؤلة . سابقا كانت الصواريخ تقع في مناطق مفتوحة وتأثيرها محدود، هذه المرة كان هناك تدريب وتسديد جيد وتوجيه للأسلحة بحيث أنها أوقعت خسائر ، ليس بالضرورة أن يكون مقياسنا كم عدد القتلى الصهائية بل أيضا هناك آثار أخرى إضافة للأثر العسكري الملموس كالأثر المعنوي الذي يلმسه العدو. استراتيجية العدو هي نقل المعركة إلى داخل أراضينا فكان سابقا يهاجم سورية ولبنان بينما يكون المستوطنون يتمتعون بالمقاهي ويجلسون على شاطئ البحر غير متأثرين بصوت القذائف ولا أي شيء، بالتالي لم يشعر هذا المستوطن أنه مستهدف وقد لايسمع بالمعركة أو يسمع عن طريق الأخبار بينما في هذه المرة تم شل حركة المستوطنين في داخل الأرض المحتلة فشعروا أن كل هذا الكيان يواجهه تهديدات جدية .

● **مالذي يدفع بباراك للحديث «أن اتفاق وقف إطلاق النار لن يشمل الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية فهما عدوان أساسيان». هل يعني أنه ضامن لكل الجهات أم أنه يريد تقسيم ساحة المقاومة؟**

لاشك أن مثل هذا التصريح مقصود وفي فترات سابقة أعلن مسؤولون إسرائيليون أنهم يستهدفون تصفية الجبهة الشعبية ولم ينجحوا بذلك، حاولوا اعتقال الآلاف ولم ينجحوا، أيضا الاغتيالات من الأمين العام أبو علي مصطفى وقيادات عسكرية أخرى.

ولكن هذه المرة كان ملفتاً الحديث بهذه الطريقة، لسبب أننا أعلننا ومن خلال ممارستنا العملية أننا سنبقى نختار أهدافا إسرائيلية ونوجه لها الضربات. و اعتقد أن التصنيف العام لدى الإسرائيليين هو أن الجبهة الشعبية ليس لها مرجعية عند الأنظمة العربية أو غيرها وأنها تفكر وتخطط وتتفد وفق ما تمليه عليها تقديراتها الداخلية وتقديراتها للموقف وهذا يزعج العدوأي إن القوى غير المرتبطة وليس لها مرجعية رسمية على مستوى دولي أو عربي هو أمر مزعج.

أيضا بالنسبة للجهاد الإسلامي فالأمر مماثل، فهم يراعون ظروفا معينة بسبب علاقاتهم مع مصر أو غيرها لكنهم متحررون من هذه القيود . الجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي لا يبحثان عن مشاركة في حكومة أو دولة. إن هذا التحرر من القيود والرسميات جعل الإسرائيلي يحكم على هذه القوى (أنو ما حدا بيمون عليها) ولا إمكانيبة ياقناعهم بما يريدون وخاصة أن الجبهة والجهاد لهما موقف واحد ضد الهدنة والتهدئة ، ورغم أن الجهاد الإسلامي راعت هذا الوضع –بحدود معينة طبعاً حتى لا نبالغ– ولكن نحن كجبهة شعبية بقينا عند موقفنا وبالتالي باراك اعتبر الجبهة غير داخلة في هذه الاتفاقات ونحن فعلاً غير داخلين.

● **كنتم أول من دعا لغرفة عمليات مشتركة للمقاومة ، هل تحقق اليوم هذا الإنجاز وهل لديكم تصور لتطوير هذا العمل ليصبح استراتيجيية مقاومة شاملة؟**

من الأخطاء الكبيرة في مسيرة الثورة الفلسطينية موضوعان، حيث يصعب أن نتصور انتصارا لأي شعب أو حركة تحرر دون توفر شرطين أساسيين:

الشرط الأول: الوحدة الوطنية والوحدة السياسية و وحدة القيادة.

ما دام الاحتلال جاثماً على أرض الوطن، فنحن لا يمكن أن نوافق على تهدئة أو هدنة

ينبغي إلغاء كل ماترتب على اتفاقيات أوسلو

الشرط الثاني :هو وحدة الأداة العسكرية . لكل قيادة سياسية برنامج يختلف عليه أو على بعضه ، ولكن عادة حركات التحرر توحد جهودها العسكرية لأن الجهود العسكرية إذا ما توحدت فيما يتعلق بنهج المقاومة فهذا يغطي أية خلافات سياسية لأن هذا خط رئيسي في عملية التحرير، وتقريبا هذا الشرط نجحت فيه كل حركات التحرر التي حررت أوطانها بينما يوجد حتى الآن خلافات سياسية وتفتت على مستوى المرجعيات لكل الشعب الفلسطيني ، وأيضاً يوجد خلافات على المستوى الميداني وعلى مستوى الوحدة العسكرية. في تاريخ الثورة الفلسطينية منذ نشأتها حتى الآن ، لا يوجد وحدة عسكرية أو مرجعية عسكرية، يوجد مرجعيات عسكرية شكلية من نوع ما كان سابقا (المجلس العسكري، وغرفة العمليات..)

ولكن هذا لا ينطبق عليه المفهوم الذي نريد، كمفاهيم الوحدة العسكرية و وحدة الأداة و وحدة الخطة. نريد أداة واحدة وخطة واحدة وقيادة واحدة للعمل العسكري. فالعمل العسكري والكفاح المسلح يحتاجان إلى مرجعيات مختلفة عن المرجعيات السياسية ، كالمرجعيات الميدانية ومرجعيات القرار والتدريب .لذلك ما حصل أخيراً بشكل مؤقت، ممتاز ومفيد ، فقد وجدت غرفة عمليات على مستوى غزة وعلى مستوى اللحظة التي استمرت ٧ أيام ولكن هذا يجب أن يستمر ، علماً أنه يوجد خلافات حول موضوع الهدنة و مع ذلك نحن مستعدون كجبهة للعمل بغرفة عمليات واحدة لأن المرحلة القادمة لاتزال مرحلة صعبة . وغرفة العمليات حتى بوجود تهدئة وهدنة دائماً لها مهمات كتجميع المعلومات والاستطلاع وإعادة التخزين واستمرار التصنيع وتطوير الأسلحة فهذه القيادة العسكرية الموحدة يمكن لها أن تنتج شيئاً كبيراً على هذا المستوى إذا ما توحدت جهودها، فالخبرات الآن مشتتة بينما ممكن أن تكون مجتمعة وتخرج بنتائج أفضل مما عليه.

● **جمهور الجبهة الشعبية يعتب على أداتكم الإعلامي هل يوجد حلول جدية لهذه المشكلة؟**

نحن نعترف بضغفنا في الجانب الإعلامي نحن مقصرون ومازلنا مقصرين حتى يومنا هذا، وهناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية ، فالأسباب الذاتية نحن مسؤولون عنها ويجب التغلب عليها ويجب أن نعمل على إحداث خرق لوسائل الإعلام، وسنحاول إنتاج وسائل إعلامية تغطي أخبارنا فهناك محاولة مع رفاقنا في الحزب الشيوعي اللبناني ورفاقنا في حزب الإرادة الشعبية في سورية وأحزاب أخرى لإنشاء محطة هي محطة «اليسارية» حتى تغطي أخبار القوى اليسارية والديمقراطية والمناضلة والقوى الثورية. لغاية الآن لم ننجح فلا تزال المحطة في مرحلة البداية وكان من المفترض أن تلعب المحطة دوراً رئيسياً في هذه المعركة لكن للأسف الشديد لغاية الآن لم يتوفر هذا الأمر، ونأمل أن نتجز ذلك كقوى يسارية وليس فقط كجبهة شعبية.

نحن ككل القوى اليسارية العربية محاصرون إعلامياً لكن مازلنا نبحث عن طريقة تخرجنا من هذا الحصار، فالإمكانيات التقنية منتشرة في كل العالم ولكن ينقصنا الإمكانيات المالية، وإذا ماتوفرت من الممكن حينها أن نطور إنتاجنا الإعلامي، وأيضاً على صعيد الصحافة نحن نحاول إيجاد شيء خاص بنا فنحن لا نتوقع أن الآخرين سيعطوننا شيئاً. يعني هذه الأنظمة الرجعية والمرتبطة بالإمبريالية العالمية والأنظمة المعادية لشعبها لا يمكن أبداً أن تعطينا شيئاً لأننا نريد أن نعمل باستقلالية . لذلك فإن «الجزيرة» و«العربية» وما شابه ذلك من المرثيات لم ينقلوا أخبارنا أبداً والمحطات الأخرى هي محطات فتوية لن تقوم بتغطية أخبارنا لأنها محطات فتوية وخاصة الإخوة في التيار الإسلامي، فلم يحاولوا أبداً تغطية النضالات والفعاليات الأخرى. سابقا تحدثنا مع أصحاب هذه المحطات قلنا لهم «يا إخوان إن كنتم تريدون أن تصبح محطاتكم متابعه من غالبية الشعب عليكم نقل ما يحدث وأن تغلوا أخبار كل جهة بحسب دورها»، ولكن كل جهة تعمل ببرنامج ، وبرنامج هذه القوى الديمقراطية واليسارية والشيوعية لايريدون بثها وهذا له أسباب عديدة جداً منها عدم إظهار تيار آخر يشاركها، على كل نحن نعترف أننا أضعف من غيرنا بالإعلام ويجب أن نغطي هذا التقصير. ■■

الملوّثون... لابد أن يدفعوا الثمن



◀ جيفري ساكس
ترجمة: إبراهيم محمد علي

عندما تسببت أعمال الحفر التابعة لشركة بريتيش بتروليوم وشركائها في تسرب النفط إلى خليج المكسيك في عام ٢٠١٠، طالبت الحكومة الأميركية بريتيش بتروليوم بتحمل تكاليف عملية التنظيف، وتعويض هؤلاء الذين تضرروا بسبب التسرب، وتحمل العقوبات الجنائية عن الانتهاكات التي أدت إلى الكارثة. وقد التزمت بريتيش بتروليوم بالفعل بدفع عشرين مليار دولار أميركي في هيئة عمليات إصلاح ومعالجة وجزاءات. وبموجب التسوية التي تم التوصل إليها الأسبوع الماضي، فإن بريتيش بتروليوم سوف تتحمل الآن أكبر عقوبة جنائية في تاريخ الولايات المتحدة ٤,٥ مليار دولار.

وينبغي لنفس معايير تنظيف البيئة أن تطبق على الشركات العالمية العاملة في الدول الأكثر فقراً، حيث كانت قوة هذه الشركات عظيمة عادة مقارنة مع قوة الحكومات حتى أن العديد منها تعمل وهي تدرك أن عقابها على أي فعل أمر غير وارد، فعاشت في البيئة فساداً بأقل قدر من المسائلة أو بلا تعرض للمساءلة على الإطلاق. ومع دخولنا إلى عصر جديد من «التنمية المستدامة»، فإن الإفلات من العقاب لابد أن يتحول إلى تحمل للمسؤولية. ويتعين على الملوّثين أن يدفعوا ثمن تلويث البيئة، سواء كان ذلك في الدول الغنية أو الفقيرة. ويتعين على الشركات الكبرى أن تتقبل المسؤولية عن أفعالها.

وكانت حالة نيجيريا بمثابة الدليل الأول على ما تتمتع به الشركات من قدرة على الإفلات من العقاب فيما يتصل بتلويث البيئة. فعلى مدى عقود من الزمان، كانت شركات النفط الكبرى، بما في ذلك إكسون موبيل وشيفرون، تنتج النفط في دلتا النيجر، وهي منطقة هشة بيئياً من غابات مستنقعات المياه العذبة، وغابات المنجروف، والغابات المطيرة والجزر الساحلية الحاذرة. وتضم هذه المواطن الطبيعية قدراً كبيراً من التنوع البيولوجي الرائع - أو هكذا كان حالها قبل أن تذهب شركات النفط إلى هناك - وأكثر من ثلاثين مليون من السكان المحليين، الذين يعتمدون على الأنظمة البيئية المحلية في تدبير معاشهم والتداوي

من الأمراض.

قبل عشرين عاماً، صنّف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية دلتا نهر النيجر باعتبارها منطقة تتسم بالتنوع البيولوجي الشديد من النباتات والحيوانات البحرية والساحلية - أنواع الأشجار والأسماك والطيور والثدييات، بين أشكال الحياة الأخرى - وبالتالي فقد جاء تصنيف المنطقة بوصفها ذات أولوية عالية فيما يتصل بجهود المحافظة. غير أن الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية أكد أيضاً على أن التنوع البيولوجي في المنطقة يخضع لتهديدات هائلة، ولا يتمتع إلا بقدر يكاد لا يذكر من الحماية، أو لا حماية على الإطلاق.

فقد سربت الشركات العالمية العاملة في الدلتا النفط والغازات الطبيعية المتفجرة إلى المنطقة طيلة عقود من الزمان، من دون أي اعتبار لسلامة البيئة الطبيعية والمجتمعات الفقيرة التي تسامت بسبب أنشطة هذه الشركات. ووفقاً لأحدث التقديرات، فإن مجموع التسريبات على مدى الأعوام الخمسين الماضية بلغ نحو ١٠ مليون برميل - ضعف حجم التسرب الناتج عن شركة بريتيش بتروليوم.

والبيانات غير مؤكدة: فقد وقعت عدة آلاف من

حوادث التسرب أثناء هذه الفترة. ولم توثق بشكل جيد في أغلب الأحوال، كما تم إخفاء حجمها الحقيقي أو ببساطة لم يكلف أحد نفسه عناء قياس حجم التسرب سواءً من الشركات أو الحكومات. ومع تعرض شركة بريتيش بتروليوم لعقوبات جنائية جديدة، أعلنت شركة إكسون موبيل عن تسرب آخر من خطوط الأنابيب في دلتا النيجر.

ويشكل تدمير البيئة في الدلتا جزءاً من ملحمة أكبر: الشركات الفاسدة التي تعمل جنباً إلى جنب مع المسؤولين الحكوميين الفاسدين. وتحرص الشركات بشكل روتيني على رشوة المسؤولين للحصول على عقود إيجار النفط، هذا فضلاً عن الكذب بشأن الناتج، والتهرب من الضرائب، وتفاذي المسؤولية عن الضرر البيئي. وعلى هذا فقد جمع بعض المسؤولين النيجيريين ثروات فاحشة، بعد عقود من الزمان من الرشاوى التي قدمتها لهم الشركات الدولية التي نهبت الثروات الطبيعية في الدلتا. وكانت شركة شل، وهي الشركة الأجنبية الأكبر بين الشركات العاملة في دلتا النيجر، عرضة للانتقادات الشديدة المتكررة بسبب ممارساتها الفاضحة وعدم استعدادها لتحمل المسؤولية.

وفي الوقت نفسه، ظل السكان المحليون على فقرهم ومعاناتهم من الأمراض الناجمة عن الهواء الملوث، ومياه الشرب المسممة، وتلوث السلسلة الغذائية. وأدى اندعام القانون في البلاد إلى اندلاع حروب العصابات وخرق خطوط الأنابيب بشكل غير مشروع ودائم لسرقة النفط، وهذا يعني المزيد من تسرب النفط والانفجارات المتكررة التي تقتل العشرات من الناس، بما في ذلك المارة الأبرياء.

في الحقبة الاستعمارية، كان الغرض الرسمي للسلطة الاستعمارية يتلخص في استخراج الثروة من المناطق الخاضعة للإدارة الاستعمارية. وفي فترة ما بعد الاستعمار أصبحت الطرق أفضل تمويهاً. فعندما تسيء شركات النفط في نيجيريا أو أماكن أخرى التصرف، فإنها تتمتع بالحماية بفضل الدول التي تنتمي إليها. فتتولى الولايات المتحدة ودول أوروبا على الحكومات عدم التعرض بالسوء لهذه الشركات. والواقع أن واحدة من أضخم الرشاوى (١٨٠ مليون دولار) في تاريخ دولة نيجيريا الحديث كانت مقدمة من هالبيرتون، وهي الشركة التي تربطها علاقات وثيقة بالسلطة السياسية في الولايات المتحدة. (تولى ديك تشيني منصب نائب رئيس الولايات المتحدة بعد عمله رئيساً تنفيذياً لشركة هالبيرتون).

من الذاكرة

الثورية للشعوب

◀ إعداد: آلان كرد

١٩٣٩\١١\٢٤ بعد اندلاع حركة تمرد طلابية ضد الاحتلال الألماني لتشيكوسلوفاكيا في جامعة براغ، قام النازيون بإعدام مائة وعشرين طالبا في إحدى الساحات العامة في المدينة معظمهم قيادات في الاتحادات الطلابية الشيوعية، وقد تحولت ذكرى إعدام هؤلاء الطلاب إلى مناسبة وطنية يعاد إحياء ذكراها سنوياً .

١٩٧٩\١١\٢٥ انتفاضة شعبية تبدأ في القطيف شرق السعودية.

١٩٥٠\١١\٢٦ الجيش الصيني يدخل إلى كوريا الشمالية لمساندتها ضد الولايات المتحدة أثناء الحرب الكورية، ليقوم بتحريرها من الاحتلال الأمريكي والكوري الجنوبي.

١٩٧٨\١١\٢٧ تأسيس حزب العمال الكردستاني من قبل حقي قرار ومظلوم دوغان وعبدالله أوج آلان.

١٩٦٠\١١\٢٨ فرنسا بعد احتلال دام قرنين.

١٩٦٢\١١\٢٩ النظام الجزائري يصدر قراراً بحظر الحزب الشيوعي الجزائري.

١٩٤٥\١١\٢٩ تأسيس جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية من ست جمهوريات مستقلة واقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي المحلي وقد حكم الشيوعيون هذه الجمهورية وتولى قائد المقاومة اليوغسلافية ضد النازية جوزيف بروز تيتو رئاسة الجمهورية. ١٩٧٧\١١\٢٩ الجمعية العامة للأمم المتحدة تحدد هذا اليوم يوماً عالمياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ١٩٦٧\١١\٣٠ اتحاد جنوب شبه الجزيرة العربية يصبح جمهورية اليمن الديمقراطية ويعلن استقلاله عن بريطانيا .

خمسة مفاهيم.. تثير العجب !

◀ بقلم: يول بوتشيت ❖

ترجمة: هزار محمود

معظم الأمريكيين عميان عن كيفية تكديس الثروات في بلادهم، وعلينا أن نتخلى عن فلسفة (الفائز يستحق كل شيء) إذا ما أردنا تأمين فرص عمل للناس الراغبين بالمساهمة في المجتمع. كم يبلغ عدد الأشخاص الذين يعرفون أنه ومن بين أكثر من ١٥٠ بلداً نمتلك رابع أعلى معدل في تفاوت الثروة ؟ فقط زيمبابوي وناميبيا وسويسرا هي الأسوأ. وهنا نورد بعض المفاهيم المغلوطة السائدة:

١- يعتقد الأمريكيون أن ال ٤٠٪ الأفقر من السكان تمتلك حوالي ١٠٪ من الثروة !

يستخف معظم الناس بشكل كبير بمستوى عدم المساواة في بلادنا. حيث يزعمون أن ال ٤٠٪ الأفقر يمتلكون حوالي ١٠٪ من الثروة. بينما هم في الحقيقة يحصلون على أقل من ١٪ منها، هم يملكون من كل دولار ما يعادل ثلث البنس. العوامل تتسارع والأمر يزداد سوءاً فمعظم الثروات الصغرى تتركز في قيم المساكن. إلا أن قطاع العقارات قد انهار. بينما استحوذ خمس الأثرياء الأمريكيين على معظم الثروة المالية (٩٣٪ منها) التي انتعشت في فترة ما قبل الركود. و كنتيجة لهذا فإنه مقابل كل دولار من الثروات غير العقارية للعائلات البيضاء يحصل المواطنون الملونو البشرية على سنت واحد فقط. إذ يتجاوز متوسط ثروة المرأة العازبة البيضاء ال ٤٠ ألف دولار بينما لا يتخطى ال ١٠٠ دولار بكثير للمرأة ذات الأصول الإسبانية والإفريقية.

٢- الاستحقاقات هي المشكلة !

لا، إن هذا غير صحيح والدليل على هذا واضح للعيان. إن التأمين الاجتماعي برنامج شائع ومدار بشكل جيد. كما أوجز بيرني ساندرز :لم يساهم التأمين الاجتماعي الممول من ضرائب الرواتب بـ نكل واحد في العجز. وحسب القائمين عليه فإن بوسعه دفع نسبة ١٠٠ ٪ من كل المكاسب المدان بها لكل مواطن أمريكي مؤهل في ال ٢١ سنة القادمة»، ويصفه دين بيكر بأنه :«من الممكن أن تكون القصة الأكثر نجاحاً من أي برنامج آخر في تاريخ الولايات المتحدة.» إن العناية الطبية لكبار السن والتي تقدم بكفاءة لكل مواطن أمريكي لا تحظى بأي حافز ربحي ولا بأي من المصادر المنافسة للفواتير. وفقاً لمجلس الضمان الصحي المقبول التكلفة. فإن تكاليف الإدارة الطبية كنسبة من المطالبات أعلى بثلاثة أضعاف للضمان الصحي منها للعناية الطبية وهي منتشرة تماماً كانتشار برنامج التأمين الاجتماعي.

٣- مكاسب الرخاء تشكل عائقاً على الاقتصاد!

يندب النقاد على كميات الإعانة التي أسرفت على الأمريكيين ذوي الدخل المنخفض، مقدمين مزاعم مشكوكا بها عن آلاف الدولارات التي تمنح لكل عائلة فقيرة. وعلى الرغم من الحاجة المتزايدة لفرص العمل وضرورات المعيشة الأساسية، فإن هذا الإنفاق الفيدرالي على برامج الفقر لا يشكل إلا جزءاً يسيراً من الميزانية وكان الأمر على هذا النحو على مدى خمسين عاماً. وقد ازدادت حوالي ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٢ إلى نسبة ٢,١٪ من هذا الناتج في عام ٢٠٠٧. لقد انخفضت المساعدات المؤقتة للأسر المحتاجة بشكل ملحوظ خلال الخمس عشرة سنة الماضية. حيث انخفضت مستويات المكاسب إلى ما تحت خط الفقر بكثير بالنسبة لمعظم العائلات. تذهب ٩٠٪ من المكاسب المتوافرة إلى كبار السن والمعاقين والقضايا المنزلية. تصل الميزانية الفيدرالية المالية التي تدفع لكل عائلة زهاء ٤٠٠ دولار في الشهر وتشمل الطعام والسكن وبرامج الرخاء التقليدية، ومستلمو شحنات الطعام يحصلون على ٣,٤ دولار في اليوم.

٤- الحلم الأمريكي مازال نابضاً بالحياة إذا ما عملت بجهد كاف !

إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OBCD)ومعهد السياسة الاقتصادية والناشيونال جورنال كلها وصلت إلى النتيجة ذاتها : إن مدخرات المستقبل للطفل في الولايات المتحدة مرتبطة بعناية بمدخرات والديه بشكل وثيق. هذا النقص في الحركة هو الأكثر انتشاراً في الولايات المتحدة منه في غالبية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأخرى.

قط ٤٪ من أولئك الذين نشؤوا في الخمس الأدنى قد تمكنوا من الوصول إلى الخمس الأعلى كاشخاص راشدين. وما يناهز ٢٠٪ يصلون إلى النصف الأعلى فقط. إن الجزء الأكبر من المشكلة هو الدرجة الحادة من الفقر لأطفال أمتنا، ووفقاً ليونسييف فمن بين معظم الدول الصناعية، رومانيا هي البلد الوحيد الذي يملك معدلاً أعلى من الولايات المتحدة في فقر الأطفال. لقد ازداد عدد الأطفال الأمريكيين المقفرين بنسبة ٣٠٪ في السنوات العشر الأخيرة والوضع أشد سوءاً بالنسبة للأقليات، بينما يعيش نسبة ١٢ ٪ من الأطفال البيض في الفقر، فإن ٣٥ ٪ من الأطفال ذوي الأصول الإسبانية و ٣٩ ٪ من الأطفال الأفارقة يبدؤون حياتهم في أوضاع تجعل من مجرد البقاء أمراً أكثر أهمية من الحلم الأمريكي. ٨٠ ٪ من الأطفال الأفارقة الذين بدؤوا بالإقتراب من النصف الأعلى من مستويات الدخل الأمريكي قد تعرضوا لانحدار في مستوى حياتهم لاحقاً.

٥- السجن يقوم بحجز الأولاد الأشرار!

على الرغم من انخفاض معدل الجريمة العنيفة في الولايات المتحدة فإنه يتواجد حالياً، وكما أشار آدم غوبنيك :يوجد تحت (الإشراف الإصلاحي) في أميركا ما يزيد عن ٦ مليون معتقل، إن نصف السجناء على الأغلب في السجون الفيدرالية كانوا قد اعتقلوا بجرائم المخدرات. ازداد هذا النوع من الجرائم في المعتقلات و السجون بنسبة ١١٠٪ ما بين عامي ١٩٨٠- ٢٠٠٣ من ١٠٠,٤١ في ١٩٨٠ إلى ٤٩٣,٠٨٠ في ال ٢٠٠٣. لقد شكل الأمريكيون الأفارقة ٥,٣٥ ٪ من الأشخاص الذين دخلوا السجون بتهمة المخدرات. ارتفع معدل معتقلي المخدرات من الأمريكيين الأفارقة في أضخم مدن البلاد إلى ثلاثة أضعاف المواطنين البيض من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٣. يقدر في العاصمة واشنطن بأن كل ثلاثة من أربعة شبان أفارقة سيقضون زمناً في السجن. كما يتواجد في نيويورك حوالي خمسين ألف من معتقلي الماريجوانا في كل سنة بشكل الأفارقة وذوو الأصول اللاتينية ٩٠ ٪ منهم. وفي سياتل يشكل ٨٪ من الأفارقة نسبة ٦٠٪ من المعتقلين. لقد اعتقلت الشرطة في كولورادو خلال العشر سنوات الماضية من اللاتينيين ما يعادل ٥,١ من البيض ومن الأفارقة ما يزيد على ثلاثة أضعاف البيض. إن قوانين الماريجوانا المتجاوزة مؤخراً تعكس بداية ردة الفعل.

وعلى النقيض من هذا وحسب دراسات إدارة خدمات الصحة العقلية والعنف المادي وجد أن الأمريكيين المراهقين الأفارقة و الإسبان يتعاطون المخدرات بمقدار أقل من عامة السكان. وحسب بحث أجراه المعهد الوطني للصحة يظهر بأن انتشار الماريجوانا في الكليات والجامعات كانت بنسبة أعلى بين الطلاب ذوي البشرة البيضاء.

سوء الفهم الأكبر :

الأغنياء بكونهم محصنين !

إن إعادة التوزيع لم تبتر الثروة وإنما قامت بتكيزها. تشير التقديرات التقليدية إلى أن ١٪ من السكان الأكثر ثراءً قد ضاعفوا من مساهماتهم في الدخل الأمريكي على مدار ثلاثين سنة. إن هذا أسوأ، فلقد زاد الأثرياء دخولهم بمقدار ثلاثة أضعاف فعلياً بعد ضريبة الدخل! المشكلة الحقيقية هي في التهرب الضريبي : العائدات الضائمة من الإنفاق الضريبي (التأجيلات والاقطاعات) وشركات التهرب الضريبي وخسائر تجنب الضرائب كان بوسعه أن تسد العجز بكامله. إلا أن فاحشي الثراء يرفضون الدفع إذ أن لديهم شبكة النجاة الخاصة بهم في مجلس النواب.

الاقتصاد الأمريكي.. أوقات عصيبة قادمة

◀ بقلم: ستيفن ليندمان
ترجمة: نورطه

لا تتوقف القاعدة القائلة بأن: «سياسات سيئة تؤدي لنتائج كارثية» عن إثبات صحتها يوماً بعد يوم.

إن إعطاء الأولوية بالمعنى الاقتصادي للأرباح قصيرة الأمد يعرض المكاسب ذات المدى الطويل لخطر كبير. فمثلاً يعدّ اعتماد سياسة تشفوية صارمة في الوقت الذي يكون الاقتصاد بأمس الحاجة للتحفيز ضرباً من الجنون. حيث يلحق هذا الأمر - الذي لا يخدم سوى البنوك - أضراراً كبيرة بكل من الاقتصاد والمجتمع.

يقول الاقتصادي بول كريغ روبرتس في مقالة له بعنوان (وفاة الطبقة الوسطى وتصدير الوظائف الأمريكية) ما يلي: «لقد وصلت الوظائف المتاحة لأبناء الطبقة الوسطى حد الندرة كما أن معظمها - إن وجدت - وظائف هامشية وذات أجرٍ منخفض.

إن السبب الحقيقي لكل من سوء توزيع الأجور وانخفاض متوسط دخل العائلات الأمريكية يتمثل بانعدام فرص العمل وقلة الوظائف ذات الإنتاجية العالية.»

إن سياسة الحروب الدائمة وتعزيز الهيمنة الإمبريالية عبر إعادة توزيع الثروة بشكل غير عادل لمصلحة شركات النهب الكبرى وطبقة كبار الأثرياء (الـ١٪) على حساب احتياجات الناس لهي سياسة كفيلة بإعطائنا تصوراً واضحاً عن المستقبل البائس الذي ينتظر الشعب الأميركي، فليس أمام دولة تقودها سياسات فاشلة كتلك من خيار آخر سوى الدخول في نفق المعاناة والتقهقر.

القارة المعجزة تموت

كل ما تكلمنا عنه كان في إطار بلد واحد فما بالكم بقارة تعاني بأكملها من خطر انفجار كبير وشيك. حيث يجدر التذكير هنا بالمشاكل البالغة الصعوبة التي تُشهدها البنوك الأوروبية. ونذكر هنا أحد الشواهد ألا وهو بنك (ليمان) الذي أفلس عندما وصل معدل أدائه إلى (٢٠ درجة) وبالنظر إلى المعدل الوسطي لأداء البنوك الأوروبية مجتمعة نجد أنه قد وصل إلى (٢٦ درجة)!

كما أن النسب التالية تؤكد حقيقة الإفلاس الكبير الذي تعانيه الدول الأوروبية حيث وصلت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي - بما فيه الالتزامات غير الممولة - إلى (٨٧٥٪ في اليونان) و(٥٤٩٪ في فرنسا) و(٤١٨٪ في ألمانيا) و(٣٦٤٪ في إيطاليا) و(٢٤٤٪ في إسبانيا) أما الاتحاد الأوروبي مجتمعاً فقد



وصل إلى (٤٢٤٪) وأمريكا إلى (٤٠٠٪). وكما هو معروف فإن البنوك المفلسة تشغل في البلدان المفلسة.

إن النظام المالي الأوروبي بأكمله يقوم على افتراض أن السندات السيادية الأوروبية ما تزال حتى الآن خارج دائرة الخطر. وبالتالي أصبح لدينا أمم مفلسة تتبع سندات السيادية لبنوك مفلسة تصل مددلاتها - كما ذكرنا - إلى ٢٦ درجة. ومع أن الوضع جنوني إلا أن الغريب أنه يقابل بتجاهل تام من كبار المراقبين الاقتصاديين. حسب تقديرات خبراء اقتصاديين فإن الطريق الوحيدة أمام أوروبا للخروج من محنتها هي أن تحقق نسبة نمو لا تقل عن ١٠٪.

دوامه الديون

بالانتقال إلى الوضع الأمريكي يشير المستشار الاقتصادي دوغ شورت إلى أن الأسواق المالية الأمريكية ستشهد في الفترة القادمة تراجعاً بنسبة ٥١٪.

كما يحذر الخبير الاقتصادي روبرت وايديمير - أحد الذين توقعوا حدوث أزمة ٢٠٠٨ الاقتصادية - الأمريكيين من أن الآتي سيفوق ما حدث في ٢٠٠٨ بأشواط كبيرة.

وفي معرض تعليقه على الوضع الراهن للاقتصاد الأمريكي صرح الكاتب الاقتصادي الشهير هاري دينت بما يلي: «لقد وصلنا في أميركا إلى حجم دين يعتبر الأضخم في التاريخ، ونحن اليوم قاب قوسين أو أدنى من حالة هبوط اقتصادي ستمتد

لتطال دول العالم قاطبة. وعندما نكون في وضع اقتصادي مشابه فلا مفر أمامنا سوى أن نستطيع أسهمنا المالية أن نحقق خمسة إلى سبعة أضعاف عائدها الحالية لننجو من حالة الركود هذه». ويضيف «على حكومتنا أن تفهم أن حل مشكلة الديون الكبيرة لا يتم عبر إضافة المزيد منها».

لو قمنا بتقسيم الدين الأمريكي البالغ (١٦ تريليون دولار) على جميع الأمريكيين والذين يفوق عددهم (٢٠٠ مليون) مواطن بلغفت حصة كل منهم (٥٠ ألف دولار)!!، إنها حقا نتيجة مخيفة. إن الرئيس أوباما يروج لسياسات خطيرة جداً حيث يقوم عبرها بخلق وهم يدعى (الاستقرار الاقتصادي) بينما يعمل - في واقع الأمر - على كسب أكبر وقت ممكن.

وفي الإطار ذاته حذر القامة الاقتصادية العالمية كريس مارتينسون من جهته أن الكارثة قريبة بقوله: «لقد اكتشفنا وجود نمط واحد في كل من دينا العام وسوقنا الإئتمانية وكتلتنا النقدية وهذا النمط يشير بشكل قاطع إلى العجز الذي ينتظر كلاً من مكوناته الثلاثة».

ويتابع مارتينسون تحليله قائلاً: «إن هذا النمط مشابه لكافة الأنماط التي تتشابه في أي نظام مالي هرمي حيث تتميز الأنظمة الهرمية بحالة من التصاعد الكبير تسبق انهيارها مباشرة. واللوم هنا يقع على عاتق الحكومات التي تتحمل مسؤولية أساسية. الشيء المقلق هو أن هذا النمط لا يقتصر على النواحي الاقتصادية بل إنه ليمتد ليطال أنظمة الطاقة والغذاء والمياه

أيضاً»، وينظره فإن كل هذه القطاعات معرضة لخطر الانهيار في وقت واحد.

هذا ويخشى مارتينسون من المستوى الخطير الذي وصل إليه الدين الأمريكي إذ يقول: «طوال ثلاثين عاماً - من ١٩٤٠ حتى ١٩٧٠ - كان إجمالي ديون سوق الإئتمان معتدلاً بل ومعقولاً إلى حد بعيد ولكنه ما لبث خلال سبع سنوات أن تضاعف بسرعة كبيرة. ثم تضاعف ثانية خلال سبع سنوات أخرى، ومرة ثالثة في غضون خمس سنوات ثم لحق هذا تضاعفاً آخران. لقد كان إجمالي ديون سوقنا الإئتمانية في بداية أربعينيات القرن الماضي يقارب الـ(١٥٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وبحلول ٢٠١١ ارتفع هذا الرقم ليصل إلى (٢٥٧٪) أما الآن فقد بلغ حوالي (٤٠٠٪) وما زال مستمراً بالارتفاع حتى هذه اللحظة. إن معظم الأمريكيين يعانون اليوم من حالة القلق والترقب الدائم إلا أن مشكلتهم الحقيقية تتجسد في أنهم لا يتدرون المخاطر الحقيقية التي تواجههم.

استغاثة الأمريكيين

على الأمريكيين اليوم ونظراً للوضع المزري الذي وصل إليه الاقتصاد أن يقوموا باتخاذ خيارات بالغة الصعوبة تتعلق بالمرحلة القادمة التي سيصل فيها اقتصادهم إلى حالة خطيرة من انعدام الاستقرار تصبح فيها الدولة عاجزة حتى عن تأمين احتياجاتهم الأساسية من وقود وماء و، و،... كما عليهم أيضاً إجراء احتياطات عاجلة فيما يتعلق بودائعهم المصرفية ورواتبهم التقاعدية بغرض حمايتهم قبل فوات الأوان.

نشرت مؤسسة (الأبحاث العالمية Global Research) دراسة حول الولايات المتحدة بعنوان: «٣٧ حقيقة تثبت ظلم النظام الاقتصادي لملايين العائلات الأمريكية». وتكشف هذه الدراسة عن ازدياد مطرد في معدلات الفقر، حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل ٤١٪ من إجمالي قوة العمل. كما شهدت مشاركة القوة العاملة في سوق العمل تراجعاً كبيراً نتيجة انعدام الوظائف.

إن ربع الأمريكيين يعيشون اليوم على معونات من الدولة. ومن الجدير بالذكر أن لدى أميركا أعلى نسبة عمال بأجر منخفض بين كافة الدول الصناعية الأخرى.

السعار ترتفع والأرباح في انخفاض وإجمالي دين المستهلك وصل منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن إلى معدل ١.٧٠٠ ٪. أما مديونية القروض الطلابية فقد تجاوزت الترليون دولار، كما أن أموال التقاعد العائدة لملايين الأمريكيين معرضة للخطر بشكل جدي. وفي الوقت ذاته فإن الملاجئ ودور الإطعام الخيرية مهددة بالتوقف عن أداء خدماتها الإنسانية. ■■

أوباما بعد الانتخابات...التقشف والحرب



◀ بقلم المحلل السياسي جوزيف كيشور
ترجمة: ميس ضوماط / خاص قاسيون

مع انتهاء الانتخابات، قررت الطبقة الحاكمة الأمريكية وبسرعة فائقة تطبيق برنامجها، على الرغم من عدم شعبيته العميقة، الذي يتركز على اقتطاعات وتخفيضات تقدر بألاف المليارات من الدولارات في الموازنة وبعده مجالات منها مجال الرعاية الصحية والمجالات الاجتماعية الأخرى.

تكمّن النقطة الأولى على جدول الأعمال بتطبيق الخطة المسماة ب«الهاوية المالية» ولو بشكل جزئي، قبل أن يبدأ الكونغرس المنتخب حديثاً أعماله في شهر كانون الثاني.

إن تعبير «الهاوية المالية» قد تم اختياره بشكل أني متعمد. فصورة «الهاوية» - التي استعملها لأول مرة رئيس «الاحتياطي الفدرالي الأمريكي» (١) بن بيرنانكي Ben Bernanke، في شباط ٢٠١٢ - تهدف بالواقع إلى خلق شعور باقتراب الكارثة. ولقد أصبح تعبير «الهاوية المالية» دارجاً في المؤسسة السياسية والإعلامية وظاهراً باستمرار على شاشة محطة السي إن إن CNN. تهدف العملية إلى تعزيز شعور «مناخ الأزمة» بغية فرض إجراءات معينة تريد الطبقة الحاكمة تطبيقها منذ أمد بعيد والتي من المستحيل فرضها بأسلوب آخر.

إن هذه «الهاوية» هي ابتكار مصطنع. فيحسب قانون تبناه الكونغرس وحكومة أوباما، فإن نهاية العام الجاري ستشهد نهاية التخفيضات الضريبية التي أقرتها سابقاً حكومة جورج بوش على جميع فئات المكلفين ضريبياً وستشهد سياسة تخفيضات عامة في النفقات العسكرية والوطنية (باستثناء الضمان الاجتماعي والمعونة الطبية).

هناك إجراءات تشفوية أخرى تمر بصمت على وسائل الاعلام، مثل مساعدات البطالة المدفوعة من قبل الحكومة الاتحادية والتي ينبغي أن تتوقف في نهاية العام الجاري. إن الحزبين الجمهوري والديمقراطي متفقان على ضرورة

المرتفع. تحاول الحكومة الأمريكية وباستغلالها شعبية زيادة الضريبة على الأغنياء، الحصول على تغطية لسياساتها الرامية للقضاء على البرامج الاجتماعية لاحقاً. مع ذلك، فحتى زيادة اسمية في معدلات الضرائب من المحتمل لها ألا تتم. لقد صرح دافيد أكسلرود، كبير الاستراتيجيين في حكومة أوباما يوم الأحد بأنه لم يكن يريد «استباق» المفاوضات. فقد قال أكسلرود مشيداً بأقوال جون بوينر، المتحدث الجمهوري باسم مجلس النواب: «طبعاً نستطيع إيجاد المال عن طريق القضاء على الثغرات الضريبية واستعمالها للحد من العجز في الميزانية بدلاً من رفع أسعار الفائدة، وبالتالي، أنا أعتقد بأنه يوجد طرق عديدة للوصول إلى غاياتنا ما دام للجميع موقف إيجابي وبناء تجاه هذه المهمة.»

ومهما كانت تفاصيل هذا الاتفاق الذي سيبرم بينهما بالنهاية، فإنه سيضم تخفيضات تاريخية في البرامج التي تفيد الطبقة العاملة بالوقت الذي سترداد فيه ثروة النخبة المالية وأرباب العمل. أما بخصوص السياسة الخارجية، فالحكومة الأمريكية تتجه وبسرعة نحو مزيد من التصعيد فيها كلمته بخصوص مستقبل البلد. في أثناء

ذلك، تم إخفاء المشاريع الحقيقية للطبقة الحاكمة وراء التفاهات و الخطابات الفارغة للمرشّحين. والآن وبعد أن مرت الانتخابات، تتابع أوليفارشية أصحاب المال وأرباب العمل برنامجها ويحزم كبير لا يرحم.

لم تكن تجربة تلك السنوات الأربع الأخيرة لحكومة أوباما عديمة الجدوى بالنسبة للعمال. فلقد كان الموقع الإلكتروني للعالم الاشتراكي عملياً الوحيد الذي أشار إلى الجانب الأكثر أهمية للتصويت الذي جرى يوم الثلاثاء: الانخفاض الاستثنائي بعدد المشاركين الناخبين وقبل كل شيء الهبوط الحاد بعدد الأصوات لمصلحة أوباما.

عندما تم فرز جميع بطاقات الاقتراع، ظهر رصيد أوباما أقل من ٧ الى ٨ ملايين من رصيده قبل أربع سنوات. وهذا الانخفاض ليس نتيجة لدعم الناخبين للمرشح رومني الذي حصل على رقم إجمالي للأصوات أقل من المرشح الجمهوري جون ماكين في عام ٢٠٠٨، لا بل بالعكس. لقد عبرت قطاعات واسعة من الشعب عن خيبتها

وانزعاجها من الحزبين ومن مجمل النظام السياسي بواسطة مقاطعتها للعملية الانتخابية. تحت تأثير واقع الأزمة الاقتصادية ورداً على سياسة الطبقة الحاكمة تتحول خيبة أمل ملايين العمال والشباب إلى غضب. فيا ترى، ما هو الشكل السياسي الذي سيأخذه هذا الغضب؟ إن مجمل المؤسسات القريبة من الحزب الديمقراطي - ابتداءً من النقابات وصولاً إلى المنظمات والمنشورات الليبرالية التي تدعي اليسارية - تتأثر بهذه التطورات. ها هي تشير بإعادة انتخاب أوباما وتعتبره انتصاراً كبيراً «للتقدميين» وتتنظر بخوف وقلق إلى انزعاج

وابتعاد العمال عن الحزب الديمقراطي. إن السياسة، كما الطبيعة، تخاف من الفراغ. إن قوة المنظور الاشتراكي - وبرنامج حزب العدالة الاشتراكي - هي بمطابقتها لمنطق التطورات الموضوعية، حيث نبه حزب العدالة الاشتراكي، خلال الحملات الانتخابية إلى ما هو آت بعد الانتخابات. وتبرهن الطبقة الحاكمة من خلال تصرفاتها صحة هذا التحضير والمنظور الماركسي.

● نقلاً عن الموقع الإلكتروني للعالم الاشتراكي

في جذور الأسباب البنيوية لـ«الانتفاضة» السورية



◀ بسام حداد

للانتفاضة السورية الإحالية أسباب بنيوية تتجاوز العامل المستمر، أي القمع. ترتبط هذه الأسباب بالمعطيات السياسية الاقتصادية التي اجتاحت سورية منذ العام ١٩٨٦، عندما بدأ النظام عملياً في تحويل تحالفاته الاجتماعية والسياسية من العمال إلى الأعمال. والاشارة تحديداً تخص العلاقة المتصاعدة في العقود القليلة الماضية بين النخبين السياسية والاقتصادية في سورية، وتداعياتها على تحديد السياسات على مدى يقرب من الـ٢٥ عاماً. يسود هذا التفاعل الجديد للسلطة معظم الاقتصادات السياسية العالمية، لكنه يوئد أثاراً مؤذية بحسب السياقات المحددة. في العديد من البلدان النامية، ومن ضمنها سورية، ترتبط تلك الآثار بالسيرورة الطويلة لتفكك الاقتصاد الذي يشكل أيضاً أساس سياسات إعادة التوزيع التي تعتمد عليها الجماهير في ظل غياب النمو الاقتصادي. يجدر التحذير بالوقت نفسه من مغبة اعتبار أن هذه العوامل هي الأسباب الجصرية للانتفاضات، أكان ذلك في سورية أم في أي مكان آخر. وعضواً عن ذلك، أعتبر هذا العامل مركزياً، وليس العامل الوحيد. على الرغم من ذلك، لا يمكن لهذا العامل أن يوفر وصفاً شاملاً للأسباب البنيوية.

سياسياً، بدأ أنّ التشابك الجديد للسلطة بين النخبين السياسية والاقتصادية في سورية، دعم الحكم التسلطي فيها خلال العقدين الماضيين، سواء ساهمت العوامل الأخرى في هذه النتيجة أم لم تساهم. ولا يوفر ذلك التشابك مجرد وظيفة «دعم» من النخب المستفيدة للوضع القائم، وهي القاعدة في كل مكان تقريباً. بل هو شكل من الشرعية لوضع قائم متغير، لأنّ أشكالاً مختلفة من «البلرة» أو من تراجع الدولة عن تأدية مهامها يلازم هذا التشابك: ويشتمل ذلك على «بناء» و«تنمية» ما يبدو ظاهرياً أنه مجتمع مدني حيوي، يمكن اعتباره علامة على «انفتاح» سياسي، ومناخ اقتصادي «متحرر» تتخلّى بموجبه الدولة عن احتكارها لبعض القطاعات الاقتصادية، وبناء قطاع «خاص» واسع يزعم أنه ينمو على حساب القطاع «العام» الحكومي، ويفسح المجال لتشتت أوسع للموارد، مع آثار ديموقراطية اقتصادياً. وعلى الرغم من أنّ هذ النتائج مرضية لبعض الفاعلين الخارجيين (وهو ما يشمل المفهوم الهلامي أو غير المتبلور، أي «المجتمع الدولي»)، فإنّها لم تنعكس بأية طريقة إيجابية على الغالبية الساحقة من السكان، ممن عليهم أن يدافعوا عن حقوقهم في نواحي الدعم الحكومي لسلع الغذائية

والوظائف والرعاية الصحية الأخذة بالتقلّص. على العكس من ذلك تماماً، راح غالبية السوريين يشهدون انخفاض مدّخراتهم مع تعمق هذا التحالف بين الدولة وفتة رجال الأعمال الكبرى منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي.

السياسة الاقتصادية، البنية الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية التداعيات الاجتماعية الواضحة للتحالف النخبوي الجديد، والسياسات التي تولّدت عنه كانت حتى أعمق من ذلك، وهي أثرت على حياة معظم السوريين، وكانت جميعها شديدة الوضوح قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وكان لهذا التحالف أثر هائل على المجتمع السوري من ناحية نتائجه الاستقطابية، وهو أثر يشبه أوضاع مرحلة ما قبل حكم حزب البعث، إن لم يكن يتطابق معها. وقد تُرجمت هذه الآثار على ثلاثة صعد: السياسات الاقتصادية، والبنية الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية.

ليس من الصعوبة بمكان إثبات أنّ السياسات التي دعمها ذلك التشابك الجديد للسلطة، كانت هي المسؤولة عن التدمير المفرط بل عن إزالة كل أشكال شبكات الحماية الاجتماعية للسوريين (على سبيل المثال الرعاية الصحية والإعانات والوظائف التي توفرها الدولة) التي مكّنت السكان على مدى عقود من تجنب الفرق أو أبقت رؤوسهم فوق الماء، وإن كان بصعوبة. وفي الحالات التي لم تشهد إلغاءً لكل هذه المكتسبات دفعة واحدة، فإن نوعيتها تدهورت تدهوراً ملحوظا (على صعيد الرعاية الصحية والتعليم مثلاً)، أو أنّ الحصاص الغذائية قد تقلّست (مثلاً الخبز والطحين والسكر). وقد ساهمت هذه التغييرات الجذرية في بروز ظاهرتين مترابطتين ترابطا خطيرا: أولاً، فقر متزايد (يتضمن الفقر المدقع) وبالتالي زيادة وتيرة الاستقطاب الاجتماعي، حيث تخسر المجتمعات بشكل متزايد طبقاتها الوسطى. وثانياً، استبعاد اقتصادي من «السوق»، وهي ظاهرة تساهم في

ارتفاع دراماتيكي لحصة القطاع الاقتصادي غير النظامي أو للذين يعملون أو يعيشون خارج السوق بالكامل تقريباً، ومعظمهم يعيشون في مناطق ريفية وبلدات صغيرة ومدن أصغر. في غضون ذلك، عززت سياسات النظام نموّ القطاع «الخاص» من خلال توفير المستثمرين الذين أعطوا امتيازات ومعاملة مميزة وتمتعوا بالإعفاءات الضريبية دون فرض مقابل عملي لجهة القيمة المضافة والتوظيف والصادرات. والأهم من ذلك أنّ الفرص الاقتصادية الأكثر ربحية في الاقتصاد الجديد، احتكرها الموالون للنظام، والأقارب والشركاء، وجميع هؤلاء هم جزء من شبكات الأعمال المرتبطة بالدولة، التي تطورت في السبعينيات والثمانينيات، ونضجت في التسعينيات. إنّ التقارب الصارخ بين صانعي القرارات والمستفيدين منها، فعّل الاستيلاء على الربح، والفساد البنيوي، وأنتج مجموعة كبيرة من السياسات المفصلة على القياس التي أضعفت الاقتصاد الوطني وفتّنته وأرهقته بالانقطاعات. وقد ظهر التأثير قاسياً على نطاق أوسع في بعض القطاعات المهمة. إنّ الزيادة - غير الكبيرة - في العمّال ومصالحهم في القطاعات الخاصة والعامّة هي نتيجة أخرى للسياسات وللقرارات السياسية المرتبطة بهذا التحالف النخبوي الجديد، يمكن تلمسها بسهولة. كان التحول في التحالفات الفعلية من العمال إلى رجال الأعمال، جزءاً لا يتجزأ من انهيار الاقتصاد المسيطر عليه من الدولة. ومع مرور الوقت، شجّعت الحقوق والقوانين والتدابير بشكل متزايد الأعمال على حساب العمّال، وذلك بدءاً من السبعينيات (أكان ذلك رسمياً أم غير رسمي).

في تلك الحقبة، تمّ استيعاب نقابات التجار/الفلاحين وجمعيات العمّال من أنظمة تمثيل تسلطية تقوم على أساس المهنة (corporatist)، ظلت مع ذلك تتمتع ببعض الامتيازات. صحيح أن النخبة السياسية أطلقت هذه العملية من التحول

في التحالفات وتخصيص رأس المال بالامتيازات قبل وقت طويل من أن يصبح الفاعلون من رجال الأعمال مهيمنين على الساحة، غير أنّ نوع التغيير الذي حصل خلال العقود الثلاثة الماضية كان من طابع مختلف. في الفترة السابقة، كان تجريد العمال من حقوقهم يُعتبر بمثابة وسيلة إشكالية للاعتباط التسلطي، وكان يثير الاعتراض اجتماعياً، ويُنظر إليه على أنه نوع من الخروج عن عقد اجتماعي (تنموي) ما. لكن في مرحلة لاحقة، وقبل موجة الاحتجاجات والانتفاضات، كان التجريد المتزايد للعمال من حقوقهم يحصل باسم «الاستثمار» و«النمو» و«التحديث».

كان السياق الأيديولوجي في الماضي أحد التلوينات الاشتراكية - القومية التي وفّرت أساساً لتحديد الأحكام والمعايير. بالتالي، كان الاستقطاب الطبقي والفقر والاستبعاد من التنمية مُعتبرة بمثابة إجراءات «خاطئة» وغير مقبولة. أما اليوم، فقد أصبحت هذه الآثار المربكة هي المعيار الجديد، ووسيلة من أجل مستقبل «أفضل»، ومحطة مشروعة على طريق الأزدهار والفعالية. لقد تمّ تعليق جميع التسميات المماثلة بفعل الانتفاضات، لكنه لا يزال من المبكر جداً إعلان موت وصفات النمو ذات النتيجة الصفرية في المحصلة. جزئياً، موّهت هذه الرواية «الإيجابية» للسياسات الجديدة، السخط والاستياء العميقين بشكل أساسي بين الذين لا صوت لهم.

قد يكون الأكثر دلالة هو التداعيات التنموية للتحالف النخبوي الجديد التي عزّزت التنمية الحضريّة المدينية بشكل مكثّف (على حساب الريف المهمل وأنماط الإنتاج فيه) والنشاط الاقتصادي غير المنتج، الذي يتميز بشكل رئيسي بالاستهلاك. لقد أنتجت الزيادة في مساهمة قطاعات السياحة والخدمات على حساب التصنيع والإنتاج الزراعي (الترافقة مع قوانين إصلاح الأراضي والتدابير القانونية الأخرى) أنواعاً مختلفة من الحاجات في المجتمع. على

سبيل المثال، لم يعد هناك حاجة كبيرة للعمالة الماهرة وللأنظمة التعليمية والمؤسسات المطلوبة لتدريب العمالة الماهرة.

ومهما برز «الاقتصاد الجديد» وميادين تكنولوجيا المعلومات، فقد ظلّت متخلّفة بأشواط مقارنةً مع بلدان أخرى، وكانت صغيرة جداً ومتخلّفة للغاية لتشكّل بديلاً من الخسائر التي حلّت بالقطاعات الأخرى، وكانت من دون شك عاجزة عن المنافسة على الصعيد الدولي. وبشكل متزايد، أصبح توظيف مئآت الآلاف من الداخلين سنوياً إلى سوق العمل مجرد حلم وهمي، وهو ما دفع بالجماهير من الشباب المحرومين إلى النسيان وظروف العيش الصعبة.

هناك ملاحظة تفرّض نفسها في هذا السياق، وإن كانت غير متصلة بالسياسة. منذ العام ٢٠٠٢، اختبرت سورية جفافاً غير مسبوق تسبب بنزوح داخلي لأكثر من ١.٢ مليون شخص بحسب تقديرات متحفّظة. لقد هاجرت عشرات الآلاف من العائلات إلى المدن، حيث انضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل، خصوصاً في البلدات والمحافظات الصغيرة، كدرعا وإدلب وحمص وغيرها. لقد عزّز هذا النزوح من الشعور بانعدام رضا جميع الذين تأثروا به، مباشرة أو غير مباشرة، وزاد من حدة الاستقطاب الاجتماعي الاقليمي إلى مستويات لم تشهدها سورية منذ منتصف القرن الماضي. وعلى الرغم من أن ذلك كان نتيجة كارثة طبيعية، إلا أن سوء التخطيط الحكومي الزمن والضئيل، وسوء إدارة الموارد المائية منذ التسعينيات، كانت بمثابة الثمن المدفوع لمجموعة سياسات الاستقطاب الاجتماعي المتبّعة خلال الفترة نفسها.

لا تنحصر مشكلة التنمية بمسألة القوانين والأسواق، ولن يتم حلّها بوصفها كذلك. كما أن تريق الديموقراطية ليس كافياً لمعالجة الأمراض الأساسية. ومهما تعددت العوامل، فإنّ المشاكل الأكثر فداحةً تتبع من الأشكال المختلفة والمستمرة من انتزاع التمكين السياسي والاقتصادي، ومن إنكار حق تقرير المصير على الصعيدين الفردي والجماعي. وقد تفاقمت معظم هذه المشاكل ولا تزال تتفاقم بفعل تشابك جديد للقوى، كان ولا يزال مستعصياً وكان ولا يزال خاضع للتنازع والتحدي (وفق الحالات). لم يكن هذا التحالف النخبوي الجديد والسياسات التي رافقته المصدر الوحيد لانعدام الرضا والمعارضة الشعبيين، بل كانت تأكيداً على أنّهما سيتفاقمان إذا لم تتطور عقود اجتماعية ومؤسسات بديلة، حتى في ظل أنظمة حكم جديدة، وبما يتعلق باهتمامنا هنا، فلا يمكننا التقليل من أهمية مساهمة هذه التأثيرات الاجتماعية الناتجة من الأوضاع المذكورة أعلاه، على الخزّان البنيوي الذي غدّى جذور الانتفاضات، خصوصاً في المناطق الريفية والبلدات الصغيرة.

٢٠١٢/١١/١٤

● **ال سفير**

أين تكمن القوى الثورية الحقيقية؟؟

عن تمثيلها . وهي التي يناط بها مهمة خوض الصراع الطبقي والسياسي داخل المجتمعات.

هذا يفسر بداية انقسام القوى، التي كانت موحدة، عن بعضها البعض. وهنا تنبغي الإشارة إلى عوامل ثانوية تلعب دوراً في الانقسامات التي ما برحت تتشأ، كالتناقضات التي تنتمي إلى مرحلة ما قبل الدولة الوطنية، الطائفي والديني والقومي. التي غالباً ما فَعَلَهَا البرجوازيات المدعومة من الإمبريالية العالمية، والتي تهدف إلى إعادة خلط الأوراق من جديد، بما يصب في مصلحة الطبقة البرجوازية- بكل أركانها وأطرافها التي من الممكن بدورها أن تتناقض مصالحها مؤقتاً، كما يحدث في سورية- والخلط هذا يسعى إلى انقسام يطمس التناقضات الحقيقية. على عكس الانقسام الحقيقي الذي يقوم على أساس تلك التناقضات.. فني منطقتنا على سبيل المثال، يمكن ترجمة التناقضات الحقيقية بالملموس في ثلاثة اتجاهات رئيسية: الأول وطني مرتبط بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، والموقف من الإمبريالية الأمريكية وسياساتها في المنطقة والعالم. والاتجاه الثاني: هو المسألة الاقتصادية-الاجتماعية ومسألة العدالة الاجتماعية عبر تحقيق أعلى نمو اقتصادي حقيقي مقترناً بأوسع عدالة اجتماعية. الاتجاه الأخير مرتبط بالحریات السياسية التي تطعي الجماهير الهوامش اللازمة للمساهمة في تنفيذ البرنامج الوطني والاقتصادي- الاجتماعي، ومراقبة تحقيقه. هذه الاتجاهات ترتابط مع بعضها جديلاً، فلا يمكن إحرار التقدم في إحداها دوناً عن الأخرى. وعلى ضوءها يتم موضوعياً فرز القوى الشعبية الهائلة المنخرطة في النشاط السياسي كحركة شعبية.

تتوجد القوى الثورية الحقيقية ما بين صفوف الجماهير الواسعة، وبالأخص في صفوف الطبقة العاملة. وهذه القوى اليوم وإن كانت «بذاتها» أي لا تعي وجودها وتمايزها عن بقية القوى الأخرى، المعادية والصديقة، إلا أنّ الاستحقاقات الأئفة المنتصبة أمامها ستجعلها «من أجل ذاتها» أي واعية لوجودها كحركة سياسية ثورية منظمّة، ذات برنامج عملي واضح يواجه تلك الاستحقاقات..

الوطنية والاقتصادية- الاجتماعية والديمقراطية.

وقد حملت الأسابيع القليلة الماضية تطورات هامة، ربما ستلعب دوراً أساسياً في بداية فرز حقيقي للقوى المحسوبة على الحركة الشعبية في خطواتها الأولى. فمن حرب غزة، وما حملته من تحدّ كبير للسياسات الوطنية لقوى الثورات العربية. إلى الانقسام في مصر حول مسائل شتى، سياسية ووطنية واجتماعية، والتي تفجّرت مع قضية اإعلان الدستوري للرئيس مرسي. وأيضاً سلسلة الاحتجاجات في أوروبا التي شملت أكثر من مئانين مليون عامل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن طابع الاحتجاجات في الغرب يتركز حول المسألة الاقتصادية- الاجتماعية، بما يؤكّد

أولوية هذا النضال بعد بلوغ مستوى محدّد من الحريّات السياسية..

في بداية التحركات الشعبية، وفي منطقتنا على وجه الخصوص، كانت الأوراق تختلط، إذ ضمّت الميادين في أعابهاها الشاسعة طبقات مختلفة- متناحرة أحياناً- اجتمعت في تلك اللحظات التاريخية حول مطلب معيّن، كرحيل رئيس على سبيل المثال. وبالرغم من أن مثل هذه الصورة الجمّاعية لـ«شعب بأسره» تلقى استحسان الكثيرين من حكومات«ديمقراطية» وسياسيين ومعارضين للاستبداد ومدافعين عن حقوق الإنسان ومتقفين وغيرهم، لما تحتويه من رمزية نادرة، ولأنها تمثّل اإجماعاً لا يمكن شجبه- اذا استثنينا الحكام الواقعين تحت الحصار مباشرة- إلا أن مثل هذا الإجماع لا يمكن أن يدوم. وهذا ما حصل، فالشارع المصري منقسم شأنه شأن الشارع التونسي والسوري واليمني أو أي شارع آخر يعيش الحدث..

مثملا كان خروج هؤلاء إلى الميادين موحّدين ضرورةً موضوعيةً، ونتيجة لتناقضات اجتماعية وسياسية حرجة، سيكون انقسامهم أيضاً قدراً موضوعياً. وكيف لا وللمجتمعات قوانينها الموضوعية؟ أوليست المجتمعات تنقسم إلى طبقات متصارعة؟

إن المرحلة التالية لمرحلة نشوء الحركة الشعبية هي نشوء الحركة السياسية من رحمها بالذات، الحركة السياسية الجديدة التي هي تمثيل فعلي للتيارات الاجتماعية الجديدة والمتصارعة في آن، بعد عجز الفضاء السياسي القديم

«ال مواد المنشورة في هذه الصفحة تعبر عن آراء الكتاب وليس بالضرورة أنها تعبر عن رأي «قاسيون

السخرية في رسالة الغفران



عبد الرزاق دحنون

من يقرأ رسالة الغفران لفيلسوف المعرة، ويريد أن يدرس ما جاء فيها من تأليف أفكار غريبة عجيبة، ويفقه معانيها، ويفهم مقاصدها، احتاج أن يلم بحياة فيلسوف المعرة في شبابه وكهولته، فيحسن درس حياته، ويعرف فإذا لم يوفق إلى ذلك مرت به رسالة الغفران وهو يظننها من أقوم كتب الدين على حد تعبير طه حسين.

سلك فيلسوف المعرة في هذه الرسالة مسلكا خفيا أو قل استعمل في تأليفها فنا من الخيال يعجز الكثير من البشر عن الإتيان بمثله . ولا يشك طه حسين في أن علياً أبا منصور بن القارح الذي كتبت إليه الرسالة كان معاقراً للخمر متهاكاً عليها حتى ألح عليه فيلسوف المعرة في أن يتوب ويترك معاقره الخمر. وقد كان فيلسوف المعرة من دعاة ترك شرب الخمر لأسباب لا تخفى على الرجل الحكيم.

وهذه من سنة المثقفين الكونيين الذين يريدون راحة الخلق. وكلنا يعلم موقف أديب روسيا الأعظم ليف تولستوي من الخمر فقد كتب مسرحية شهيرة، من صنع الخمر. كانت بذور فكرتها منثورة في إحدى قصصه واسمها مكيدة الشيطان.

ونحن هنا في هذه العجالة نريد أن ندرس الظرف والسخرية التي اشتمل عليها أسلوب هذه الرسالة البدعية.ويكتفيك أن تنظر في خلاصة القصة التي ساقها فيلسوف المعرة عن الكيفية التي أمعن فيها علي بن القارح لولوج الجنة، فتعلم مقدار الظرف والتهمك والسخرية في رسالة الغفران.وهذه العينة المستلة من رسالة الغفران نعرضها على القارئ ليدرك بصورة جلية ما في هذه الرسالة من فن عظيم؛ قام هذا الأديب الحلبي من قبره يوم البعث، قلبت أمدا طويلاً حتى أعياه الحر

الفرعون الذي اندثر وبقيت أذياله

◀ **حمد عبود**

حيث طُمست معالم فرعون موسى وبقي ذكره آية لمن طغى في الأرض، نجد أن الذين يتدثرون بعباءته لا يعتبرون من العضة التي وردت في الكتب المقدسة بل يجدون مخرجاً ليواربوا الحقيقة بالخديفة، وإذ رجعنا في الذاكرة إلى سبعينيات القرن الماضي حين سافرت جثة رمسيس الثاني الرميم إلى فرنسا بحجة العلاج من الفطريات والبيكتيريا التي غزت بدن عظامه المحنطة سوف نستحضر جrolته في العربة المصفحة بميدان الكونكورد حول المسلة لإنعاش ذاكرته قبل إنعاش بدن عظامه، الرحلة نفسها التي حملت في طياتها جدل هوية رمسيس.

فبين من رأى أنه هو فرعون موسى حقيقةً لورود اسمه في التوراة جهارة ويستحق الدراسة، ولربما عن قصد أيضا تعريته على التلفزيون الفرنسي لتوجيه إهانة من القوم الذين لاحقهم إلى أطراف المملكة المترامية، وبين من رأى أنه فرعون طاعن في الحكم لفترة تزيد عن ستين سنة وهو جوهرة الحكم المصري القديم ويستحق التبرجيل والتخليد في الذاكرة.

ما هو مثير في هذه الحادثة التاريخية هي عودة رمسيس إلى مصر بعد رحلته العلاجية، والتي وصفها علماء الآثار المصريين بقتل الجثة المتعمد ، فرمسيس العائد إلى مصر تم إرجاعه في غرفة إنعاش لمراقبة الحرارة والرطوبة، عدا اصفرار لونه الذي أرجعه علماء الآثار إلى جلسات الإشعاع الزائدة لقتل البكتريا

والطمأ، وهو واثق بدخول الجنة، لأن معه صك الغفران، فلم يفهم معنى هذا الانتظار، ففكر في أن يخدع سدة الجنة بما كان يخدع به الناس في الدنيا من الشعر، فأنشأ القصائد الطوال في مدح السادِن رضوان، وأنشده إياها، فلم يفهم منها شيئاً، لأن رضوان لا يحسن اللغة العربية.فسأله: ما بالك لم تحفل بقصائدي، وقد كان يحفل بها ملوك الدنيا؟ ثم كانت بينهما محاوراة الطرشان يئس فيها علي بن القارح من رضوان، فانتقل إلى سادن آخر يقال له زفر، وأعاد معه القصة.ولكن الخازن كان ليبيا، فنبهه إلى أن يتشفع بالنبي في أمره إذا رغب بدخول الجنة.

فاجتهد حتى وصل إلى حمزة، فتوسل به إلى علي، ولكن علي بن القارح كان قد فقد كتاب الغفران أثناء فضه النزاع بين شيخه أبي علي الفارسي وبين طائفة من شعراء البادية.

ولكن علياً هون عليه الأمر، وطلب منه شاهداً على الغفران، فاستشهد بقاض من قضاة حلب وقيل شهادته، ولكنه يئس من دخول الجنة قبل الحساب، فلم ير إلا الحيلة.

فذهب إلى شباب من بني هاشم، فقال: لقد ألفت في الدنيا كتباً كثيرة كنت أبدوها وأختمها بالصلاة على النبي وعترته، فحقت لي عليكم حرمة، ولي إليكم حاجة قالوا: ما هي؟ قال: إذا خرجت أمكم الزهراء من الجنة لزيارة أبيها، فتوسلوا بها إليه في أن يأذن بدخول الجنة، فقبلوا منه، ثم نادى مناد: يا أهل الموقف غضوا أبصاركم حتى تمر الزهراء.

ومرت فاطمة، فسلمت على أبنائها، ورغبوا إليها في أمر صاحبهم فقبلت.

وأشارت إليه أن يتبعها فتعلق بركاب إبراهيم ابن النبي، ولم تكن خيلهم تمشي على الأرض لكثرة الزحام، وإنما كانت تطير في الهواء.

القراءة هواية يلتقي قسم

كبير من البشر في ممارستها..

وهكذا يكرس الكاتب والروائي والمحامى الفرنسي، ايمانويل بيبيرا، كتابه الأخير لـ«محبة القراءة»، كما يقول عنوانه.

تتوزع مواد هذا الكتاب بين عشرة فصول قصيرة، تحمل عناوين متنوعة، تدور جميعها حول موضوع القراءة، وما ينضوي في إطار عالمها . وهكذا جاءت تحمل عناوين: محبة قراءة الكتب ومحبة الكتب ومحبة إعادة القراءة. وأيضاً: محبة المكتبات ومحبة القراءة بصوت عال، ومحبة مشاركة الآخرين في قراءاتنا ومحبة الكتب القديمة ومحبة الكتاب. وأخيراً، محبة الكتابة.

التقديم الذي اختاره المؤلف لكتابه، مصرى، والثاني كان في زيارة موسى دايان وجملته التي قالها وهو ينقر بعصاه على رميم رمسيس الثاني: أخرجتنا من مصر ونحن أحياء وأخرجناك منها ميتا. لكن البحث الحقيقي لم يتوقف حقيقة بعد هذه الحادثة عن فرعون موسى الحقيقي والذي ذكره القرآن أربعاً وسبعين مرة، في سبع وعشرين آية باسمه أو لقبه كما اختلف المفسرون على حقيقة إن كان الفرعون اسماً أو لقباً للطاغية. الآن وبعد طور من السنين ما يزال الفراغة يعلنون روبييتهم المتبغاة، وإن كانوا في الحقيقة مذيلين أنفسهم بلفائف الفرعون الأول، ولأول مرة نتمنى أن يطرق بابنا أي عابر سبيل ليأخذهم للعلاج من بكتيريا ظلمهم التي غزت عظامنا هذه المرة. ■■

وصلوا إلى النبي، وشفع فيه، وعاد مع فاطمة وإخوتها ليدخل الجنة، فلما بلغ الصراط لم يستطع أن يتقدم عليه قيد إصبع، فبعثت إليه الزهراء جارية تعينه، فأخذت الجارية كلما أسندته من ناحية مال من الأخرى حتى أعياه ذلك وأعيائها، فقال لها: يا هذه إن أردت سلامتي فاستعملي معي قول القائل في الدار العالجة:

ست إن أعياك أمري

فاحمليني زقفونة

فقال: ما زقفونة؟ قال: أن يطرح الإنسان يديه على كتف الآخر ويمسك يديه ويحمله ويطنه إلى ظهره.

أما سمعت قول الجحججول من أهل كفر طاب: صلحت حالتي إلى الخلف حتى صرت أمشي

في شغف القراءة



مخيلة جماعية فرنسية. ويشدد المؤلف على أن القراءة هي أيضاً دعوة للتثقل من كتاب إلى آخر، ومن كاتب إلى آخر، ومن عالم إلى آخر، طبقاً لما يوضحه المؤلف. ويجد أنه، من هنا بالتحديد، تأتي أهمية المكتبات المكرّسة لبيع الكتب، بما فيها تلك المتخصّصة بمشرب أو بميدان معين، لافتاً إلى أن تقديم كتاب ليس أمراً عادياً، هذا بمعنى أنه هدية تختلف عن غيرها. فالشخص الذي يقدم لك كتاباً إنما يقدم شيئاً من ذاته. هذا فضلاً عن أن الفعل من هذا القبيل، حركة ترمي إلى تقاسم لحظة معايشة. وبكل الحالات يرى المؤلف أن الكتب والقراءة مدرسة رائعة للحياة، ولا شك أنها ليست المدرسة الوحيدة، لكن إحدى أفضل المدارس. ■■

إلى الأبناء. ولكن هذا ليس شرطاً ملزماً. فالمؤلف نفسه يعترف أن الكتاب الوحيد الذي كان متوفراً في بيتهم هو دليل الهاتف. بل ويرى أنه من الأفضل أن يكون الأهل لا يحبون القراءة من كونهم يرغمون أبناءهم على ذلك.

ويوضح المؤلف أن القراءة، ومثل الحب، يأمل جميع البشر بحقه فيها، مشدداً على أن أولئك الذين يزعمون أنهم لا يحبون القراءة، إنما لم يسعفهم الحظ للوقوع على كتاب يجعلهم يكتشفون أن القراءة إذا لم تجلب لهم السعادة، فهي تحرك على الأقل خفقان قلوبهم. ولا يتردد في القول إن الباعة المتجولين للمكتب في الأرياف الفرنسية، خلال القرن الثامن عشر، المعروف بقرن التنوير، ربما تساعد في نقل فيروسها

الالتزام والعمل في خدمة الدولة، من خلال محبة القراءة. ويسأل المؤلف: «هل محبة القراءة رذيلة؟ مرض؟». ويجيب: «لا هذا ولا ذلك.. حتى الجنون الذي ربما يضعه المبدعون في قالب أدبي، يغدو ثروة لا نفاذ لها، بحيث تساعد كثر على عيش لحظات من السعادة المتجددة. هوكذا عندما أبداع سرفانتس شخصية (دونكيخوته)، التي دفعها الجنون إلى محاربة طواحين الهواء، إنما ساعدنا على فهم أفضل للعالم.. وبعد أربعة قرون من الزمن لا تزال هذه الرواية تعد بمثابة الرواية الحديثة الأولى.. وهي الأكثر قراءة في العالم....».

و«محبة القراءة تنتقل بالعدوى» كما يقول المؤلف، مبينا أن محبة الأهل للقراءة، ربما تساعد في نقل فيروسها

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2012/11/28) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

بين قوسين

خرائط
الألفية الثالثة

◀ خليل صويلح



أنجز أمين معلوف كتابه «اختلال العالم» قبل هبوب «الربيع العربي» على المنطقة بقليل. كان الروائي اللبناني الذي يكتب بالفرنسية بصدد جرعة حساب شاملة للقرن العشرين. هذا القرن المضطرب الذي شهد تحولات دراماتيكية أطاحت أفكاراً وایدولوجيات راسخة، واقرحت بدائل جديدة، وإذا بالخريطة العالمية تفقد توازنها، خصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وجدار برلين، لتتسبب أمريكا كرسى العرش الكروي. هذا الإفلاس السياسي والمعنوي الذي دمج ملامح الألفية الثالثة، أعاد الاعتبار إلى المعتقدات والتضامات التي أرادت الماركسية استئصالها. ويشير صاحب «الهُويات القاتلة» قائلًا «كان لهذا الانزلاق من الأيدولوجيا نحو فكر الهوية، عواقب مدمرة على الكرة بمجملها»، وذلك بصعود الأصوليات الدينية واعتمادها نهجاً معادياً للغرب بعنف.

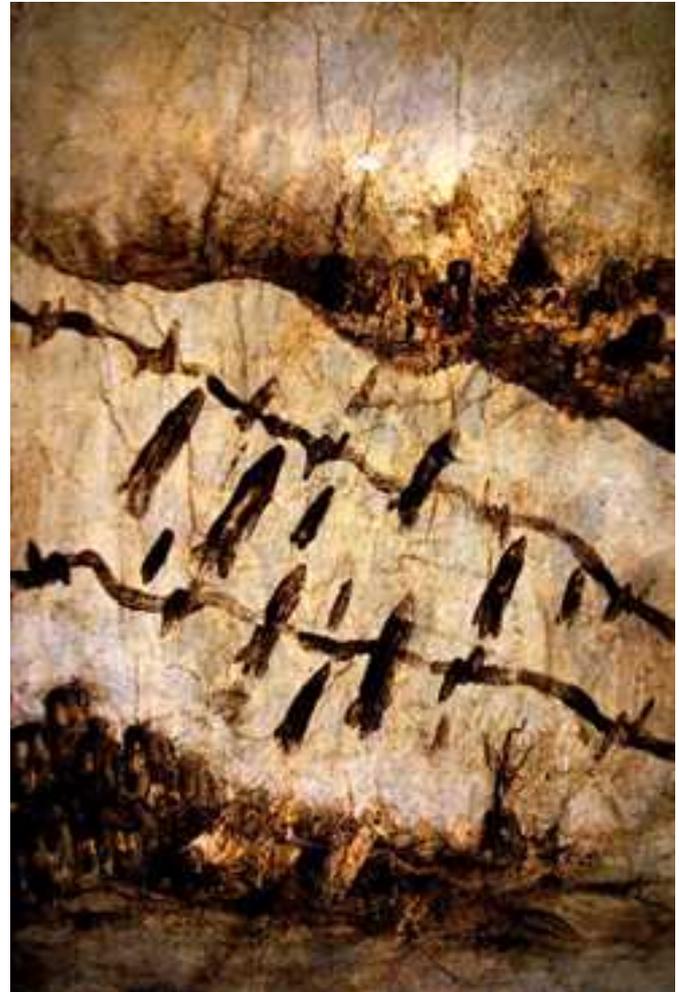
هكذا يتجول معلوف مثل طوبوغراف في جيوسياسي في تضاريس زلقة ومضطربة، كمحصلة لمشروع أمريكي هائل قادها إلى التيه «أن تروّض بمفردها كوكباً، يستحيل ترويضه»، ماجعل الجميع في مهب العاصفة «فحن جميعاً على متن زورق هزيل، سائرين إلى الفرق معاً». من أفغانستان إلى العراق وفلسطين تشتعل كرة الجحيم، من دون أن يتمكن أحد من إطفاء لهبها. وبخصوص العالم العربي يرى أمين معلوف أن النخب وجدت نفسها في طريق مسدود، إذ لم ينفذها التحرر الوطني من الاستعمار، فهي لم تؤسس لديمقراطية، ولم تتمكن من تحقيق التحديث المرتجى «كانت النخب الحداثية في العالم العربي- الإسلامي، تسعى عبثاً منذ أجيال إلى تربيعة الدائرة بالتأورب، دون خضوع لسيطرة الدولة الأوروبية». نخب تائهة بين فحص واختبار واقعها المحلي، والتطلع إلى حداثة عصبية، لم تدفع ثمنها، وإذا «لا مرشد لنا غير اليأس الانتحاري».

لايوصلة تقود العالم إذاً إلى الجهة الصحيحة، وبالنسبة للعالم العربي وفقاً لما يقوله معلوف «يبدو مستسلماً لفرقه في بئر» تاريخية من غير العثور على طريق للخروج منها، بل نجده مشحوناً بالحدق على الكرة الأرضية برمتها وعلى نفسه بالذات. «هذا التشخيص العقلاني لأحوال العالم سيثير رعب القارئ من قرن جديد منقلبت من كل المعايير الأخلاقية والروحية»، فالجهات الأربع مهددة بعدم الاستقرار، سواء الاقتصادي أو الثقافي منه، أو المناخي، فالانهيار البيئي لا يقل خطراً عما عده.

هل هي حرب حضارات؟ يجيب معلوف بأن اختلال العالم ضائع بين غرب فقد قيمه الخاصة، وعالم عربي نائم في شرنقة مآزقه التاريخي الماضي و «قوبيا الاستعمار»، ذلك أن التجاور بين الإسلام والسياسة هو من أكثر المظاهر مدعاة للقلق والحيرة، ولعل الفجوة تكمن في تعدي السياسي على الديني وليس العكس.

قرن جديد شهد فقرة تقنية هائلة، لكنه في المقابل مفلس أخلاقياً، تلك هي أمثلة أمين معلوف الأخيرة وإن ظل متفائلاً بإصلاح عيوب الكوكب قبل أن يختل تماماً، ليس باستعادة القيم القديمة بل باختراع قيم ثقافية جديدة عبر «بناء مستقبل جديد» بإدارة موارد الكرة الأرضية بنفحة روحية تهدينا إلى الطريق الصحيح.

Khalilsw5@gmail.com



أنس سلامة

قهوة قاسيون

حياة برسم الإعارة



◀ نور أبو فراج

لي حياة فاقت عن حاجتي أعيرك إياها أن أردت، ستفيدك أكثر من معطف شتوي، أو كيلو أرز أتبرع به لعائلتك.

ما رأيك أن تأخذ صباحتي: التمدد في سرير دافئ والتقلب بين الوسائد، ربما ستزعجك الكوايس قليلاً لكنك ستعتادها بعد ذلك، ففي النهاية هي لا تستغرق سوى ثوان معدودة قبل أن تصحو.

ما رأيك أن تأخذ عاداتي اليومية، أو حقيبة من الذكريات التي ضاقت عليّ. خذ معي وخيبتني، خذ الشعور بالضييق والألم والترقب والملل والأمل.

ماذا عن جسدي؟ ربما هو جسد صغير لكنه يفي بالحاجة، لا ينقص يداً أو قدما، ربما سيمتلك أن ترخي شعري وتشعر بالهواء يتلاعب بخصلاته، فأنا لم أعد أفعل ذلك الآن، أو قد تذهب في نزهة على الأقدام وتستمتع بعد ذلك بأن تمد ساقيك المتعبتين، ربما تلف اليدين حول جسد من تحب، ستشعر حينها بخلايا جسدك كلها، وتدرك حقاً بأنك حي حينها- كما أحسست أنا منذ زمن يبدو بعيداً الآن-.

إذا ما نظرت من خلال عينيّ ستضطر إلى ارتداء نظارة طبية لكن لا بأس. ربما تكون ممن يحبون الاستغراق طويلاً في تأمل البحر

والقمر والسماء، أو ربما تكون ممن يستمتعون بمراقبة تعابير الوجوه والانتباه إلى أدق التفاصيل، لا أعرف! على كل حال ما ستفعله بعيني لا يعينني كثيراً فأنا الآن أسمرهما أمام شاشة الكمبيوتر، وأرهقهما بالاستغراق في الفراغ لا غير.. ربما ستشعر بالانتعاش إذا ما شممت الزعتر البري والحبق، ورائحة شجرة الليمون والتراب الرطب بعد المطر في حديقة بيتنا بدلاً من الاكتفاء بتخيل الرائحة خلف شباك مغلق.

لا أعلم حقاً أي حظ أخرج هذا الذي جعلني أحتفظ بحياتي وأنت

لا. ربما أكون تأخرت بضع دقائق عن الخروج من منزلي كما يحدث عادةً بينما أنت تخرج دائماً في الموعد المحدد، ربما تكون أنت استسلمت لفضول جامع لسلك منعطف لم تمش به من قبل وأنا لم أقبل القيام بهكذا مخاطرة .. لو أستطعت أن أعطيك حياتي فعلاً ربما كنت عشتها حقاً بدلاً من الاكتفاء بمراقبتها من الخارج وملاحظة انعكاس الزمن عليها كما أفعل أنا الآن. ربما استبدلت خجلي بشجاعتك، وكسلي بحب لا ينهي للحياة. ربما قلت كل شيء كان يجب أن أقوله عندما استسلمت للصمت،

مدونة الشعر الجديد



حاول أكثر من مشروع ثقافي عربي أن يعرف بالشعر العربي الجديد، ولعل من أبرز هذه المحاولات مشروع «ديوان الشعر الجديد» الذي أصدره «كتاب في جريدة»، حيث خصصت أعداد كاملة لمختارات من أبرز شعراء الربع الأخير من القرن العشرين في كل من سورية ولبنان والأردن وفلسطين والعراق ومصر والخليج والمغرب.. الأصداء التي رافقت كل عدد ظلت محصورة في إطار الشعراء أنفسهم، أكثر من أن تصبح جدلاً عاماً. وجدل الشعراء عادة ما يأخذ منحى ذاتياً، لا يرى أبعد من غياب أسماء وحضور أخرى، وما يتبع ذلك من تعريض بالمشروع وقيمه لحسابات شخصية نرجسية.

في سورية حاولت «احتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٨» الاحتفاء بالشعر فأصدرت «أنطولوجيا الشعر السوري الجديد» في أربعة أجزاء، أثرت الضجة ذاتها التي أثرت حول «كتاب في جريدة»، والتي تثار حول أي أنطولوجيا، من حيث اكتفاء النقاش بالحلقة الضيقة، دون الذهاب إلى جماليات الشعر الجديد نفسه.

فعاليات متعددة حاولت التعريف أو الاحتفاء بهذا الشعر، ورغم كل المحاولات ظلت الدوائر مغلقة تقريباً، على أهمية المدونة الشعرية الجديدة، وما فيها من عوالم فنية، واقتراحات فنية متقدمة بما لا يقل عن الشعرية الراهنة في العالم.

يبدو أنه كان على الشعراء الانتظار حتى إشراق شمس «فيس بوك» التي ستضع الشعر في الواجهة، وستعيد إليه وهجه الذي يستحقه. هكذا سيفاجئنا شباب مجهولون بإطلاق صفحات لشعراء مهمين مثل: سليم

أين وكيف دفن مورييس؟

◀ زهير مشعان

مورييس ليس شخصية عالمية غريبة كما يومي اسمه وإنما هو مواطن سوري أبا عن جد وأجداد مورييس ليس مسؤولاً كبيراً.. وليس من ذوي الحظوة لديهم.. ليكون لموته أهمية كبيرة، وتقام له جنازةً مُنظّنة يشارك فيها المسؤولون والمنافقون.. مورييس لمن لا يعرفه، هو ابن مدينتي المنهكة من قوى القمع والفساد والعنف كما أغلب مدن الوطن..

هو ابن دير الزور التي تكاد تكون أثراً بعد عين.. أو تكاد تخفتي كإرم ذات العماد..

مورييس لم يمض كالمئات ويستشهد بالقصف أو القصف اليومي المستمر على الدير منذ حوالي ١٧٠ يوماً، وإنما كان مريضاً بالسرطان وكان يتلقى العلاج.. وفي النهاية سيموت مهما طالت فترته، لكنه في الأيام الأخيرة بعد أن تدمرت بعض المشافي وتوقفت البقية، ولم يكن هناك أدوية، وخاصة منها الأدوية ذات الاستعمال الدائم، كأدوية السرطان والقلب والأدوية النفسية.. اقترب الموت منه بسرعة واستفحل السرطان في جسده ونهشه نهشاً..

مات مورييس، مات من المرض الخبيث بأسرع مما هو متوقع، وارتاح من المعاناة والألم، وأيضاً من الموت والربيع اليومي فهو كما الشهيد أيضاً.. مات مورييس في حي القصور.. الحي الوحيد الذي كان قد بقي شبه آمن في الدير، وملجأً لأهالي الأحياء الأخرى المدمرة والمتوترة من المدينة.. مات بعد ما أصبح الموت عادياً من كثرته في شوارع الدير، والمهم أن يدفن، وألا تبقى جثته في الشارع حتى تتفسخ وتتهشها الكلاب والقملط الشاردة كما نهشه السرطان.. وكما العديد من جثث الشهداء..

لكن أين وكيف يدفن؟.. اجتمع من بقي من أسرته ومن تبقى في الحي من الأهالي وحفروا قبراً في الحديقة القريبة، لكنهم احتاروا كيف يصلون عليه..

فالكنييسة دمرت والقس غير موجود.. فقال شيخ: نحن نصلي عليه جميعاً..

تساءل أحد أفراد أسرته: نحن ندفن موتانا عادة في التابوت..؟ فأسرع أحد الموجودين وأحضر أحسن تابوت من المسجد المجاور، ووضعوا مورييس فيه، وأمّ الشيخ الجميع كل صلي على طريقته.. أسرته المسيحية مع بعض أقاربهم، ومعهم أهالي الحي في صلاة واحدة..

هي صلاة أهل الدير على موتاهم.. هي صلاة السوريين من المسلمين والمسيحيين..

هي صلاة الشعب الواحد والوطن الواحد.. هكذا مات مورييس ولم يكن موته مفاجئاً..

هكذا دفن مورييس.. وصار دفته حكاية وتاريخ أرض وشعب..

المجد والخلود لكم أيها الشهداء من المدنيين والعسكريين.. البقاء لك أيها الوطن.. وأحسن عزائك..!

البقاء لك أيها الشعب.. من آمن بك وإن مات فسيحيا..